نشأة التشيع الإمامي
دراسة نقدية لرؤية الشيعة الاثنا عشرية

د. مصعب الخير إدريس السيد مصطفى الإدريسي

كلية أصول الدين. الجامعة الإسلامية العالمية بإسلام آباد.

توطئة:

الحمد لله المتوحد بجلال ذاته وكمال صفاته، المتقدس في نعوت الجبروت عن النقص وسماته. والصلاة والسلام على نبيه سيدنا محمد المؤيد بساطع حججه وواضح بيناته، وعلى آله عترة النبي وذرياته، والرضا على أصحابه هداة طريق الحق وحماته.

وبعد؛ فبرغم أن الكلام عن ظهور «**التشيع**» لا يتجاوز قراءة التاريخ، ومحاولة التدقيق أو التحقق من ثبوت أحداثه؛ فإنَّ فيه أولى إشكالات الخلاف بين أهل السنة والشيعة في تصور نشأة «**التشيع**»، الذي يتمثل جوهره في رؤية الإمام علي وأبنائه ـ عليهم السلام ـ مستقلين دون غيرهم بحق خلافة الرسول ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ في قيادة الأمة. وإذا تساءلنا الآن عن زمان نشأة التشيع؛ فهناك تصور للسنة يجمع عددا من الآراء التي ترى التشيع ظاهرة عارضة أنشأها في تاريخ الإسلام رؤية خاصة في ظل ظروف وأحداث معينة. وهناك التصور الشيعي الذي يجمع عددا من الآراء التي تُوَحّد بين حقيقة التشيع وجوهر دين الإسلام في صورته الصحيحة أو المثلى، وقد لا يقف بعضها بتاريخ النشأة عند حياة الرسول ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ الذي يعتقد جمهور الشيعة أنه أوصى بالإمامة لابن عمه علي بن أبي طالب تصريحا أو وصفا[1].

وقد عرضتُ في بحثي الجامعي الأول لذكر عدد من هذه الآراء، وبينت أصل تصوري الخاص لمفهوم التشيع وزمان نشأته وتطوره في تاريخ الفكر الإسلامي؛ اعتمادا على صحيح الأخبار في المصادر السنية قدر الإمكان[2]، ولا أحسب أن السنوات التي قضيتها بعد ذلك مع بحث موضوع «**الفكر الكلامي الاثنا عشري خلال القرن الخامس الهجري .. دراسة مقارنة بآراء أهل السنة**»[3] قد غيرت شيئا كثيرا من جوهر ذلك التصور.

---

[1] – انظر تصور بعض الإسماعيلية الذين يرون أن مذهبهم قديم قدم بدء الخليقة, وأن التسمية «**الإسماعيلية**» بدأت منذ عهد إسماعيل بن إبراهيم الخليل ـ عليهما السلام ... عند الدكتور مصطفى غالب: مقدمة تحقيقه لكتاب «**راحة العقل**» للداعي أحمد حميد الدين الكرماني. ص 22. ط2، دار الأندلس ـ بيروت، لبنان 1983م.

[2] – راجع بحثي: تطور مفهوم الوحدة الإلهية بين المتكلمين والصوفية حتى نهاية القرن الخامس الهجري ـ ص 41: 44. رسالة ماجستير في الفلسفة الإسلامية بكلية دار العلوم ـ جامعة القاهرة 1997م.

[3] – هذا موضوع الرسالة التي نلت بها درجة الدكتوراه من قسم الفلسفة الإسلامية بكلية دار العلوم ـ جامعة القاهرة 2005م.

لكن دراستي هذه تُعنَى في المقام الأول بتجلية التصور الاثنا عشري لنشأة التشيع الإمامي؛ خاصة أظهر ما انتهى إليه الدرس المعاصر عند القوم، مع مناقشته لبيان وجه الحق، ثم يكون الكلام عن ظهور طائفة الإمامية الاثنا عشرية خاصة على الوجه الذي ينتهي إليه اجتهاد الباحث.

ولما كان الاثنا عشرية في حجاجهم وإثباتهم لصدق تصورهم يعتمدون على عدد من الروايات المدونة في كتب الحديث عند أهل السنة؛ فقد جعلت في ختام هذه الدراسة ملحقا يعنى بتخريج هذه الروايات وبيان حكمها والمفهوم الصحيح للثابت منها.

مفهوم التشيع ونشأته:

أقول ابتداء وبوضوح: إن متكلمي الاثنا عشرية لا يرون حقيقة مذهبهم بمعزل عن حقيقة الإسلام، بمعنى أنهم لا يتصورونه مذهبا طارئا من نتاج رؤية خاصة في فهم الدين، ومن ثم يعلنون أن نشأته كانت مقترنة بظهور الدين وانتشاره بين الناس؛ فهم يَرْوُون أنَّ رسول الله ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ أعلن خلافة سيدنا عليّ بن أبي طالب له في خاصة بني هاشم، ودعاهم للسمع له والطاعة في بداية الدعوة، ثم أعلن ولايته للأمر في عموم المسلمين يوم غدير خُمّ في طريق عودته إلى المدينة بعد حجة الوداع. ومن ثمّ فكلامهم عن ثبوت النص للإمام علي، ومن ثبت عليه من الصحابة، وما جرى ممن خالفوا النص وصرفوا الأمر عن صاحبه إلى غيره، وسكوت صاحب الحق في مقام قلة النصير حرصا على الدين وانتشار الدعوة .. كل ذلك فيه بيانُ تَصَوُّرِهم الخاص لنشأة مذهبهم الشيعي الإمامي فيما أرى[1]، وإن كان هذا المذهب عندهم لا ينفصل عن حقيقة الإسلام في مفهومه الأصلي، وفي ظهوره ونشأته كما أشرت آنفا. وهذا يعني أن الإمامة هي محور المذهب، والنقطة الفاصلة بين القوم وغيرهم من طوائف المسلمين، وهذا ما أكده شيخ متكلمي القرن الخامس من الاثنا عشرية حينما أراد أن يبين حقيقة التشيع وأصل اسمه في لغة العرب .. قال الشيخ المفيد: «التشيع في أصل اللغة هو الاتباع على وجه التدين، والولاء للمتبوع على الإخلاص. قال الله عز وجل: **[فَاسْتَغَاثَهُ الَّذِي مِنْ شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ]** القصص/15. ففرق بينهما في الاسم بما أخبر به من فرق ما بينهما

---

[1] – راجع الشريف الرضي أبا الحسن محمد بن الحسين بن موسى (ت406هـ): خصائص الأئمة ـ ص 41، 45. وراجع الشيخ المفيد (ت413هـ): الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد ـ ص 10: 12. وراجع الشريف المرتضى أبا القاسم علي بن الحسين بن موسى (ت 436هـ): الشافي في الإمامة ـ 2/ 65: 68. وراجع له: تنزيه الأنبياء ـ ص 182 وما بعدها. وراجع له أيضا: شرح جمل العلم والعمل ـ ص 203: 218. وراجع الشيخ تقي الدين أبا الصلاح الحلبي (ت447هـ): تقريب المعارف في الكلام ـ ص 126: 156.. وراجع أبا الفتح محمد بن علي بن عثمان الكراجكي (ت449هـ): كنز الفوائد ـ 2/ 84: 98 (دليل النص بخبر الغدير)، 168: 181. وراجع شيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي (ت 460هـ): الاقتصاد الهادي إلى طريق الرشاد ـ ص 196: 226. وراجع له: تمهيد الأصول في علم الكلام ـ ص 371: 402. وراجع له رسالته: المفصح في إمامة أمير المؤمنين والأئمة، ضمن الرسائل العشر ـ ص 117: 138.

في الولاية والعداوة، وجعل موجب التشيع لأحدهما هو الولاء بصريح الذكر لـه في الكلام ...، ومنه قولهم: فلان تكلم في كذا فشيع فلان كلامه. إذا صدقه فيه واتبعه في معانيه، ومن هذا المعنى قيل لمن اتبع المسافر لوداعه: هو مشيع لـه. غير أنه ليس كل مشيع لغيره على حقيقة ما ذكرناه من الاتباع يستحق السمة بالتشيع، ولا يقع عليه إطلاق اللفظ بأنه من الشيعة، كان متبوعه محقا أو كان مبطلا، إلا أن يُسقط منه علامة التعريف التي هي الألف واللام، ويضاف بلفظ «من» للتبعيض؛ فيقال: من شيعة بني أمية، أو من شيعة بني العباس، أو من شيعة فلان أو فلان. فأما إذا دخل فيه علامة التعريف؛ فهو على التخصيص لا محالة لأتباع أمير المؤمنين ــ صلوات الله عليه ـ على سبيل الولاء والاعتقاد لإمامته بعد الرسول ــ صلوات الله عليه وآله ــ بلا فصل، ونفي الإمامة عمن تقدمه في مقام الخلافة، وجعله في الاعتقاد متبوعا لهم غير تابع لأحد منهم على وجه الاقتداء ... »[1].

ويتابع الشيخ المفيد قائلا: «يستحق اسم التشيع ويغلب عليه من دان بإمارة أمير المؤمنين ـ عليه السلام ـ على حسب ما قدمناه، وإن ضم إلى ذلك من الاعتقاد ما ينكره كثير من الشيعة ويأباه. وكذلك كان ضرار بن عمرو معتزليا وإن دان بالمخلوق والماهية على خلاف جمهور أهل الاعتزال، وكان هشام بن الحكم شيعيا وإن خالف الشيعة كافة في أسماء الله تعالى وما ذهب إليه في معاني الصفات»[2].

وفي مبدأ رسالته عن «المسائل الجارودية» بين المفيد اتفاق الشيعة العلوية جميعا على أن الإمامة بعد الرسول ــ صلى الله عليه وآله وسلم ــ لعلي بن أبي طالب بلا فاصل، ثم لابنه الحسن، ثم لأخيه الحسين ــ عليهم السلام. وبعده قالت الإمامية: إن الإمامة في ولده لصلبه خاصة، دون ولد أخيه الحسن، لا يستحقها غيرهم، ولا تخرج عنهم إلى يوم القيامة. وقال الزيدية الجارودية: إنها في ولد الحسن والحسين دون غيرهم من أولاد أمير المؤمنين علي وبني هاشم والناس كافة؛ فحصروها في ولد أمير المؤمنين من فاطمة ـ عليهم السلام[3].

وقد تابع المفيد في «**أوائل المقالات**» عرضه لبيان ما ينفصل به الإمامية عن سائر الشيعة فقال: «فأما السمة للمذهب بالإمامة، ووَصفُ الفريق من الشيعة بالإمامية؛ فهو عَلَمٌ على من دان بوجوب الإمامة ووجودها في كل زمان، وأوجب النص الجلي والعصمة والكمال لكل إمام، ثم حصر الإمامة في ولد الحسين بن علي ــ عليهما السلام ــ وساقها إلى الرضا علي بن موسى»[4]. ثم يقول:

---

[1] – هذا رأي المفيد وهو يصور موقف الاثنا عشرية؛ لكن من الشيعة الزيدية من رأى في الإمامة غير ذلك، وجوز «**إمامة**» المفضول مع وجود الفاضل، وقال: إن الصحابة تركوا الأصلح بتركهم بيعة علي ــ عليه السلام. ورأي الشيخ المفيد يمنع انطباق التشيع على الغلاة أيضا؛ لأنهم خرجوا من حد الإمامة إلى الألوهية .. راجع الدكتور مصطفى كامل الشيبي: الصلة بين التصوف والتشيع ــ ص 16، 17.

[2] – الشيخ المفيد: أوائل المقالات في المذاهب والمختارات ــ ص 2: 6. (الجزء الرابع من سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد)

[3] – الشيخ المفيد: المسائل الجارودية ــ ص 27، 28. (ضمن الجزء السابع من سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد).

[4] – السابق ــ ص 7. والمقصود بالإمامية هنا الاثنا عشرية. أما قوله: «وساقها إلى الرضا علي بن موسى». وهو الإمام الثامن عند الاثنا عشرية؛ فيغلب على ظني أنه إشارة إلى رأيهم في القطع بموت الإمام الكاظم موسى بن جعفر

«واتفقت الإمامية على أن رسول الله ــ صلى الله عليه وآله وسلم ــ استخلف أمير المؤمنين ــ عليه السلام ــ في حياته، ونص عليه بالإمامة بعد وفاته، وأن من دفع ذلك فقد دفع فرضا من الدين»[1].

وعلى هذا فالقوم ينفصلون عن سائر المسلمين بمذهبهم في الإمامة، وأعني بالانفصال نقطة الامتياز عن «**العامة**» وهي نفسها لحظة النشأة، التي تبدأ ــ في تصورهم ــ بنص رسول الله ــ صلى الله عليه وآله وسلم ــ في حياته على استخلاف علي بن أبي طالب ــ عليه السلام ــ وإمامته، ومن بعده الحسن ثم الحسين ثم علي بن الحسين ــ رضي الله عنهم جميعا[2]. وبذلك تتوحد حقيقة المذهب ونقطة نشأته ــ لديهم ــ بدين الإسلام الذي كُلِّفَ رسولُ الله ــ صلى الله عليه وآله وسلم ــ تبليغَه ونشرَ الدعوة إليه بين الناس، ولا يكون وليد رأي سياسي لفئة معينة، ولا نتاجا لظروف خاصة طرأت على المجتمع المسلم فَفرَّقته إلى عدد من الطوائف والفرق بعد وفاة الرسول ــ صلى الله عليه وآله وسلم ــ على النحو الذي يذهب إليه جمهور أهل السنة.

في حبس الخليفة العباسي هارون الرشيد، وانتقال الإمامة إلى الإمام علي الرضا وتسلسلها في أبنائه إلى الثاني عشر، قُبالة «الواقفية» وهم شرذمة منهم وقفت على موسى الكاظم ولم تقطع بموته وزعمت أنه القائم المهدي .. راجع في ذلك سعد بن عبد الله الأشعري القمي (ت 299 أو 301هـ): **المقالات والفرق** ــ 89: 93. وراجع تعليق محققه الدكتور محمد جواد مشكور ــ ص 236. وللوقف إطلاقان في المشهور عند المحققين من علماء الاثنا عشرية: أحدهما: الوقف العام، وهو كل وقف على إمام من الأئمة، ومثاله: السبئية الذين وقفوا على الإمام علي، والكيسانية الذين وقفوا على ابنه محمد ابن الحنفية، والناووسية الذين وقفوا على الإمام جعفر الصادق. والثاني: الوقف الخاص، وهو الوقف على الإمام موسى الكاظم .. قال أبو محمد الحسن بن موسى النوبختي (ت 310هـ) في كتابه **فرق الشيعة**: «إن كل من مضى منهم فله واقفة وقفوا عليه، وهذا اللقب لأصحاب موسى بن جعفر ــ عليهما السلام». وقال الوحيد البهبهاني عن الواقفة في فوائده: «عند الإطلاق ينصرف إلى من وقف على الإمام الكاظم ــ عليه السلام ــ ولا ينصرف إلى غيرهم إلا بقرينة» .. انظر في ذلك رياض محمد حبيب الناصري: الواقفية .. دراسة تحليلية ــ 1/ 18: 20.

وفي كتب تاريخ الفرق عند أهل السنة عرفت طائفة الاثنا عشرية باسم «**القطعية**»؛ لأنهم قطعوا بموت موسى الكاظم، وصرفوا الإمامة إلى أبنائه حتى الثاني عشر محمد بن الحسن الغائب المنتظر، كما في مقالات الإسلاميين ــ 1/ 90، 91 لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (ت324هـ) الذي يصرح بأن هذه الفرقة هم جمهور الشيعة. وكما في الفرق بين الفرق ــ ص 64 لصدر الإسلام عبد القاهر بن طاهر البغدادي (ت429هـ) الذي صرح بأنهم يُدعَوْنَ أيضا الاثنا عشرية؛ لادعائهم أن الإمام المنتظر هو الثاني عشر من أبناء علي بن أبي طالب؛ وإن كان البغدادي قد فصل بين القطعية والاثنا عشرية في سرده لجملة الإمامية .. راجعه ــ ص 53. وعلى منواله نسج أبو المظفر طاهر بن محمد الإسفراييني (ت471هـ) في التبصير في الدين ــ ص 38، وفصل بين القطعية والاثنا عشرية في سرده لجملة فرق الروافض الإمامية الذين يعدون في زمرة المسلمين .. راجعه ــ ص 23. أما أبو الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني (ت548هـ) في الملل والنحل ــ 1/ 150؛ فيسميهم الاثنا عشرية ابتداء ثم يذكر أنهم هم القطعية الذين ساقوا الإمامة بعد موت الكاظم في أولاده إلى الثاني عشر محمد القائم المنتظر.

[1] – الشيخ المفيد: أوائل المقالات ــ ص 9، 10.

[2] – راجع السابق ــ ص 10.

وقد عمد المعاصرون من علماء الاثنا عشرية إلى تأكيد ذلك التصور وإعلانه؛ مثل: العلامة محمد الحسين آل كاشف الغطاء[1]، والسيد محمد باقر الصدر[2]، وآية الله السيد محمد حسين الطباطبائي[3]، والشيخ محمد جَواد مُغْنِيَة[4]، والدكتور أحمد الوائلي[5] وآية الله جعفر السبحاني[6]. فهؤلاء جميعا يرون أن الرسول ــ صلى الله عليه وآله وسلم ــ هو المؤسس الأول للتشيع؛ حتى إن آخرهم ليقول: «إن التشيع والإسلام وجهان لعملة واحدة، وليس للتشيع تاريخ ولا مبدأ سوى تاريخ الإسلام ومبدئه، وإن النبي الأكرم هو الغارس لبذرة التشيع في صميم الإسلام من أول يوم أمر فيه بالصدع وإظهار الحقيقة إلى أن لبَّى دعوة ربه»[7].

استدلال السيد محمد باقر الصدر:

ولقد رأيت أن أخص في هذه الدراسة رأي السيد محمد باقر الصدر بشيء من التفصيل والبيان؛ لما في عرضه للقضية من براعة كلامية لا تنكر، ولما في استدلاله عليها من جدة تستحق النظر والمناقشة[8]، فقد أضاف الرجل إلى الاستدلال التقليدي بالنصوص القرآنية والأحاديث النبوية الدالة عند القوم على إمامة سيدنا علي ــ رضي الله عنه ــ وخلافته للرسول ــ صلى الله عليه وآله وسلم ــ بالتعيين،

---

[1]- راجع كتابه: أصل الشيعة وأصولها ــ ص82: 85.

[2]- راجع بحثه: نشأة التشيّع والشيعة. تحقيق وتعليق: الدكتور عبد الجبار شرارة. والبحث منشور في شبكة الإنترنت، في صفحة المكتبة التاريخية من موقع دانا فجر:

http://www.danafajr.net/makteba/makte_ahlulbayt/nashat_al_tashae/main

وقد كان هذا البحث في الأصل تصديراً لكتاب الدكتور عبد الله فياض: «تاريخ الإمامية وأسلافهم من الشيعة» الذي صدرت طبعته الأولى في بغداد ــ مطبعة أسد ــ عام 1390 هـ ــ 1970م. ثمّ نُشرَ في كتاب مستقل عام 1397 هـ في القاهرة بإشراف السيد طالب الحسيني الرفاعي، دار أهل البيت ــ مطابع الدجوي بحي عابدين.

[3]- راجع كتابه: الشيعة. وهو نص حوار له مع المستشرق هنري كوربان ــ ص 55: 59. ترجمة جواد علي كسار. ط2، مؤسسة أم القرى للتحقيق والنشر ــ بيروت، لبنان 1418هـ.

[4]- راجع كتابه: الشيعة في الميزان ــ ص 17: 23. ط دار الشروق ــ بيروت، والقاهرة. وهو منشور على شبكة الإنترنت بموقع الكتاب الإسلامي:

http://www.al-ketab.org/

[5]- راجع كتابه: هوية التشيع ــ الفصول الأول والثاني والثالث. ط2، على شبكة الإنترنت:

http://www.al-ketab.org/

[6]- راجع كتابه: بحوث في الملل والنحل .. دراسة موضوعية مقارنة للمذاهب الإسلامية ــ ج 6/ الفصول الأول والثاني والثالث..

[7]- انظر السابق ــ 6/ 102.

[8]- وقد قال الدكتور عبد الجبار شرارة في مقدمة تحقيقه لبحث السيد الصدر ــ ص 8: «لقد تناول الشهيد الصدر هذا الموضوع الخطير فجاء فيه على وجازته بما لم يسبقه إليه سابق، من قوة الحجة ومتانتها، ورصانة العبارة ودقتها، وحسن العرض ولطافته، مع كثرة نكته وإشاراته التي يفطن إليها كل أديب وأريب، ولكنها تغيب عمن لم يمارس هذا النوع من البحوث الكلامية العميقة، ولم يلج ميدان الحِجاج والمناظرة».

دلائل أخرى يستنطق فيها الأحداث في عصر النبوة وما بعده في تصور منطقي ضرورةَ تعيينِ رسولِ اللهِ ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ للإمام الذي يخلفه في قيادة الأمة، باعتبار ذلك التعيين هو الطريق الوحيد الذي يضمن سلامة مستقبل الدعوة، وصيانة الأمة من الانحراف في مسارها سياسة وديانة؛ فالإمام لا يحكم فقط بالشريعة بل يخلف الرسول في مقام **«بيان التنزيل»** وهداية الأمة إلى الحق في كل ما يعرض لها من شئون الدين والحياة ـ وهي المهمة التي يقوم بها المجتهدون من أولي الأمر العلمي لدى أهل السنة وجمهور الأمة. وهكذا يكون التشيّع نتيجة طبيعية للإسلام، وممثلا لأطروحة كان من الضروري للدعوة الإسلامية أن تتوصّلَ إليها حفاظا على نموها السليم.

* وقد ذهب السيد الصدر في بداية كلامه إلى أن الخلاف الظاهر بين الباحثين ـ من غير الشيعة ـ في موضوع نشأة التشيع يرجع إلى أنهم يدرسون التشيّع أصلا بوصفه ظاهرة طارئة في المجتمع الإسلامي، وينظرون إلى القطاع الشيعي من جسم الأمة الإسلامية بصفته قطاعا تكوّن على مرِّ الزمن، نتيجة لأحداث وتطورات اجتماعية معينة، أدّت إلى تكوين فكريّ ومذهبي خاص لجزء من ذلك الجسم الكبير، ثمّ اتّسعَ ذلك الجزء بالتدريج. ومن ثم اختلفوا في تحديد أي من تلك الأحداث والتطورات هي التي أدّت إلى نشوء تلك الظاهرة، وولادة ذلك الجزء. فمنهم من يفترض أنّ عبد الله بن سبأ ونشاطه السياسي كان هو الأساس لقيام ذلك التكتل الشيعي. ومنهم من يردّ ظاهرة التشيع إلى عهد خلافة الإمام عليّ ـ عليه السلام ـ وما هيأه ذلك العهد من مقام سياسي واجتماعي على مسرح الأحداث. ومنهم من يزعم أن ظهور الشيعة يكمن في أحداث متأخرة عن ذلك في التسلسل التاريخي للمجتمع الإسلامي[1].

والسيد الصدر يرى أن الذي دفع أولئك الباحثين إلى تلك الافتراضات، أو الاعتقاد بأن التشيّع ظاهرة طارئة في المجتمع الإسلامي، هو أنّ الشيعة لم يكونوا يمثلون في صدر الإسلام إلا جزءا ضئيلا من مجموع الأمة الإسلامية، وفي ذلك ما يشعر بأنّ التشيع هو الاستثناء، والظاهرة الطارئة التي يجب اكتشاف أسبابها من خلال تطورات المعارضة للوضع السائد؛ على حين أن اتخاذ الكثرة العددية والضآلة النسبية أساسا لتمييز القاعدة والاستثناء أو الأصل والانشقاق، ليس شيئا منطقيا، ولا يتفق مع طبيعة الانقسامات العقائدية؛ إذ كثيرا ما نلاحظ انقساما عقائديا في إطار رسالة واحدة، يقوم على أساس الاختلاف في تحديد بعض معالم تلك الرسالة، وقد لا يكون القسمان العقائديان متكافئين من الناحية العددية ولكنهما في أصلهما معبران بدرجة واحدة عن الرسالة المختلف بشأنها، ومن ثم فلا يجوز أن

---

[1] – راجع هذه الآراء وغيرها منسوبة لأصحابها في اختصار غير مخل عند الدكتور مصطفى كامل الشيبي: الصلة بين التصوف والتشيع ــ ص 17، وما بعدها. وراجع بحثي: تطور مفهوم الوحدة الإلــهية ــ ص 41، وما بعدها.

نبني تصوراتنا عن الانقسام العقائدي داخل إطار الرسالة الإسلامية إلى شيعة وغيرهم، على الناحية العددية[1].

---

[1] – أضاف الدكتور عبد الجبار شرارة في تعليقه أن اعتبار الكثرة العددية في بيان الأصل والاستثناء لا يتسق مع منطق القرآن الكريم أيضا، وزعم أننا نجد القرآن غالبا ــ إن لم يكن دائما ــ يذمّ الكثرة في مواضع كثيرة جدا، كما نجده يمدح القلة في مواضع مثلها؛ منها: **[وإنّ كَثيرًا منَ النَّاسِ لَفَاسقُون]** المائدة/ 49. **[وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَو حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ]** يوسف/ 103. **[وَلكِنَّ أَكثَرهُمْ لاَ يَشْكُرُونَ]** النمل/ 73. **[وَقَلِيلٌ مِن عبادِيَ الشَّكُورُ]** سبأ/ 13. **[أُوْلَئكَ المُقَرَّبُونَ * في جَنَّاتِ النَّعيم * ثُلَّةٌ منَ الأوَّلينَ * وَقَليلٌ منَ الآخرينَ]** الواقعة/ 11: 14. وهو يرى في ذلك دلالة قرآنية على بطلان اعتماد معيار الكثرة لتقييم صحة الاتجاه، وصحة الرأي في مثل هذه الأُمور.

أقول: كثير من الشيعة المعاصرين يشيرون إلى ذلك ويعتمدون عليه، خاصة أولئك الشباب الذين يشاركون في منتديات الحوار الطائفي على شبكة الإنترنت؛ بل إن الشيخ محمد جواد مُغْنِيَة ليتخذ من ذم هذه الكثرة في مثل قول الله تعالى: **[وَإِنْ تُطِعْ أَكْثَرَ مَنْ فِي الأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلا يَخْرُصُونَ]** الأنعام/ 116 ــ دليلا على أن الله ــ تعالى ــ قد أسقط رأي الأكثرية غيرَ المعصومِ، ولم يَكِل لأحد من المسلمين أمر اختيار الإمام .. راجع كتابه: الشيعة في الميزان ــ ص 16. وهذه الفكرة فكرة تقليدية عمد إلى تقريرها قدامى الشيعة في دفع الاحتجاج بقلة عددهم قبالة كثرة أهل السنة المنكرين لمذهبهم في الإمامة، وفي مبدأ أصول الكافي لأبي جعفر الكليني في رواية لهشام بن الحكم ذكر فيها تصريح الإمام أبي الحسن موسى الكاظم ــ عليه السلام ــ بذم الله ــ تعالى ــ للكثرة ومدحه للقلة في عدد من آي القرآن الكريم .. راجع أصول الكافي للكليني ــ 1/ 15 (كتاب العقل والجهل ــ حديث رقم 12). وفي مناظرة لهشام بن الحكم مع أحد المعتزلة قال المعتزلي لهشام: الدليل على صحة معتقدنا وبطلان معتقدكم كثرتنا وقلتكم، مع كثرة أولاد علي وادعائهم. فقال هشام: لست إيانا أردت بهذا القول، إنما أردت الطعن على نوح ــ عليه السلام ــ حيث لبث في قومه ألف سنة إلا خمسين عاما يدعوهم إلى النجاة ليلا ونهارا، وما آمن معه إلا قليل .. انظر محمد باقر المجلسي (ت1110هـ) بحار الأنوار ــ 43/ 401. وكذلك فعل الفضل بن شاذان في رده احتجاج أهل السنة بكثرتهم، كما في الإيضاح ــ ص 125، 126. ولجأ إليها الشيخ المفيد في دفع القول بثبوت الحق في جانب جمهور الصحابة الذين بايعوا الثلاثة قبل علي .. راجع له: الإفصاح في الإمامة ــ ص 42 (ضمن الجزء الثامن من سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد).

وقررها كذلك المعتزلة في الدعوة إلى إعمال العقل وإبطال التقليد للكثرة لمجرد الكثرة .. راجع القاضي عبد الجبار المعتزلي: شرح الأصول الخمسة ــ ص 61، 62. والمغني في أبواب التوحيد والعدل ــ 12/ 123.

والحق أن الكثرة المشار إليها بالذم في تلك الآيات وغيرها هي كثرة المعارضين للرسل؛ فالذين يسلمون للحق ويتبعون الرسل على الإيمان الصادق بما جاءوا به، قليلون بالقياس إلى الكثرة الضالة المعاندة المكذبة؛ لكن الحديث عن الكثرة والقلة في هذا المقام يختلف عنه إذا تحدثنا عن متبعي الحق في إطار الأمة الإسلامية المنصوص في القرآن الكريم على أنها خير الأمم، والمبين في السنة الصحيحة أنها أكثر الأمم عددا في الجنة، وأن كثرتها هذه موضع مباهاة وفخر ورضا لرسولها ــ صلى الله عليه وآله وسلم ــ الذي قال فيما أخرجه البخاري في صحيحه ــ 5/ 2157، 2170 (كتاب الطب ــ باب من اكتوى أو كوى غيره، وفضل من لم يكتو. وكرره في باب من لم يَرق. وهو في كتاب الرقاق بسياقة أخرى)، وأخرجه مسلم في صحيحه ــ 1/199 (كتاب الإيمان ــ باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب ولا عذاب) كلاهما يُسندان عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس مرفوعا: «**عرضت علي الأمم فجعل يمر النبي معه الرجل، والنبي معه الرجلان، والنبي معه الرهط، والنبي ليس معه أحد. ورأيت سوادا كثيرا سد الأفق؛ فرجوت أن يكون أمتي، فقيل: هذا موسى وقومه. ثم قيل لي: انظر. فرأيت سوادا كثيرا سد الأفق، فقيل لي: انظر هكذا وهكذا. فرأيت سوادا كثيرا سد الأفق، فقيل: هؤلاء أمتك، ومع هؤلاء سبعون ألفا يدخلون الجنة بغير حساب** ...». وفي صحيح مسلم ــ 1/ 188 (كتاب الإيمان ــ باب في قول النبي صلى الله عليه وسلم: أنا أول

ويضيف إلى ذلك أنه لا يجوز أيضًا أن نقرن ولادة الأطروحة الشيعية، في إطار الرسالة الإسلامية، بولادة كلمة «**الشيعة**» أو «**التشيّع**» باعتبارها مصطلحا

الناس يشفع في الجنة، وأنا أكثر الأنبياء تبعا) عن أنس بن مالك قال: قال النبي ــ صلى الله عليه وآله وسلم ــ: «**أنا أول شفيع في الجنة. لم يُصَدّقْ نبيٌّ من الأنبياء ما صُدِّقْتُ، وإن من الأنبياء نبيا ما يصدقه من أمته إلا رجل واحد**». ودون الخوض في تتبع ذكر هذه النصوص المستفيضة في دواوين السنة يمكننا أن نقول: إن الدلالة العامة لذلك أن أهل الحق والخير في هذه الأمة المسلمة أكثر منهم في غيرها، وأن أهل الزيغ والتقصير فيها أقل منهم في غيرها من الأمم السابقة. وقد صحت الأخبار بأن أهل السبق من أهل النجاة في هذه الأمة هم الصحابة في قرن الرسول ــ صلى الله عليه وآله وسلم ــ ثم الذين يلونهم ... انظر صحيح البخاري ــ 3/ 1335 كتاب فضائل الصحابة ــ باب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ...، وانظر صحيح مسلم ــ 4/ 1962، وما بعدها. كتاب فضائل الصحابة ــ باب فضل الصحابة، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم.

ويلتحق بأهل الفضل من كان على مثل ما كانوا عليه في الأصول والفروع بقدر ما يتاح لهم في المتابعة من المعرفة والإدراك في رتب متفاوتة، وهؤلاء هم أهل الجماعة كما سبق في الكلام عن حديث افتراق الأمة في مقدمة هذه الدراسة. وفي ضوء هذه النصوص الثابتة نفهم قول الله تعالى: **[أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ * فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ * ثُلَّةٌ مِنَ الأَوَّلِينَ * وَقَلِيلٌ مِنَ الآخِرِينَ]** الواقعة/ 11 - 14. وقد بين الحافظ ابن كثير في تفسيره ــ 4/ 285 أن القول الراجح في هذا المقام هو أن يكون المراد بقوله تعالى: **[ثُلَّةٌ مِنَ الأَوَّلِينَ]** أي من صدر هذه الأمة. **[وَقَلِيلٌ مِنَ الآخِرِينَ]** أي من هذه الأمة. ثم قال: ولاشك أن أول كل أمة خير من آخرها فيحتمل أن تعم الآية جميع الأمم كل أمة بحسبها، ولهذا ثبت في الصحاح وغيرها من غير وجه أن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ قال: «**خير القرون قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم**».

هذا عن السابقين المقربين، وأما أهل اليمين أو المقتصدون في هذه الأمة؛ فهم: **[ثُلَّةٌ مِنَ الأَوَّلِينَ * وَثُلَّةٌ مِنَ الآخِرِينَ]** الواقعة/ 39، 40. وفي تفسير ابن كثير ــ 4/ 295 نقل عن ابن جرير بإسناده عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس: **[ثُلَّةٌ مِنَ الأَوَّلِينَ. وَثُلَّةٌ مِنَ الآخِرِينَ]**. قال رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ: «**هما جميعا من أمتي**». إلى أن يأتي آخر الزمان ــ وفق الصحيح الثابت عن رسول الله ــ صلى الله عليه وآله وسلم ــ بكبكة من الفتن يعود فيها الإسلام غريبا كما بدأ، حين يصبح الرجل مؤمنا ويمسي كافرا أو يمسي مؤمنا ويصبح كافرا، ولا تقوم الساعة على أحد يقول: الله الله .. انظر صحيح مسلم ــ 1/ 110، 131 كتاب الإيمان ــ باب الحث على المبادرة بالأعمال قبل تظاهر الفتن ــ وباب بيان أن الإسلام سيعود غريبا كما بدأ، وأنه يأرز بين المسجدين ــ وباب ذهاب الإيمان آخر الزمان.

أما قوله تعالى: **[اعْمَلُوا آلَ دَاوُودَ شُكْرًا وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ]** سبأ/ 13؛ فهذا مقام آخر، والشَّكُور في العباد الصالحين الشاكرين عزيز نادر، وحسبنا ما قاله العلامة أبو الفضل محمود الآلوسي في بيانه بروح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ــ 22/ 120. ط دار إحياء التراث العربي ــ بيروت، لبنان (ب. ت). قال: قال ابن عباس: هو الذي يشكر على أحواله كلها [وقد رُويَ مثلُ ذلك في بيان فعل سيدنا نوح ــ عليه الصلاة والسلام ــ الذي وصفه الله تعالى بأنه: **[كَانَ عَبْدًا شَكُورًا]** الإسراء/ 3] . وفي الكشاف هو: المتوفر على أداء الشكر، الباذل وسعه فيه، قد شغل به قلبه ولسانه وجوارحه اعترافا واعتقادا وكدحا في أكثر أوقاته. وقال السدي: هو من يشكر على الشكر. وقيل: من يرى عجزه عن الشكر؛ لأن توفيقه للشكر نعمة تستدعي شكرا آخر لا إلى نهاية. وقد نظم هذا بعضُهم فقال:

إذا كان شُكري نعمةَ الله نعمةً ... عليَّ له في مثلها يَجبُ الشُّكرُ
فكيفَ بُلوغُ الشُّكرِ إلا بفَضله ... وإن طالت الأيامُ واتسعَ العمرُ
إذا مَسَّ بالنعمَاءِ عَمَّ سُرورُها ... وإن مَسَّ بالضرَّاءِ أَعقبَها الأَجرُ

واسما خاصا لفرقة محددة من المسلمين؛ لأن ولادة الأسماء والمصطلحات شيء، ونشوء المحتوى وواقع الاتجاه والأطروحة شيء آخر، وإذا كنّا لا نجد كلمة «**الشيعة**» في اللغة السائدة في حياة الرسول ـ صلّى الله عليه وآله وسلم ـ أو بعد وفاته، فلا يعني هذا أنّ الأطروحة والاتجاه الشيعي لم يكن موجودا[1].

* ويذهب السيد الصدر بعد ذلك إلى القول بأن الرسول ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ لم يفاجئه الموت، وإنما كان يدرك قرب أجله قبل وفاته ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ بزمن كاف للتفكير في مستقبل الدعوة، والتخطيط لما ينبغي أن تكون عليه دولة المدينة من بعده. وهذا التفكير والتخطيط واجب في حقه ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ باعتباره قائدا للأمة، وقد كان حريصا على أن تصلَ دعوته إلى العالم أجمع، فإنّ هذا بحد ذاته يقتضيه أن يحسب حساب المستقبل، وإن لم نضع في الحسبان عاملَ الاتصال الغيبي والرعاية الإلهية المباشرة للرسالة عن طريق الوحي، الذي من شأنه أن يدفعه إلى التفكير في مصلحة الأمة ومستقبل الرسالة، إن لم يحدد له السبيل القويم الذي يَضمن صلاحَ الأمة واستمرارَ الدعوة وسلامة الرسالة ..

وهنا يطبق السيد الصدر إحدى صور منهج السبر والتقسيم، ويحصر الطرق التي يمكن أن يسلكها الرسول ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ في تحديد مسار الأمة ومستقبل الرسالة من بعده في **ثلاثة**: **أولها**: الطريق السلبي، **وثانيها**: الطريق الإيجابي ممثلا بالشورى، **وثالثها**: الطريق الإيجابي ممثلا بالتعيين. وإذا بطل الطريقان الأول والثاني؛ فقد ثبت الثالث، وهو المطلوب لديه.

* أما **الطريق الأول**، وهو أن يقف الرسول ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ من مستقبل الدعوة موقفا سلبيا، ويكتفي بممارسة دوره في قيادة الدعوة وتوجيهها فترة حياته؛ فهذا محال في حقه ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ لأن هذا التوجه ينشأ من أحد أمرين:

---

[1] – انظر السيد الصدر: نشأة التشيع والشيعة ـ ص 14: 16. وقد علق محققه على كلامه في عدم الربط بين ظهور كلمة «**الشيعة**»، وظهور مذهب «**التشيّع**» في تاريخ الإسلام، بأن السيد الصدر ذكر هذا من باب التنزل والتسامح؛ فهناك نصوصٌ نبوية تصرّح بلفظ الشيعة مقرونة بعلي؛ مثل ما جاء في مختصر تاريخ ابن عساكر لابن منظور ـ 17/ 384 عن علي ـ عليه السلام ـ قال: قال لي رسول الله ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ: «**أنت وشيعتك في الجنة**». وفي موضع آخر منه ـ 18/ 14 رواية أخرى عن جابر. وفي النهاية لابن الأثير ـ مادة قمح ـ 4/ 106: «**ستقدم أنت وشيعتك راضين مرضيين ...**» الخطاب لعلي ـ عليه السلام.

أقول: هذه الأحاديث التي أشار إليها المحقق مما ورد في دواوين السنة إما موضوعة أو ظاهرة الضعف. ولقد استوفيت تخريجها والكلام على أسانيدها وبيان حكمها في الفقرة الأولى من ملحق تخريج الأحاديث النبوية. ولقد جمعت ـ بواسطة برامج الحاسب الآلي الحديثية ـ أحاديث كثيرة ذكر فيها لفظ «**الشيعة**» المختصين بسيدنا علي، وهي مرفوعة من طرق متعددة في كتب الحديث وتراجم الرجال عند أهل السنة، ولم أجد في كل هذه الطرق ما يصلح للاعتبار أو الاستئناس به في استدلال؛ بله أن يكون صالحا لإقامة الحجة. وإنني لأحسب أن السيد الصدر كان على علم برتبة بعض هذه الأحاديث في كتب السنة؛ فلم يعول عليها في توجيه الكلام إليهم في موضوع نشأة الشيعة, وهذا ما لم يتنبه له الدكتور شرارة في جذوة حماسة انتصاره لمذهبه، وتوهمه الاحتجاج على الخصم بما هو مسلم عنده.

أولهما: الاعتقاد بأن هذه السلبية والإهمال لا تؤثر على مستقبل الدعوة، وأن الأمة التي سوف يُخَلّفُ الدعوة فيها قادرة على التصرف بالشكل الذي يحمي الدعوة، ويضمن عدم الانحراف.

وثانيهما: النظرة المصلحية، بمعنى أنه ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ كان قد قصر اهتمامه بالأمة والدعوة للرسالة على ما يتحقق له في فترة حياته فحسب.

والاعتقاد الأول ليس له ـ من وجهة نظر السيد الصدر ـ ما يبرره في واقع المسلمين آنذاك، بل كانت طبيعة الأشياء تدل على خلافه، لأنَّ الدعوة ـ بحكم كونها عملا تغييريا انقلابيا في بدايته، يستهدف بناء أمة، واستئصال كل جذور الجاهلية منها ـ تتعرض لأكبر الأخطار إذا خلت الساحة من قائدها دون أي تخطيط سابق؛ فهناك الأخطار الناتجة عن الفراغ المفاجئ في سلطة قيادة الأمة، وليس هناك ضمان لسلامة القرار المرتجل السريع الذي ستتخذه الأمة في ظل الصدمة العنيفة بفقد النبي ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ الذي كانت تتعلق به وتتابعه في كل شئون الدين والحياة. وهناك الأخطار التي تنجم عن عدم النضج الرسالي بدرجة تضمن للنبي، سلفا، موضوعية التصرف الذي سوف يقع، وانسجامه مع الإطار الرسالي للدعوة، وتغلبه على التناقضات الكامنة التي كانت لا تزال تعيش في زوايا نفوس المسلمين على أساس الانقسام إلى مهاجرين وأنصار، أو قريش وسائر العرب، أو مكة والمدينة[1]. وهناك خطر المنافقين المتسترين في المدينة، وقد انضم إليهم عدد

---

[1] – قال المحقق الدكتور شرارة: هناك أكثر من شاهد على هذه الحالة. وأشار إلى قصة تنازع غلامي المهاجرين والأنصار في غزوة بني المصطلق، وما حدث من استنصار كل واحد منهما بقومه ..

أقول: لقد وردت القصة في حديث أخرجه البخاري ومسلم، والذي يقرأ روايات الحديث في الصحيحين تامة لا يجد في مجموعها شيئا يتعلق به المحقق ولا غيره في نفي النضج الرسالي للدعوة في مجتمع المهاجرين والأنصار؛ وفي بعض روايات مسلم في صحيحه من طريق أبي الزبير عن جابر قال: اقتتل غلامان: غلام من المهاجرين، وغلام من الأنصار. فنادى المهاجر أو المهاجرون: يا للمهاجرين. ونادى الأنصاري: يا للأنصار. فخرج رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ فقال: «**ما هذا؟ دعوى أهل الجاهلية؟**» قالوا: لا يا رسول الله إلا أن غلامين اقتتلا، فكسع أحدهما الآخر. قال: «**فلا بأس ولينصر الرجل أخاه ظالما أو مظلوما، إن كان ظالما فلينهه؛ فإنه له نصر، وإن كان مظلوما؛ فلينصره**».

وهنا نسمع تعليق الرسول ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ وبيانه المربي لأمته، وتعليق الصحابة في بيان حقيقة الأمر في صورة هي أقرب ما تكون للاعتذار عما بدر من الغلامين أو الرجلين المستنصرين .. (راجع الروايات التامة في صحيح البخاري ـ 3/1296كتاب المناقب ـ باب ما يُنْهَى من دعوة الجاهلية، 4/ 1861كتاب التفسير ـ سورة المنافقين باب قوله **[سَوَاء عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ]**، 1863 باب **[يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الأَعَزُّ مِنْهَا الأَذَلَّ]** . وفي صحيح مسلم ـ 4/ 1998، 1999كتاب البر والصلة والآداب ـ باب نصر الأخ ظالما أو مظلوما. وفي جامع الترمذي ـ 5/ 417 كتاب التفسير ـ باب ومن سورة المنافقين).

ولقد وقعت هذه الحادثة، كما جاء في رواية الترمذي وغيره، في غزوة بني المصطلق، وهي في العام السادس الهجري قبل الحديبية، كما في تاريخ الطبري ـ 2/ 207. ولو سلمنا جدلا أنها دالة على التناقضات الكامنة التي كانت لا تزال تعيش في زوايا نفوس المسلمين على أساس الانقسام إلى مهاجرين وأنصار، مما يُخَافُ خطره على مستقبل الرسالة واستقامة مسار الأمة بعد وفاة الرسول ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ وفراغ سلطة القيادة ممن يجمع

كبير من مسلمة الفتح الذين خضعوا ـ فيما يعتقد السيد الصدر ـ لسيف الإسلام دون أن تنفتح قلوبهم لتصديق حقائقه. وهؤلاء جميعا سيجدون فجأة فرصة لنشاط واسع في فراغ كبير، مع خلو الساحة من رعاية القائد. وهذه المخاطر لم تكن لتخفى على أيّ قائد مارسَ العمل العقائدي فضلا عن خاتم الأنبياء ـ صلى الله عليه وآله وسلم[1].

أما الأمر الثاني، أعني النظرة المصلحية؛ فقد دلت الأحداث على امتناعها في حق الرسول الكريم ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ حتى إذا لم نلاحظه بوصفه نبيّا

شمل الأمة؛ فقد كان أمام النبي ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ زمان كاف، وهو يعد لمستقبل الأمة والرسالة، لكي يعمل على استلال هذه النزعات، ورفع تلك التناقضات الكامنة في زوايا نفوس المسلمين، وقد اطلع عليها في زمان مبكر، وإن لم نضع في الحسبان عاملَ الاتصال الغيبي والرعاية الإلهية المباشرة للرسالة عن طريق الوحي، الذي من شأنه أن يدفعه إلى التفكير في مصلحة الأمة ومستقبل الرسالة، إن لم يحدد له السبيل القويم الذي يضمن صلاح الأمة وسلامة الرسالة واستمرار الدعوة ـ كما يرى السيد الصدر.

وقد يناسب هذا الفرض أن نقول: لقد راعى الرسول ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ مصلحة الأمة ومستقبل الرسالة في خطة محكمة؛ فقد جاء في الصحيحين وفي رواية الترمذي أن عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ حينما سمع مقالة عبد الله بن أبي بن سلول قال: يا رسول الله دعني أضرب عنق هذا المنافق فقال النبي ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ: «**دعه لا يتحدث الناس أن محمدا يقتل أصحابه**». وفي تاريخ الطبري ـ 2/ 110 أن رسول الله ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ لم يأذن لعمر، وإنما أذن في الرحيل في وقت لم يكن يرحل فيه، ومتَّنَ بالناس يومَهم ذلك حتى أمسى، وليلتهم حتى أصبح، وصدر يومهم ذلك حتى آذتهم الشمس، ثم نزل بالناس فلم يكن إلا أن وجدوا مس الأرض فوقعوا نياما. وإنما فعل ذلك رسول الله ليشغل الناس عن كلام عبد الله بن أبي، الذي كان صاحب مقام ومنزلة عند الخزرج؛ إلى أن يتعلم الناس أن الولاء كله لله ورسوله.

وهذا يعني أن الرسول ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ كان بعيد النظر ـ لو جاز هذا التعبير ـ في التعامل مع الأحداث، وفي تربيته وإعداده لأصحابه، وما كان ليغفل نعرات الجاهلية ولا المنافقين ليفسدوا أمر جماعة المسلمين. ولم يمض وقت بعيد حتى غدا المجتمع المسلم بريئا من الخضوع لتلك النعرات الهدامة، وقادرا على كشف دسائس المنافقين ومواجهتها بما ينبغي، ومستعدا لحمل أعباء الدعوة والرسالة بعد وفاة الرسول ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ وقد كانت جموع الصادقين منذ أحد تعلن شعارها: لنمت على ما مات عليه رسول الله ـ صلى الله عليه وآله وسلم. ولم يكن موقف عمر بن الخطاب حينما أُخبر بوفاة الرسول ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ أكثر من تعبير فردي يعبر عن شدة المحبة والتعلق بشخصية الرسول العظيم، وهو أشبه ما يكون بغلبة الحال الصوفي الذي لا يتجاوز البارقة، ولا تعدو الشطحة فيه حد الانفعال بما يثور في القلب، وسرعان ما يزول ظاهره البادي في صورة الضعف والغلبة؛ ليبقى الاطمئنان والتمكين والتسليم الذي ملأ أركان نفسه حينما سمع أبا بكر الصديق يتلو على الناس قوله تعالى: **[وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَى عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ اللّهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللّهُ الشَّاكِرِينَ]** آل عمران/ 144.

[1] – تكلم آية الله جعفر السبحاني في كلام له مقارب عن مقتضيات الظروف السياسية السائدة عند وفاة الرسول ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ فذكر خطر المنافقين من الداخل، وخطر الفرس والروم من الخارج؛ ليؤكد أن الرسول ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ لم يكن ليترك أمته حديثة العهد بالإسلام ونظام الدولة المستقرة دون أن يعين لها قائدا دينيا وسياسيا .. راجع موسوعته: بحوث في الملل والنحل ـ 6/ 15: 22. ولئن ذكر الشيخ السبحاني أنه حرَّرَ رأيه وأورده في بعض محاضراته، ثم طالع تقرير السيد الصدر وقام بتلخيصه؛ فهذا لا ينفي الدلالة على أن ما نشره السيد الصدر في عام (1390هـ ـ 1970م) لم يزل هو المسيطر على فكر رجالات الحوزة الاثنا عشرية، وهو الذي يُعَلَّمُ لطلابها المحليين والذين يفدون إليها من بقاع العالم الإسلامي المختلفة.

ومرتبطا بالله ـ سبحانه وتعالى ـ في كل ما يتعلق بالرسالة. وذكر السيد الصدر حرص الرسول ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ على إنفاذ جيش أسامة، وهو على فراش الموت. وإذا كان اهتمام الرسول ـ صلّى الله عليه وآله وسلم ـ بقضية من قضايا الدعوة العسكرية يبلغ إلى هذه الدرجة، وهو يجود بنفسه على فراش الموت، ولا يمنعه علمه بأنه سيموت قبل أن يقطف ثمار تلك المعركة، عن تبنيه لها، وأن تكون همَّه الشاغل وهو يلفظ أنفاسه الأخيرة، فكيف يمكن أن نتصور أن النبي لا يعيش هموم مستقبل الدعوة، ولا يخطط لسلامتها، بعد وفاته ـ صلّى الله عليه وآله وسلم ـ من الأخطار المرتقبة؟!

ثم ذكر حادثة اتفق على إثباتها وتصحيح نقلها أهل السنة والشيعة معا، وذلك أنَّ الرسول ـ صلّى الله عليه وآله وسلم ـ لما حضرته الوفاة، وفي البيت رجال فيهم عمر بن الخطاب، قال النبي ـ صلّى الله عليه وآله وسلم ـ: **«ائتوني بالكتف والدواة أكتب لكم كتابا لن تضلوا بعده أبدا»**[1]. فإنّ هذه المحاولة من القائد الكريم، المتفق على نقلها وصحتها تدل بكل وضوح على أنه كان يفكر في أخطار المستقبل، ويدرك بعمقٍ ضرورةَ التخطيط لتحصين الأمة من الانحراف، وحماية الدعوة من التميّع والانهيار، فليس إذن من الممكن افتراض الموقف السلبي من النبي ـ صلّى الله عليه وآله وسلم ـ بحال من الأحوال.

* وأما الطريق الثاني، وهو أن يخطط الرسول القائد ـ صلّى الله عليه وآله وسلم ـ لمستقبل الدعوة بعد وفاته، ويتخذ موقفا إيجابيا، فيجعل القيام على الدعوة، وقيادة التجربة للأمة ممثلة في جيلها العقائدي الأول الذي يضم مجموع المهاجرين والأنصار، على أساس نظام الشورى؛ فالسيد الصدر يرى أن الرسول ـ صلّى الله عليه وآله وسلم ـ لم يسلك هذا الطريق؛ لأن ذلك يستلزم أن يقوم الرسول القائد بعملية توعية للأمة والدعاة على نظام الشورى، وحدوده وتفاصيله، وإعطائه طابعا دينيا مقدسا، وإعداد المجتمع الإسلامي إعدادا فكريا وروحيا لتقبل هذا النظام، وهو مجتمع نشأ من مجموعة من العشائر لم تكن قد عاشت ـ قبل الإسلام ـ وضعا سياسيا على أساس الشورى، وإنما كانت تعيش، في الغالب، وضع زعامات قبلية وعشائرية تتحكم فيها القوة والثروة وعامل الوراثة إلى حد كبير. ومن السهولة بمكان إدراك أن النبي ـ صلّى الله عليه وآله وسلم ـ لم يمارس عملية التوعية على نظام الشورى، وتفاصيله التشريعية، ومفاهيمه الفكرية، لأنّ هذه العملية لو كانت قد أنجزت؛ لكان من الطبيعي أن تنعكس وتتجسد في الأحاديث المأثورة عن النبي ـ صلّى الله عليه وآله وسلم ـ وفي ذهنية الأمة، أو على الأقل في ذهنية الجيل

---

[1] – الحديث أخرجه البخاري في صحيحه ـ 1/ 54 كتاب العلم ـ باب كتابة العلم، 3/ 1111 كتاب الجهاد والسير ـ باب جوائز الوفد هل يستشفع إلى أهل الذمة ومعاملتهم، 3/ 1155 كتاب الجزية والموادعة ـ باب إخراج اليهود من جزيرة العرب ...، 4/ 1612 كتاب المغازي ـ باب مرض النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ ووفاته، 5/ 2146 كتاب المرضى ـ باب قول المريض: قوموا عني، 6/ 2680 كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ـ باب كراهية الاختلاف. وأخرجه مسلم في صحيحه ـ 3/ 1257: 1259 كتاب الوصية ـ باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصي فيه.

الطليعي منها، الذي يضمُّ المهاجرين والأنصار، بوصفه هو المكلف بتطبيق نظام الشورى، مع أننا لا نجدُ في الأحاديث عن النبي ــ صلّى الله عليه وآله وسلم ــ أيةَ صورةٍ تشريعية محددة لنظام الشورى[1].

وأما ذهنية الأمة أو ذهنية الجيل الطليعي منها؛ فالسيد الصدر لا يجد فيها أية ملامحَ أو انعكاسات محددة لتوعيةٍ من ذلك القبيل. فهو يرى أنَّ ذلك الجيل كان يحتوي على اتجاهين: أحدهما: الاتجاه الذي يتزعمه أهل البيت، وهم كانوا يؤمنون بالوصاية والإمامة، ويؤكدون على القرابة، ولم ينعكس منهم الإيمان بفكرة الشورى. والآخر: الاتجاه الذي تمثله السقيفة والخلافة التي قامت فعلا بعد وفاة النبي ــ صلّى الله عليه وآله وسلم. وكل الشواهد في حياة أصحاب هذا الاتجاه وتطبيقهم العملي تدلُّ بصورة لا تقبل الشك على أنهم لم يكونوا يؤمنون بالشورى، ولمْ يبنوا ممارساتهم الفعلية على أساسها؛ فأبو بكر يستخلف من بعده عمر بن الخطاب ويوليه الأمر بعهد مكتوب:

«بسم الله الرحمن الرحيم. هذا ما عهد به أبو بكر خليفة رسول الله، إلى المؤمنين والمسلمين: سلام عليكم فإني أحمد الله إليكم. أما بعد؛ فإني قد استعملتُ عليكم عمرَ بن الخطاب، فاسمعوا وأطيعوا».

وهو يفهم من النص المجرد لهذا الاستخلاف أنّ الخليفة لم يكن يفكر بعقلية نظام الشورى، وأنه كان يرى أن من حقه تعيين الخليفة، وأن هذا التعيين يفرض على المسلمين الطاعة، ولهذا أمرهم بالسمع والطاعة. حتى الذين اعترضوا على فعل أبي بكر في استخلاف عمر لم يكن لهم تصور مُعَيَّنٌ للشورى، ولم نعهد أنَّ أحدا منهم استعمل هذا الشعار كحكم سمعه من النبي ــ صلى الله عليه وآله وسلم ــ

---

[1] – وهذا الذي قاله السيد الصدر يمكن أن يقلب عليه فيما يدعيه من وجود النص على الإمامة. وإني لأحسبه يعني بالشورى هنا نظام الانتخاب المختص باختيار الخليفة القائد الأعلى للأمة. والشورى في حقيقة الأمر مبدأ عام تقرر بصريح القرآن وعدد وافر من الأحاديث النبوية، ويدخل تحت هذا المبدأ كثير من الفروع منها مسألة اختيار الخليفة.

وما ينبغي أن يتجاوز النص على الشورى حد تقريرها مبدأ عاما؛ فالنص الذي يُحَدِّدُ التطبيق ويُفَصِّلُه التفصيلَ الملزم في أي فرع يخرجه من مجال الشورى إلى مجال المنصوص المقطوع بالحكم فيه. ومن ذا الذي يكون له رأي بعد بيان القرآن أو بيان الرسول ــ صلى الله عليه وآله وسلم؟! ومن ذا الذي يراجع آراء الناس، ويبحث فيها عن وجه الحق والصواب بعد ظهوره في آية صريحة أو سنة صحيحة؟!

ومما يجدر ذكره هنا أن مبدأ الشورى لم يكن بالجديد في البيئة العربية بين المهاجرين والأنصار؛ فقد كان لقريش في الجاهلية دار للندوة يتشاورون فيها في أمور السيادة والتجارة والحرب والأحلاف وغير ذلك. وفي تفسير قوله تعالى: **[وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلاَةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ]** الشورى/ 83. قال القرطبي في الجامع لأحكام القرآن ــ 16/ 36، 37: كانت الأنصار قبل قدوم النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ إليهم إذا أرادوا أمرا تشاوروا فيه ثم عملوا عليه؛ فمدحهم الله تعالى به. قاله النقاش. وقال الحسن: أي إنهم لانقيادهم إلى الرأي في أمورهم متفقون لا يختلفون؛ فمدحوا باتفاق كلمتهم. قال الحسن: ما تشاور قوم قط إلا هدوا لأرشد أمورهم. وقال الضحاك: هو تشاورهم حين سمعوا بظهور رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ وورد النقباء إليهم، حتى اجتمع رأيهم في دار أبي أيوب على الإيمان به والنصرة له ... قال القرطبي: فمدح الله المشاورة في الأمور بمدح القوم الذين كانوا يمتثلون ذلك.

في حياته؛ فقد اتخذ طلحة موقفا معارضا من تعيين أبي بكر لعمر، وأعلن السخط على هذا التعيين؛ لكنه لم يُفكر أن يلعب ضد هذا التعيين بورقة الشورى، ولم يعارض موقف أبي بكر بأنه مُخالفٌ لما هو مسموع من النبي ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ في الشورى والانتخاب[1].

ويرى السيد الصدر أيضا أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب قد تصرف في الأمر على أن من حقه فرض من يخلفه على المسلمين، ففرضه في نطاق ستة أشخاص، ووكل أمرَ التعيين إلى الستة أنفسهم دون أن يجعلَ لسائر المسلمين أيَّ دور حقيقي في الانتخاب. وهذه صورة مختلفة عن اختيار أبي بكر لمنصب الخلافة يوم السقيفة، وقد كان عمر نفسه يرى بيعة أبي بكر فلتة وقى الله شرها، وما ينبغي على المسلمين أن يعودوا إلى مثلها أبدا. وكان يقول: «لو أدركني أحد رجلين فجعلتُ هذا الأمر إليه لوَثِقتُ به: سالم مولي أبي حذيفة، وأبي عبيدة بن الجراح، ولو كان سالمٌ حيًّا ما جعلتها شورى ...».

ويضيف السيد الصدر إلى ذلك أن النقاش الذي دار بين المهاجرين والأنصار يوم السقيفة مع ما سبق ذكره يوضح، بدرجة لا تقبل الشك، أن هذا الجيل الطليعي من الأمة الإسلامية ـ بما فيه القطاع الذي تسلّم الحكم، بعد وفاة النبي ـ لم يكن يفكر بذهنية الشورى، ولم يكن يملك فكرة محددة عن هذا النظام[2].

---

[1] – إن موقف طلحة الذي ذكره الطبري في تاريخه ـ 2/ 355 في مراجعته لأبي بكر في استخلاف عمر لما يعرفه من شدته التي قد تخالف ـ في رأي طلحة ـ ما يلزم لسياسة الرعية من لين وموادعة في حملهم على الحق، وما رواه الطبري قبل ذلك ـ 2/ 353 من كلام أبي بكر لعبد الرحمن بن عوف في تسويغ اختياره لعمر في عظة جليلة .. كل ذلك يدل على أن أبا بكر لم يستقل بهذا الاستخلاف دون مشورة أو مراجعة من كبار الصحابة ـ رضوان الله عليهم جميعا. وكذلك ما رواه الطبري ـ ص 353 أيضا من إكمال عثمان لعهد أبي بكر حينما أغمي عليه بذكر استخلاف عمر؛ فهذا يدل على سبق التشاور وتبادل الرأي في الأمر؛ حتى إن أبا بكر لما أفاق شكر لعثمان صنيعه ودعا له. وقد أخرج ابن سعد في الطبقات ـ 3/ 199، 200 من طرق متعددة مُدخِلا حديثَ بَعضِها في بَعضٍ، ما يفيد أن أبا بكر إنما استخلف عمر بعد مشورة تولاها بنفسه، فشاور عبد الرحمن، وعثمان، وأبا الأعور سعيد بن زيد، وأسيد بن الحضير وغيرهم من المهاجرين والأنصار، وبين أن ذلك قد عُلِمَ فدخل بعضُ الصحابة على أبي بكر ليَثنِيَهُ عن استخلاف عمر لغلظته وشدته ويخوفه بالله ـ يعني طلحة ولم يسمه في روايته ـ فقال أبو بكر: أبالله تخوفوني، خاب من تَزَوَّدَ من أمركم بظلم. أقول: اللهم استخلفت عليهم خير أهلك. أبلغ عني ما قلت لك من وراءك. ثم اضطجع ودعا عثمان بن عفان فقال: اكتب ... ثم أمره فخرج بالكتاب مختوما ومعه عمر بن الخطاب وأسيد بن سعيد القرظي، فقال عثمان للناس أتبايعون لمن في هذا الكتاب؟ فقالوا: نعم. وقال بعضهم: قد علمنا به ـ قال ابن سعد: **<u>علي القائل</u>** ـ وهو عمر. فأقروا بذلك جميعا ورضوا به وبايعوا، ثم دعا أبو بكر عمر خاليا فأوصاه ...

وهكذا لا يقال إن طلحة لم يلعب بورقة الشورى، لأن دخوله على أبي بكر ـ رضي الله عنهما ـ معترضا كان في إطار مرحلة المشاورة، واستماعِ الصدِّيق ـ رضي الله عنه ـ لجملة آراء أهل الحل والعقد من المهاجرين والأنصار قبل كتابة العهد وإعلانه في الناس؛ على أن طلحة ـ رضي الله عنه ـ لم يعارض أيضا بذكر نص نبوي في الإمامة؛ لو كان لهذا النص وجود في ذهنية ذلك الجيل الطليعي للأمة ـ على حد تعبير الصدر فيما سلف من كلامه.

[2] ـ ولم لا يكون هذا النقاش الحر، وما انتهى إليه من القناعة باختيار أبي بكر الصديق ـ رضي الله عنه ـ لمنصب الخلافة، والرضى ببيعته من جمهور الصحابة من المهاجرين والأنصار، دون أن تراق قطرة دم واحدة ـ صورةً رائعةً

ويشير السيد الصدر بعد ذلك إلى قصر الفترة الزمنية التي مارس النبي ــ صلى الله عليه وآله وسلم ــ فيها تربيته للجيل الأول، فهي لا تتجاوز تقريبا ــ في رأيه ــ عقدين من الزمن بالنسبة إلى أقدم صحبة من القلائل الذين رافقوه في بدايات الطريق، ولا تتجاوز عقدا واحدا من الزمن بالنسبة إلى الكثرة الكاثرة من الأنصار، ولا تتجاوز ثلاث سنوات أو أربعا بالنسبة إلى الأعداد الهائلة التي دخلت الإسلام، ابتداء من صلح الحديبية، وبعد فتح مكة. وما زخرت به تلك الفترة من أحداث الصراع السياسي والعسكري على جبهات متعددة، الأمر الذي ميّز طبيعة العلاقة بين الرسول الأعظم وصحابته من نوع العلاقة بين شخص كالسيد المسيح وتلامذته، فلم تكن علاقة مدرس ومرب متفرغ لإعداد تلامذته، وإنما هي العلاقة التي تتناسب مع موقع الرسول باعتباره مربيا وقائدَ حربٍ ورئيسَ دولة[1].

وينتهي السيد الصدر بعد ذلك إلى أن الهدف الذي كان يسعى المربي الأعظم ــ صلى الله عليه وآله وسلم ــ لتحقيقه على المستوى العام في تلك المرحلة، هو إيجاد القاعدة الشعبية الصالحة التي يمكن لزعامة الرسالة الجديدة ــ في حياته أو بعد وفاته ــ أن تتفاعل معها، وتواصل عن طريقها التجربة، ولم يكن الهدف المرحلي وقتئذ تصعيد الأمة إلى مستوى هذه الزعامة نفسها، بما تتطلبه من فهم كامل للرسالة، وفقه شامل لأحكامها، والتحام مطلق مع مفاهيمها.

وهو يرى أنَّ تحديد الهدف في تلك المرحلة بهذه الدرجة المذكورة أمر منطقي تفرضه طبيعة العمل التغييري، إذ ليس من المعقول أن يرسم الهدف إلا وفقا لإمكاناتٍ عَمليَّةٍ مُتاحَةٍ بالفعل[2]. وليس من المعقول ــ في رأيه ــ أن يطرح الإسلام نظرية الشورى بإجمال في صورة مبدأ عام لكي يتحدد فكريا من خلال الممارسة والتطبيق، وتتبلور مفاهيمُه عبرَ التجربة المخلصة؛ فالإسلام هو رسالة الله التي حددت فيها الأحكام والمفاهيم، وَزُوِّدَتْ ربانيّا بكل التشريعات العامَّة التي تتطلبها

من صور تطبيق مبدأ الشورى، برغم حدة البعض في عرض رأيه والانتصار له في ميدان الحوار؟! ولم لا يكون ذلك كله أظهر ما يدفع دعوى النص على صحابي معين، كعلي أو العباس أو أبي بكر ــ رضي الله عنهم جميعا؟!

[1] – إني لأعجب من بهرجة هذا الادعاء والاعتماد عليه في هذا المقام، ورده قريب المنال عند كل من قرأ سيرة الصحابة والتابعين في الفتوح الإسلامية؛ حيث يجد في الجموع الكثيرة التي باعت نفسها وما تملك من حطام الدنيا لله ــ جل وعلا ــ من دلالات عمق الفهم عن الرسول ــ صلى الله عليه وآله وسلم ــ ودلالات تربيته وآثارها في نفوس الفاتحين والوارثين العظام. وحسبنا هنا الإشارة إلى موقف ربعي بن عامر ــ رضي الله عنه ــ مع رستم قائد الفرس قبيل معركة القادسية .. انظر تاريخ الطبري ــ 2/ 401. مع أن ربعي بن عامر ليست له صحبة طويلة، بل عده ابن حجر في جملة الصحابة بدلالة مستنبطة، كما في الإصابة في تمييز الصحابة ــ 2/ 454 لأنه وُلِّيَ على طخارستان، وكانوا لا يؤمِّرُون آنذاك إلا الصحابة.

[2] – وهذا يعني أن النبي ــ صلى الله عليه وآله وسلم ــ في دعوته لم يجعل الأمة في سوادها الأعظم ولا في أهل الحل والعقد منها موضع الثقة، وإنما تكون الثقة بفرد واحد كامل معصوم من الخطأ في تبليغ الشريعة والعمل بمقتضاها. وهذا الذي يكافح السيد الصدر في سبيل إثباته يلزم عنه فشل الدعوة النبوية ــ على مستوى الفكر السياسي ــ في إقامة نظام دولة مستقرة للمسلمين؛ إذ مكنت أعداءهم من القضاء عليها في يسر إذا تخلصوا من الإمام، أو حالوا بينه وبين قيادة أمته.

التجربة، فلا بدَّ لزعامة هذه التجربة من استيعاب الرسالة بحدودها وتفاصيلها، ومن وعي بكل أحكامها ومفاهيمها، وإلا اضطرت إلى استلهام سوابقها الذهنية ومرتكزاتها القبلية، وأدّى ذلك إلى نكسة في مسيرة التجربة، وبخاصة إذا لاحظنا أن الإسلام كان هو الرسالة الخاتمة من رسالات السماء التي يجب أن تمتد مع الزمن، وتتعدى كل الحدود الوقتية والإقليمية والقومية[1]. الأمر الذي لا يسمح بأن تُمَارِسَ زعامتُه التي تشكل الأساس لكل ذلك الامتداد تجارِبَ الخطأ والصواب، التي تتراكم فيها الأخطاء عبر فترة من الزمن حتى تشكل ثغرة تهدد التجربة بالسقوط والانهيار.

ويقرر السيد الصدر أن ذلك ما حدث بالفعل؛ فلم يمض ربع قرن حتى بدأت الخلافة الراشدة والتجربة الإسلامية، التي تولى جيل المهاجرين والأنصار قيادتها تنهار تحت وقع الضربات الشديدة التي وجهها أعداء الإسلام القدامى، لكن من داخل إطار التجربة الإسلامية لا من خارجها، إذ استطاعوا أن يتسللوا إلى مراكز النفوذ في التجربة بالتدريج، ويستغلوا القيادة غير الواعية، إلى أن صادروها تماما، وأجبروا الأمة وجيلها الطليعي الرائد على التنازل عن شخصيته وقيادته، وتحوَّلت الزعامة إلى مُلْكٍ موروث، يسيء إلى الكرام، ويقتُل الأبرياء، ويُبعثِر الأموال، ويُعطِّل الحدود، ويُجَمِّد الأحكام، ويَتلاعَب بمُقَدَّراتِ الناس، وأصبح الفيء والسواد بستانا لقريش، وغَدَت الخلافة كُرَةً يتداولها بنو أمية فيما بينهم[2].

ويبلغ الطرح الجديد مداه في قول السيد الصدر: «وأي افتراض يتجه إلى القول بأن النبي ــ صلى الله عليه وآله وسلم ــ كان يخطط لإسناد قيادة التجربة والقيمومة على الدعوة بعده مباشرة إلى جيل المهاجرين والأنصار، يحتوي ضمنا اتهام أذكى وأبصر قائد رسالي في تاريخ العمليات التغييرية، بعدم القدرة على التمييز بين الوعي المطلوب على مستوى القاعدة الشعبية للدعوة، والوعي المطلوب على مستوى قيادة الدعوة وإمامتها الفكرية والسياسية»[3].

* غاية الأمر أنه لم يبق سبيل ــ فيما يراه السيد الصدر ــ يمكن أن يسلكه الرسول ــ صلى الله عليه وآله وسلم ــ سوى الطريق الثالث، يعني الإيجابية ممثلة في إعداد من يقود الأُمّة وتنصيبه إماما، وهذا هو الطريق الوحيد الذي بقي منسجما مع طبيعة الأشياء، ومعقولا في ضوء ظروف الدعوة والدعاة، وسلوك النبي ــ

---

[1] – هذه الملاحظة يمكن توجيهها أيضا نحو تأكيد ضرورة تقديم الرسالة والدعوة ــ من خلال النصوص المحدودة ــ الأصول العامة التي تحتاجها الأمة في مسيرتها الطويلة بعد الرسول ــ صلى الله عليه وآله وسلم. وتَنزيلُ هذه الأصول على التطبيقات غير المحصورة هي مهمةُ أولي الأمر العلمي التي اضطر القوم إلى التسليم بها أو العمل على مقتضاها بعد ابتداء الغيبة الكبرى.

[2] – ينبغي أن نلاحظ هنا أن انهيار الخلافة الراشدة، وإن كان يعني غياب المثال الأعلى، لا يعني أبدا سقوط دولة الإسلام. وأن التاريخ السياسي ليس هو الوجه الأوحد لتاريخ الإسلام وعطاء حضارته الشاملة.

[3] – هذه طريقة الإلزام بلوازم المذهب، ولو تم له ما ادعاه لأدَّى إلى تكفير المخالف. وإننا لنعتقد أن الرسول ــ صلى الله عليه وآله وسلم ــ قد بلغ الرسالة غير منقوصة، وأدى الأمانة تامة، وأعد الأمة في جملتها، وفي جيل خير القرون؛ لتواجه مصيرها. ولا نعتقد أبدا أنه عمد لتسليم الأمة إلى شخص واحد يقودها، ولم تمكنه الظروف من تولي مهامِّه، ولا من عمل شيء ينقذُ به مسيرتها عندما ولي سلطانها، برغم اجتهاده في ضبط الأمور وإقرار الحق وعمله به.

صلى الله عليه وآله وسلم ــ في تربية الجيل الأول من الأمة؛ فيختار ــ بأمر الله سبحانه وتعالى ــ شخصا يُرشِّحُه عُمقُ وجوده في كيان الدعوة، فيعده إعدادا رساليا وقياديا خاصا؛ لتتمثل فيه المرجعية الفكرية والزعامة السياسية للتجربة، وليواصلَ بعده ــ بمساندة القاعدة الشعبية الواعية من المهاجرين والأنصار ــ قيادةَ الأمةِ وبناءها عقائديا، وتقريبها باستمرار نحو المستوى الذي يُؤَهِّلُهَا لتَحَمُّلِ المسؤوليات القيادية[1].

ولم يكن هذا الشخصُ الداعيةُ المرشحُ للإعداد الرسالي القيادي، والمنصوبُ لتسلم مستقبل الدعوة، وتزعُّمِها فكريا وسياسيا، إلا الإمامَ عليَّ بنَ أبي طالب، الذي رشحه لذلك عمقُ وجوده في كيان الدعوة؛ فهو المسلم الأول، والمجاهد الأول في سبيلها عبر كفاحها المرير ضد كلّ أعدائها، وكذلك عمقُ وجوده في حياة القائد الرسول ــ صلى الله عليه وآله وسلم ــ فهو ربيبُه الذي فتح عينيه في حجره، ونشأ في كنفه، وتهيأت له من فرص التفاعل معه والاندماج بخطه، ما لم يتوفر لأي إنسان آخر، وقد كان النبي ــ صلى الله عليه وآله وسلم ــ يخصه بكثير من مفاهيم الدعوة وحقائقها، ويبدؤه بالعطاء الفكري والتثقيف إذا استنفد الإمامُ أسئلته، ويختلي به الساعاتِ الطوالَ في الليل والنهار، يفتح عينيه على مفاهيم الرسالة ومشاكل الطريق، ومناهج العمل إلى آخر يوم من حياته الشريفة.

* وهنا يلجأ السيد الصدر إلى الأدلة التقليدية في بيان ترجيح ترشيح سيدنا علي لمنصب الإمامة بعد الرسول ــ صلى الله عليه وآله وسلم ــ مباشرة، وفي بيان النص على تعيينه لولاية أمر المسلمين بعد الرسول ــ صلى الله عليه وآله وسلم ــ بلا فاصل. ومما يرجح ترشيحه لمنصب الإمامة شواهد كثيرة منها ما أخرجه الحاكم بإسناده عن أبي إسحاق، سألتُ قثم بن العباس: «كيف وَرث عليٌّ رسول الله؟ قال: لأنه كان أولنا به لحوقا وأشدنا به لزوقا»[2].

وكان أمير المؤمنين عليٌّ نفسُه يقول في خطبته القاصعة الشهيرة، وهو يصف ارتباطه الفريد بالرسول القائد، وعناية النبي بإعداده وتربيته: «وقد عَلِمْتُم مَوْضعي من رسول الله بالقَرابَةِ القَرِيبة، والمنزلة الخَصِيصَةِ، وَضَعَني في حَجْرِه وأنا ولدٌ، يَضُمُّني إلى صَدْرِه، ويُكَنِّفُني في فِراشه، ويُمِسُّني جَسَدَه، ويُشِمُّني عَرْفَه، وكان يَمْضُغُ الشيء ثمّ يُلْقِمُنِيه، وما وَجَدَ لي كَذِبَةً في قَوْلٍ، ولا خَطْلَةً في فِعْل ...، ولقد كُنتُ أَتَّبعُه اتّباعَ الفَصِيلِ لأثَرِ أمّه، يَرفَعُ لي في كُل يومٍ من أخلاقه عَلَمًا، ويأمرني بالاقتداء به، ولقد كان يُجَاوِرُ في كُل سَنَةٍ بحِراء، فأراه ولا يراه غَيري، ولم يَجْمَعْ

---

[1] – لكن هل يعني هذا أن السيد الصدر يعتقد أن الأمة لو تم إعدادها، واستكملت التجربة مع القيادة النبوية أو القيادات التابعة للنبي ــ صلى الله عليه وآله وسلم ــ من آل بيته؛ لأتى عليها يوم تصبح فيه قادرةً على تحَمُّلِ المسئولية في اختيار قائدها الأعلى، والقيام بأعباء الدعوة إلى يوم الدين؟!

[2] – أخرجه الحاكم في المستدرك ــ3/ 136 وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. وقال الذهبي في التلخيص: صحيح. وقد أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ــ19/ 40من قول قثم بن العباس. وأخرجه النسائي في السنن الكبرى ــ5/139 بإسناده عن أبي إسحاق، عن خالد بن قثم أنه قيل: له ما لعلي ورث رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ دون جدك وهو عمه؟ قال: «إن عليا كان أولنا به لحوقا وأشدنا به لصوقا».

بَيْتٌ واحدٌ يومئذٍ في الإسلام غيرَ رسولِ الله وخَديجةَ وأنا ثالثُهما، أرى نُورَ الوحي والرسالة، وَأَشَمُّ رِيحَ النبوة ...»[1].

والشواهد على إعلان الرسول القائد ــ صلى الله عليه وآله وسلم ــ عن تخطيطه هذا، وإسناده زعامة الدعوة الدينية والسياسية بصورة رسمية أو شرعية إلى الإمام عليّ ـ عليه السلام ـ لا تقلُّ كثرة عن شواهد إعداد الأمام علي ــ عليه السلام ـ لقيادة الأمة وتحمل أعباء الدعوة وحفظ الدين بعد وفاة الرسول ــ صلى الله عليه وآله وسلم ـ وانتقاله إلى الرفيق الأعلى.

فمن الشواهد «**حديث الدار**» في أول الدعوة عند إنذار الأقربين[2]، و«**حديث الثقلين**» في وصية النبي لأمته[3]، و«**حديث الغدير**» الذي أعلن النبي فيه النص على ولايته لجماهير الأمة بعيد حجة الوداع[4]. ومنها في أثناء ذلك كله «**حديث المنزلة**»[5].

وبذلك يكتمل تصور السيد الصدر لنشأة التشيع، وهو يقول في ختامه: «وهكذا وُجد التشيع لا كظاهرة طارئة على مسرح الأحداث، بل كنتيجة ضرورية لطبيعة تكوّن الدعوة وحاجاتها وظروفها الأصلية التي كانت تفرض على الإسلام أن يلدَ «**التشيّع**»، وبمعنى آخر كانت تفرض على القائد الأول للتجربة أن يُعدَّ للتجربةِ قائدها الثاني، الذي تواصل على يده ويد خلفائه نموها الثوري، وتقترب نحو اكتمال

---

[1] – نهج البلاغة ــ ص 474، 475 خطبة رقم 192. تحقيق الشيخ فارس تبريزان.
http://www.shiasearch.net/ARABIC/alkotob/aqaed/n1.htm

وقد جاء عقب النص المنقول مباشرة: ولقد سمعت رَنَّةَ الشيطان حين نزل الوحي عليه (صلى الله عليه وآله وسلم)، فقلت: يارسول الله، ما هذه الرنة؟ فقال: «**هذا الشيطان قد أيسَ من عبادته. إنك تسمع ما أسمع، وترى ما أرى؛ إلا أنك لست بنبي، ولكنك وزير، وإنك لعلى خير**».

[2] – حديث الدار فيه ذكر جمع الرسول ــ صلى الله عليه وآله وسلم ــ لأعمامه وأولادهم على طعام، ودعوتهم للإسلام قبل الجهر بالدعوة؛ لينصروه وليخلفه واحد منهم إذا أصابه مكروه في حفظ أهله وقضاء دينه.. وقد خرجته في ملحق تخريج الأحاديث ــ حديث رقم 1 من أحاديث الفقرة الثانية. وليس في رواياته القوية الإسناد ما يدل على اختيار علي للإمامة العامة بعد الرسول ــ صلى الله عليه وآله وسلم.

[3] – هو قوله ــ صلى الله عليه وآله وسلم ــ: «**إني تارك فيكم الثقلين أحدهما أكبر من الآخر: كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، وإنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض**». وقد خرجته في ملحق تخريج الأحاديث ــ حديث رقم 2 من أحاديث الفقرة الثانية.

[4] – حديث الغدير هو قوله ــ صلى الله عليه وآله وسلم ــ في طريق عودته إلى المدينة بعد حجة الوداع عند غدير خم: «**من كنت مولاه فعلي مولاه**». وقد خرجته في ملحق تخريج الأحاديث ــ حديث رقم 4 من أحاديث الفقرة الثانية.

[5] – حديث المنزلة هو قوله ــ صلى الله عليه وآله وسلم ــ لعلي ــ عليه السلام ــ: «**أنت مني بمنزلة هارون من موسى؛ إلا أنه لا نبي بعدي**». خرجته في ملحق تخريج الأحاديث ــ حديث رقم 3 من أحاديث الفقرة الثانية.

هدفها التغييري في اجتثاث كل رواسب الماضي الجاهلي وجذوره، وبناء أمة جديدة على مستوى متطلبات الدعوة ومسئولياتها»[1].

* وكلام السيد الصدر يمكن دفعه على جهة المناظرة ـ وليس ذلك من مطالبنا في هذا الموضع وإن حسن أن نوجزه إيجازا ـ من عدة طرق فنقول:

1 ـ يمكن أن نوافقه في تصوره ضرورة تعيين الرسول ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ لمن يخلفه، وفي إعداده لذلك الخليفة مع التمهيد لقبول قيادته عند الأمة، ثم نقول: إن ذلك الخليفة هو أبو بكر دون غيره؛ فهو خليله لو اتخذ من العباد خليلا، وهو الذي صدقه وآزره بنفسه وجميع ماله، وثاني اثنين إذ هما في الغار لا يملك إلا أن يدفع عنه بنفسه، وأمير الحج في عام الوفود، والمختار لإمامة الصلاة في مرضه ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ الأخير، ومن كلامه عنه في الصحيح لأم المؤمنين السيدة عائشة في مبدأ ذلك المرض على الراجح: «**ادعي لي أبا بكر وأخاك حتى أكتب كتابا؛ فإني أخاف أن يتمنى متمن، ويقول قائل: أنا أولى. ويأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر**»[2].

2 ـ دَفْعُ رأيِهِ في إبطال الشورى التي جعلها في معظم كلامه مرادفة لنظام الانتخاب، وبيان أنها منهج متكامل رَبَّى عليه الرسول ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ أصحابَه ـ رضوان الله عليهم ـ في جميع مناشط الحياة، وليس في أمر الحكم واختيار الخليفة القائد الأعلى للأمة فقط[3]؛ إذ لا دليل على التخصيص، وشواهد التعيين وعدمه متعارضة.

---

[1]- السيد الصدر: نشأة التشيع والشيعة ـ ص 69. ولقد فصلت رأيه في جميع ما سبق بما يشبه أن يكون نص كلامه في أكثر الأحيان، ولقد تصرفت في الصياغة وترتيب الكلام في حدود ضيقة بغرض الاختصار غير المخل، وتوسعت في التعليق وأكثرت الاستطراد فيه خاصة فيما يتعلق بالراويات الحديثية؛ لضرورة دفع الشبهة في حين ذكرها في أكثر ما حسبت أنه يلتبس، وأعرضت عن كثير مما يقرب رده لظهور الخطأ فيه، وحسبي أنني تحريت الصدق والحق في نقل تصور الرجل لنشأة مذهبه، وفي التعليق عليه.

[2]- أخرجه مسلم في صحيحه ـ 4/ 1857 من طريق عروة عن عائشة (كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم ـ باب من فضائل أبي بكر الصديق رضي الله عنه). وأخرجه البخاري في صحيحه ـ 6/ 2638 مكررا في صدر باب الاستخلاف من كتاب الأحكام، من طريق القاسم بن محمد، عن عائشة في حديث طويل جاء في آخره قول الرسول ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ: «**لقد هممت أو أردت أن أرسل إلى أبي بكر وابنه فأعهد؛ أن يقول القائلون أو يتمنى المتمنون، ثم قلت يأبى الله ويدفع المؤمنون. أو يدفع الله ويأبى المؤمنون**».

وقد أخرج البخاري في صحيحه ـ 6/ 2639 (كتاب الأحكام ـ باب الاستخلاف)، وأخرج مسلم في صحيحه ـ 4/ 1856 (كتاب فضائل الصحابة ـ باب من فضائل أبي بكر الصديق) من طريق محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه قال: أتت النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ امرأة فكلمته في شيء، فأمرها أن ترجع إليه. قالت: يا رسول الله، أرأيت إن جئت ولم أجدك؟ كأنها تريد الموت. قال: «**إن لم تجديني؛ فأتي أبا بكر**».

[3]- ومن أجود ما قرأته في هذا الباب كتاب الشيخ الدكتور قطب عبد الحميد قطب: **نظام الشورى في الإسلام النظرية والتطبيق**. ط1، دار الاعتصام ـ القاهرة، مصر 1418هـ ـ 1997م. وهو وإن كان لم يتعرض لمناقشة آراء الشيعة أو غيرهم من طوائف المسلمين أو أهل الأديان الأخرى؛ فقد استوعب في دراسة نصية بيان مفهوم الشورى ومجالاتها المختلفة في القرآن الكريم دون أن يتقيد بموارد اللفظ فيه، وسعى سعيه ذلك في عرض نصوص السنة الوافرة المتعلقة

3 ــ معارضة استدلاله على تعيين سيدنا علي ــ رضي الله عنه ــ لمنصب الخلافة بالنص، ببيان المفهوم الحق لهذه النصوص في إطار مقامها الصحيح متى كانت ثابتة في النقل، وبردها ودفع حجيتها إن لم تكن كذلك[1].

4 ــ بيان تفويض الرسول ــ صلى الله عليه وآله وسلم ــ هذا الأمر للأمة؛ لثقته في قدرة الرعيل الأول على تحمل المسئولية بما تلقوه عنه من الديانة، وزكت به نفوسهم في صحبته والعمل بسنته؛ دون إغفال لما يُعلمه الله ــ جل وعلا ــ به مما سبق به القلم في قدره الحكيم[2].

مناقشة فكرة النص على إمامة سيدنا علي:

* إن فكرة النص على إمامة سيدنا علي أو غيره لم تكن معروفة حين مرض الرسول ــ صلى الله عليه وآله وسلم ــ مرضه الأخير؛ فقد أخرج البخاري في صحيحه بإسناده من طريق الزهري قال: أخبرني عبد الله بن كعب بن مالك: أن عبد الله ابن عباس أخبره: أن علي بن أبي طالب ــ رضي الله عنه ــ خرج من عند رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ في وجعه الذي توفي فيه، فقال الناس: يا أبا الحسن، كيف أصبح رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم؟ فقال: أصبح بحمد الله بارئا.

بمفهوم مبدأ الشورى العام، وتوسع في ذكر صور تطبيقات الصحابة لذلك المبدأ. وقد حدثني أنه حينما شرع في كتابة مؤلفه هذا قرأ طبقات ابن سعد كاملة بانتظام؛ ليتتبع فهم الصحابة ومَن بعدهم للشورى، وليستخرج نماذج هذه التطبيقات من المناشط المتعددة لحياتهم .

[1] – وهذا ما حاولت بيانه في ملحق تخريج الأحاديث المثبت في ختام هذه الدراسة.

[2] – ومن أعظم ما يدل على ذلك ــ في رأيي ــ أحاديث رسول الله ــ صلى الله عليه وآله وسلم ــ في الفتن، وفي الأمر بلزوم الجماعة وإمامها، وعدم شق عصا الطاعة بالخروج على **البيعة**؛ برغم إخباره أنه سيكون بعده فيما تستقبل الأمة خير فيه دخن في أئمة نعرف منهم وننكر، وشر في أئمة لا يهتدون بهداه ولا يستنون بسنته، وفي دعاة على أبواب جهنم من أجابهم إليها قذفوه فيها .. ففي حديث حذيفة بن اليمان: «**تَسمعُ وتُطيعُ للأمير، وإن ضُرِبَ ظَهْرُك، وأُخِذَ مَالُك، فاسمع وأطع**». وفي حديث أبي هريرة: «**من خرج على الطاعة، وفارق الجماعة، ثم مات؛ مات ميتة جاهلية، ومن قُتِلَ تحت راية عُمِّيَّةٍ، يَغضَبُ لِلْعَصَبَةِ، ويُقاتلُ لِلْعَصَبَةِ؛ فليس من أمتي ...**». وفي حديث ابن عمر: «**من خلع يدا من طاعة؛ لقي الله يوم القيامة لا حجة له، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية**» .. انظر هذه الأحاديث في صحيح مسلم (كتاب الإمارة ــ باب وجوب لزوم جماعة المسلمين عند ظهور الفتن، وفي كل حال، وتحريم الخروج من الطاعة ومفارقة الجماعة). وفي الباب التالي باب حكم من فرق أمر المسلمين وهو مجتمع أخرج الإمام مسلم حديث عَرْفَجَة: «**ستكون هَنَاتٌ وهَنَاتٌ، فمن أراد أن يفرق أمر هذه الأمة، وهي جميع؛ فاضربوه بالسيف كائنا من كان**». وفي رواية: «**من أتاكم، وأمركم جميع على رجل واحد، يريد أن يشق عصاكم، أو يفرق جماعتكم؛ فاقتلوه**». وفي الباب التالي باب إذا بويع لخليفتين أخرج الإمام مسلم حديث أبي سعيد الخدري: «**إذا بويع للخليفتين، فاقتلوا الآخَرَ منهما**».

وهذا وغيره من صحيح الحديث تقنين لنظام البيعة، وبيان لما يلزم المسلمين في بيعتهم من واجبات السمع والطاعة، ولزومِ الجماعة، والصبرِ على المكاره ما دامت شعيرةُ الإسلامِ الصلاةُ قائمةً. والكلامُ على إعداد الأمة وتربيتها على التسليم للإمام المعصوم صاحب النص، لا يَستقيمُ أبدا مع ثبوت الكلام على إعدادها وتربيتها على التعامل مع الخليفة الذي يستمد سلطانه من بيعة الجماعة واختيارها؛ فالأمر إما أن يكون نصًّا مُطاعًا في معصوم لا يخطئ، أو بيعةً باختيار الأمة التي ينبغي أن تتحمل المسئولية، ولا يجتمعان.

فأخذ بيده عباس بن عبد المطلب فقال لـه: أنت والله بعد ثلاث عبد العصا، وإني والله لأرى رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ سوف يتوفى من وجعه هذا. إني لأعرف وجوه بني عبد المطلب عند الموت. اذهب بنا إلى رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ فلنسأله فيمن هذا الأمر؟ إن كان فينا علمنا ذلك، وإن كان في غيرنا علمناه فأوصى بنا. فقال علي: إنا والله لئن سألناها رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ فمنعناها؛ لا يعطيناها الناس بعده، وإني والله لا أسألها رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم[1].

وأخرج البيهقي هذا الحديث، ثم بيَّنَ أن فيه الدلالة على أن النبي ــ صلى الله عليه وآله وسلم ــ لم يستخلف أحدا بالنص عليه[2].

وقد احتج البخاري في الصحيح لهذا المعنى بما أخرجه من حديث عبد الله بن عمر قال: قيل لعمر: ألا تستخلف؟ قال: إن أستخلف فقد استخلف من هو خير مني: أبو بكر، وإن أترك فقد ترك من هو خير مني: رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم. فأثنوا عليه. فقال: راغب وراهب، وددت أني نجوت منها كفافا لا ليَ ولا عليَّ، لا أتحملها حيا وميتا[3].

---

[1]- أخرجه البخاري في صحيحه ــ 4/ 1615 كتاب المغازي ــ باب مرض النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ ووفاته ... وكرره بالإسناد نفسه ــ 5/ 2311 في كتاب الاستئذان ــ باب المعانقة، وقول الرجل: كيف أصبحت؟ لكن زاد في آخر قول علي: وإني لا أسألها رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ أبدا.

وأخرجه الإمام أحمد في مسنده ــ 1/ 325 بإسناد لـه عن الزهري، وفي عجزه قال علي: إن قال الأمر في غيرنا؛ فلم يعطناه الناس أبدا، وإني والله لا أكلم رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ في هذا أبدا. وأخرجه ــ 1/ 263 بإسناد لـه من طريق ابن شهاب قال: أخبرني عبد الله بن كعب بن مالك ... فذكر الحديث. وفي عجزه قال علي: والله لئن سألناها رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ فمنعناها؛ لا يعطيناها الناس أبدا، فوالله لا أسأله أبدا.

وأخرجه ابن سعد في طبقاته الكبرى ــ 2/ 245 بإسناده من طريق ابن شهاب. وفي عجزه قال علي: والله لئن سألناها رسول الله فمنعناها؛ لا يعطيناها الناس أبدا، فوالله لا نسأله أبدا.

[2]- البيهقي: السنن الكبرى ــ 8/ 149. تحقيق محمد عبد القادر عطا. ط مكتبة دار الباز ــ مكة المكرمة، السعودية 1414هـ ــ 1994م.

[3]- صحيح البخاري ــ 6/ 2638 كتاب الأحكام ــ باب الاستخلاف. وأخرجه مسلم في صحيحه ــ 3/ 1454 (كتاب الإمارة ــ باب الاستخلاف وتركه) ومن روايات الباب في صحيح مسلم أن عبد الله كلم أباه ليستخلف من يرعى المسلمين بعده .. قال: فوضع رأسه ساعة ثم رفعه إلي فقال: إن الله ــ عز وجل ــ يحفظ دينه، وإني لئن لا أستخلف فإن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ لم يستخلف، وإن أستخلف فإن أبا بكر قد استخلف. قال: فوالله ما هو إلا أن ذكر رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ وأبا بكر؛ فعلمت أنه لم يكن ليعدل برسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ أحدا، وأنه غير مستخلف.

وفي هذا المعنى عن سيدنا علي بن أبي طالب أخرج الإمام أحمد في مسنده ــ 1/ 156 بإسناد حسن عن عبد الله بن سبع قال: خطبنا علي، فقال: والذي فلق الحبة وبرأ النسمة لتخضبن هذه من هذه. قال: قال الناس: فأعلمنا من هو؟ فوالله لنبيرنه أو لنبيرن عترته. قال: أنشدكم بالله أن يقتل غير قاتلي. قالوا: إن كنت قد علمت ذلك استخلف إذًا. قال: لا ولكن أكلكم إلى ما وكلكم إليه رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم.

* لكن الكلام عن الوصية لسيدنا علي ـ رضي الله عنه ـ في أمر الخلافة، أو اختصاصه بعلوم لا تكون إلا لمن يخلف الرسول ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ في إمامة المسلمين، قد ظهر ـ فيما يترجح عندي والله أعلم بالصواب ـ في زمان متأخر بعد انقضاء خلافة عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه. وقد سئل عن ذلك سيدنا علي ـ رضي الله عنه ـ في زمان خلافته فأنكر[1]، وسئلت السيدة عائشة ـ رضي الله عنها ـ فأنكرت أن يكون الرسول ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ قد أوصى له بشيء[2]. ولا أدري يقينا هل ظهر ادعاء القول بتلك الوصية في زمان خلافة عثمان ـ رضي الله عنه ـ حينما اشتعلت الفتنة الكبرى التي أدت لمقتله ظلما؟ أم هل ظهر في خلافة علي ـ رضي الله عنه ـ حينما نوزع في الأمر بغير حق؟

* لكن في الأخبار الصحيحة والحسنة ما يشير إلى أن سيدنا عليا نفسه ـ رضي الله عنه ـ ونفرا من بني هاشم كالعباس بن عبد المطلب ـ رضي الله عنه ـ كانوا يرون عليا أولى الناس بخلافة الرسول ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ لقرابته، وسابقته، وسعة علمه، وحسن بلائه في الإسلام. لكنه مجرد رأي لا يدعمه نص من الرسول ـ صلى الله عليه وآله وسلم. وقد مر بنا حديث ابن عباس من صحيح البخاري، وفيه لومُ العباس لعلي ـ رضي الله عنهما ـ ومطالبتُه لعلي بسؤال الرسول ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ عن أمر الخلافة، وامتناعُ علي عن السؤال ...، وقد ذكر الحافظ ابن حجر في فتح الباري عن الزهري أن ذلك كان يوم قبض النبي ـ صلى الله عليه وآله وسلم. وعن الشعبي مرسلا قال علي: **وهل يطمع في ذلك غيرنا؟** قال: أظن والله سيكون. وزاد ابن سعد في مرسل الشعبي في آخره فلما قبض النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال العباس لعلي: ابسط يدك أبايعك تبايعك

---

[1] – كما في حديث الصحيفة المشهور في دواوين السنة، وقد خرجته في ملحق تخريج الأحاديث ـ حديث رقم 2 من أحاديث الفقرة الثالثة. وقد نفى سيدنا علي أن يكون له فيما يفعله **عهد** خصّه به رسول الله ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ على نحو ما أوردته في ملحق تخريج الأحاديث ـ حديث رقم 3 من أحاديث الفقرة الثالثة.

[2] – أخرج البخاري في صحيحه ـ 3/ 1006 كتاب الوصايا ـ باب الوصايا ...، وكرره ـ 1619/4 كتاب المغازي ـ باب مرض النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ ووفاته. بإسناده عن الأسود بن يزيد قال: ذكروا عند عائشة أن عليا ـ رضي الله عنهما ـ كان وصيا؛ فقالت: متى أوصى إليه وقد كنت مُسْنِدَتَهُ إلى صدري؟ أو قالت: حَجْرِي، فدعا بالطست، فلقد انخنث في حَجْري فما شعَرت أنه قد مات، فمتى أوصى إليه؟

وأخرجه مسلم في صحيحه ـ 3/ 1257 كتاب الوصية ـ باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصي فيه.

وفي فتح الباري ـ 5/ 362: «الذي يظهر أنهم ذكروا عندها أنه أوصى له بالخلافة في مرض موته؛ فلذلك ساغ لها إنكار ذلك، واستندت إلى ملازمتها له في مرض موته إلى أن مات في حجرها، ولم يقع منه شيء من ذلك؛ فساغ لها نفي ذلك لكونه منحصرا في مجالس معينة لم تغب عن شيء منها».

وقد أخرج ابن سعد في طبقاته ـ 2/ 262، 263 أحاديث ذُكِرَ فيها أن النبي ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ قد توفي في حجر علي ـ عليه السلام ـ مستندا إلى صدره، وأنه اختصه بكلام. وفي فتح الباري ـ 8/ 139 قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: «وهذا الحديث يعارض ما أخرجه الحاكم وابن سعد من طرق أن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ مات ورأسه في حجر علي، وكل طريق منها لا يخلو من شيعي فلا يلتفت إليهم. وقد رأيت بيان حال الأحاديث التي أشرت إليها دفعا لتوهم التعصب ...» فذكر الأحاديث وبين ضعفها وسقوطها في المعارضة عن مقام الاحتجاج.

الناس. فلم يفعل. وزاد عبد الرزاق عن ابن عيينة قال: قال الشعبي: لو أن عليا سأله عنها كان خيرا له من ماله وولده. قال ابن حجر: «ورويناه في فوائد الذهلي بسند جيد عن ابن أبي ليلى قال: سمعت عليا يقول: لقيني العباس فذكر نحو القصة التي في هذا الحديث باختصار، وفي آخرها قال: سمعت عليا يقول بعد ذلك: يا ليتني أطعت عباسا. يا ليتني أطعت عباسا. وقال عبد الرزاق كان معمر يقول لنا: أيهما كان أصوب رأيا؟ فنقول: العباس. فيأبى ويقول: لو كان أعطاها عليا فمنعه الناس لكفروا»[1].

وقد نقل الحافظ ابن حجر بالموضع الثاني لحديث ابن عباس في كتاب الاستئذان من الصحيح قول المهلب بن أحمد بن أسيد بن أبي صفرة الأزدي (ت435هـ) أحد شراح صحيح البخاري القدامى: «وفيه أن الخلافة لم تذكر بعد النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ لعلي أصلا؛ لأن العباس حلف أنه يصير مأمورا لا آمرا لما كان يعرف من توجيه النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ بها إلى غيره. وفي سكوت علي دليل على علم علي بما قال العباس...».

ولقد فَنَّدَ الحافظُ هذا الرأي فقال: «قلت: وهو كلام من لم يفهم مراد علي، وقد قدمت في شرح الحديث في الوفاة النبوية بيان مراده، وحاصله: أنه إنما خشي أن يكون منع النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ لهم من الخلافة حجة قاطعة لمنعهم منها على الاستمرار؛ تمسكا بالمنع الأول لَوْ رَدَّهُ بمنع الخلافة نصا. وأما منع الصلاة فليس فيه نص على منع الخلافة، وإن كان في التنصيص على إمامة أبي بكر في مرضه إشارة إلى أنه أحق بالخلافة؛ فهو بطريق الاستنباط لا النص، ولولا قرينة كونه في مرض الموت ما قوي، وإلا فقد استناب في الصلاة قبل ذلك غيره في أسفاره والله أعلم. وأما ما استنبطه أولا ففيه نظر؛ لأن مستند العباس في ذلك الفراسة وقرائن الأحوال، ولم ينحصر ذلك في أن معه من النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ النص على منع علي من الخلافة، وهذا بين من سياق القصة. وقد قدمت هناك أن في بعض طرق هذا الحديث أن العباس قال لعلي بعد أن مات النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ: ابسط يدك أبايعك؛ فيبايعك الناس. فلم يفعل. فهذا دال على أن العباس لم يكن عنده في ذلك نص والله أعلم»[2].

وقد أخرج الشيخان حديث السيدة عائشة أن فاطمة ـ عليها السلام ـ بنت النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ أرسلت إلى أبي بكر تسأله ميراثها من رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ مما أفاء الله عليه بالمدينة وفدك، وما بقي من خمس خيبر. فقال أبو بكر: إن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال: «**لا نورث ما تركنا صدقة، إنما يأكل آل محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ في هذا المال**». وإني والله لا أغير شيئا من

---

[1] – انظر الحافظ ابن حجر: فتح الباري ـ 8/ 143. وراجع بحثي: تطور مفهوم الوحدة الإلهية بين المتكلمين والصوفية ـ ص 41، 42.

[2] – الحافظ ابن حجر: فتح الباري ـ 11/ 60. وأضيف إلى رد الحافظ من عند نفسي أن قول المهلب بن أحمد لو كان صحيحا؛ لكان فيه تهمة ظاهرة للعباس ـ رضي الله عنه ـ في سعيه لبيعة ابن أخيه مع علمه بأن الرسول ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ قد وجه الخلافة لغيره.

صدقة رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ عن حالها التي كانت عليها في عهد رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ ولأعملن فيها بما عمل به رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم. فأبى أبو بكر أن يدفع إلى فاطمة منها شيئا؛ فوجدت فاطمة على أبي بكر في ذلك فهجرته فلم تكلمه حتى توفيت، وعاشت بعد النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ ستة أشهر. فلما توفيت دفنها زوجها علي ليلا ولم يؤذن بها أبا بكر وصلى عليها. وكان لعلي من الناس وجه حياة فاطمة، فلما توفيت استنكر علي وجوه الناس؛ فالتمس مصالحة أبي بكر ومبايعته، ولم يكن يبايع تلك الأشهر، فأرسل إلى أبي بكر: أن ائتنا ولا يأتنا أحد معك؛ كراهية لمحضر عمر. فقال عمر: لا والله لا تدخل عليهم وحدك. فقال أبو بكر: وما عسيتهم أن يفعلوا بي، والله لآتينهم. فدخل عليهم أبو بكر فتشهد علي فقال: إنا قد عرفنا فضلك وما أعطاك الله، ولم نَنْفَسْ عليك خيرا ساقه الله إليك؛ **ولكنك اسْتَبْدَدت علينا بالأمر، وكنا نرى لقرابتنا من رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ نصيبا**، حتى فاضت عينا أبي بكر [وفي رواية مسلم: فلم يزل يكلم أبا بكر حتى فاضت عينا أبي بكر]. فلما تكلم أبو بكر قال: والذي نفسي بيده لقرابة رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ أحب إلي أن أصل من قرابتي. وأما الذي شجر بيني وبينكم من هذه الأموال؛ فلم آل فيها عن الخير، ولم أترك أمرا رأيت رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ يصنعه فيها إلا صنعته. فقال علي لأبي بكر: موعدك العشية للبيعة. فلما صلى أبو بكر الظهر رقي على المنبر فتشهد وذكر شأن علي وتخلفه عن البيعة، وعذره بالذي اعتذر إليه. ثم استغفر وتشهد علي فعظم حق أبي بكر، وحدَّث أنه لم يحمله على الذي صنع **نفاسةً** على أبي بكر ولا **إنكارًا**[1] للذي فضله الله به؛ **ولكنا نرى لنا في هذا الأمر نصيبا فاسْتَبدَّ علينا، فوجدنا في أنفسنا**. فسُرَّ بذلك المسلمون وقالوا: أصبت. **وكان المسلمون إلى علي قريبا حين راجع الأمر المعروف**[2].

وأود أن أقول في هذا المقام: إن الاستبداد هنا لا يقصد به استقلالُ أبي بكر بحبس الفيء وأرض فدك، ولا تركُ علي في مشورة السقيفة والبيعة فقط وهو يحسب أن له في كل ذلك نصيبا لقرابته؛ فذلك مما لا يختص به علي وحده، وعمه العباس أولى منه في الأولى لو كان الأمر أمر الميراث، ويشاركه مع بني عبد المطلب في الثانية، ولم يكن علي كبير القربى آنذاك. وما الذي يمنع أن يكون ذلك عتابا على ما تم من الانفراد بعرض أمر أبي بكر ومن معه على المتشاورين يوم السقيفة فاختاروا منهم أبا بكر؟ وقد يتقوى هذا الفهم إذا قرأنا هذا الحديث مع حديث

---

[1] – هكذا بالنصب في كل ما راجعته من طبعات الصحيحين، وفي رواية ابن حبان في صحيحه ــ 14/ 573. ولم أجد لذلك وجها منصوصا في كتب الشروح التي راجعتها؛ فلعل تقدير الكلام أن يكون «وحدَّث أنه لم يحمله على الذي صنع أن صنعه نفاسةً على أبي بكر ولا إنكارًا للذي فضله الله به». أي ما صنعه حسدا ولا جحدا وفق بيان القسطلاني 6/ 376، وعلى هذا يكون النصب لكونه مفعولا لأجله.

[2] – البخاري في صحيحه في مواضع أتمها 1549/4 كتاب المغازي ــ غزوة خيبر. وأخرجه مسلم في صحيحه ــ 3/ 1380 كتاب الجهاد والسير ــ باب قول النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ: «**لا نورث ما تركنا فهو صدقة**».

ابن عباس وما سبق ذكره مما قواه الحافظ ابن حجر في استدلاله على أن النبي ــ صلى الله عليه وآله وسلم ــ لم يستخلف[1].

وفي هذا وفيما أشرت إليه في الحواشي السابقة من حديث الحسن البصري في نفي العهد[2]، ما يؤكد لنا أن سيدنا عليا ــ رضي الله عنه ــ لم يعتقد في رأيه إلزام الأمة.

* لقد راجع علي الأمر المعروف فبايع لأبي بكر الذي بايعه جمهورُ الصحابة، ثم بايع لعمر حين ولاه أبو بكر بمشورة المسلمين ورضاهم، ثم بايع لعثمان بعد أن أعطى موثقه لعبد الرحمن ــ رضي الله عنهم جميعا.

وقد عرف ــ رضي الله عنه ــ للخلفاء الثلاثة قبله حقهم من الطاعة والنصيحة، وكان يغزو إذا أغزوه، ويأخذ إذا أعطوه، ويضرب الحدود بين أيديهم. وإنني لا أشك في أن سياسة كل من أبي بكر وعمر في قيادة الأمة، وأخذهما في الأمر بما بلغ الغاية في الاتباع والصلاح وإقامة العدل، مع الاحتياط في متابعة العمال، والشدة في أمر الله بما لم يختلف عليهما فيه أحد له قول معتبر .. كل ذلك جعل عليا يقر لهما بالفضل؛ حتى اشتهر عنه تقديمهما في زمان خلافته، وقد كان بعض محبيه يقدمه من غير طعن في الشيخين؛ فقد أخرج الإمام أحمد في مسنده عن أبي جحيفة الذي كان علي يسميه وهب الخير قال: قال علي ــ رضي الله عنه ــ: يا أبا جحيفة، ألا أخبرك بأفضل هذه الأمة بعد نبيها؟ قال: قلت: بلى. قال: ولم أكن أرى أن أحدا

---

[1] – وإني لا أجد بأسا في أمر تأخر بيعة علي ستة أشهر ــ وهذا هو القول الراجح عندي ــ مع انعقاد البيعة لأبي بكر؛ فلا إشكال في تأخيره البيعة إذ يكفي في بيعة الإمام أن تقع من أكثر أهل الحل والعقد، ولا يجب الاستيعاب، ولا يلزم كلَّ أحدٍ أن يحضر عنده ويضع يده في يده؛ بل يكفي التزام طاعته والانقياد له بأن لا يخالفه بشق عصا الطاعة وتفريق الجماعة؛ على ما نقله الحافظ ابن حجر صراحة عن المازري في شرح حديث السيدة عائشة ــ رضي الله عنها ــ السابق، كما في فتح الباري ــ 7/ 494. وعلي ــ عليه السلام ــ لم يخالف بارتكاب شيء من ذلك، بل إنه صدر بيعته المتأخرة بالاعتذار للخليفة صاحب البيعة فأعذره وقبل منه، وسُرَّ المسلمون منه بذلك حينما راجع الأمر المعروف ودخل فيما دخل فيه الناس.

وعلى ما قاله المازري يكون حديث عبد الله بن عمر في أن **من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية** محمولا على شق عصا الطاعة وتفريق الجماعة، وتمام نصه في صحيح مسلم ــ 3/ 1478 (كتاب الإمارة ــ باب وجوب لزوم جماعة المسلمين عند ظهور الفتن، وفي كل حال، وتحريم الخروج من الطاعة ومفارقة الجماعة) بإسناده عن نافع قال: جاء عبد الله بن عمر إلى عبد الله بن مطيع حين كان من أمر الحَرَّةِ ما كان زمن يزيد بن معاوية، فقال: اطرحوا لأبي عبد الرحمن وسادة. فقال: إني لم آتك لأجلس. أتيتك لأحدثك حديثا سمعت رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ يقوله. سمعت رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ يقول: «**من خلع يدا من طاعة لقي الله يوم القيامة لا حجة له، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية**». وأخرج مسلم في الباب بمعناه أحاديث مرفوعة عن حذيفة بن اليمان وأبي هريرة وعبد الله بن عباس. ولذلك الحكم أيضا علاقة بزمان الفتن كما يظهر من سياقة الأحاديث وتراجم أبوابها في الصحيح.

[2] – وسيأتي تخريجه والدلالة على حسنه في ملحق التخريج، في الفقرة الثالثة الحديث رقم 3.

أفضل منه. قال: أفضل هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر، وبعد أبي بكر عمر ــ رضي الله عنه ــ وبعدهما آخر ثالث ولم يسمِّه[1].

وفي فضائل الصحابة عن أبي جحيفة قال: كنت أرى أن عليا أفضل الناس بعد رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ قلت يا أمير المؤمنين، إني لم أكن أرى أن أحدا من المسلمين من بعد رسول الله أفضل منك. قال: أولا أحدثك يا أبا جحيفة بأفضل الناس بعد رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم؟ قلت: بلى. قال: أبو بكر. قال: أفلا أخبرك بخير الناس بعد رسول الله وأبي بكر؟ قال: قلت: بلى فديتك. قال: عمر[2].

وعن الشعبي قال: حدثني عبد خير الهمداني، وأبو جحيفة السوائي، وزر بن حبيش، وسويد بن غفلة، وعمرو بن معدي كرب قالوا سمعنا عليا يقول: خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر، ثم عمر، ولو شئت أن أخبركم بالثالث لفعلت[3].

وعن عبد خير قال: قال علي لما فرغ من أهل البصرة: إن خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر، وبعد أبي بكر عمر، وأحدثنا أحداثا يصنع الله فيها ما شاء[4].

وأخرج البخاري في صحيحه عن محمد بن الحنفية قال: قلت لأبي: أي الناس خير بعد رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم؟ قال: أبو بكر. قلت: ثم من؟ قال: ثم عمر. وخشيت أن يقول: عثمان. قلت: ثم أنت؟ قال: ما أنا إلا رجل من المسلمين[5].

وحينما غلا بعض من يدعي محبته بالطعن في الشيخين منعهم، وتوعدهم بالمعاقبة بعد تقديم الإعلام وإعلان البرهان؛ ففي ترجمة ابن سبأ بلسان الميزان أورد الحافظ ابن حجر حديث الحافظ الثقة أبي إسحاق الفزاري شيخ الإسلام إبراهيم بن محمد بن الحارث الكوفي، عن شعبة بن الحجاج العتكي البصري أمير المؤمنين في الحديث، عن سلمة بن كهيل الحضرمي الكوفي الثقة، عن خاله أبي الزعراء الكوفي الكبير الثقة عبد الله بن هانئ، أو زيد بن وهب أبي سليمان الكوفي التابعي المخضرم الثقة: أن سُوَيد بن غَفَلة، أبا أمية الجعفي التابعي المخضرم الثقة، دخل على علي ــ رضي الله عنه ــ في إمارته فقال:إني مررت بنفر يذكرون أبا بكر وعمر ــ رضي الله عنهما ــ يرون أنك تضمر لهما مثل ذلك، منهم عبد الله بن سبأ، وكان عبد الله أول من أظهر ذلك. فقال علي ــ رضي الله عنه ــ: ما لي ولهذا الخبيث الأسود. ثم قال: معاذ الله أن أضمر لهما إلا الحسن الجميل. ثم أرسل إلى عبد الله بن سبأ فسيره إلى المدائن، وقال: لا يساكنني في بلدة أبدا. ثم نهض إلى

---

[1] – مسند أحمد ــ 1/ 106.

[2] – الإمام أحمد بن حنبل: فضائل الصحابة ــ 1/ 302. وللدارقطني في علله ــ 3/ 122: 127 كلام على أسانيد هذا الحديث؛ فذكر في بعضها أنه صحيح عن أبي جحيفة.

[3] – الإمام أحمد بن حنبل: فضائل الصحابة ــ 307/1.

[4] – الإمام أحمد بن حنبل: فضائل الصحابة ــ 310/1. وللدارقطني في علله ــ 3/ 209: 214 كلام على أسانيد هذا الحديث خاصة اضطراب الإسناد من جهة أبي جناب الذي خالف في رواياته عن الشعبي في أسماء أصحاب علي، ولا أحسب أن هذا يضر ثبوت معنى الحديث واشتهاره؛ فقد روي من طرق ليس فيها أبو جناب ولا عامر الشعبي. وسيأتي الحديث في صحيح البخاري عن محمد بن علي بن أبي طالب.

[5] – صحيح البخاري ــ 3/ 1342 كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ــ باب فضل أبي بكر .

المنبر حتى اجتمع الناس فذكر حديث القصة في ثنائه عليهما بطولـه وفـي آخره: ألا ولا يبلغني عن أحد يفضلني عليهما إلا جلدته حد المفتري[1].

* أقول: إذا كان التشيع في جوهره يعني رؤية سيدنا علـي أولـى النـاس بخلافة الرسول ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ من غير أن يزاحمه في ذلك أحد؛ فقد نجد ـ كما أسلفنا ـ لهذا المفهوم أصلا قبيل وفاة الرسول الكريم ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ عند علي ـ رضي الله عنه ـ وبعض بني هاشم، من غير أن يكون لفكرة النص الديني ولا الأمر الإلهي وجود، ودون أن يتسمى أحد منهم بالشيعي.

ولقد ثبت لدينا فيما سبق أن في أصحاب علي بالعراق من كانوا يعدونه في الفضل بعد الرسول ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ حتى أخبرهم وبيَّنَ لهم، وقد وجدنا في الرواية أن شريك بن عبد الله كان يقول: خير هذه الأمة أبو بكر وعمر، وهما خير من علي، ولو قلت غير هذا ما كنت من شيعة علي؛ لأنه قد قام على هذه الأعواد فقال: ألا إن خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر وعمر. فنكذبه؟! والله ما كان كذَّابا[2]. وربما بقي فيهم من لم يبلغه البيان، أو من بلغه ولم يقدر على التزام ما جاء فيه لالتباس التفضيل بالمحبة وعلاقة ذلك باستحقاق قيادة الأمة؛ فقد وجد في الرواية أيضا أن هشام بن الحكم المتكلم الشيعي أقر بأنه أدرك الشيعة في الصدر الأول وهم يتولون أبا بكر وعمر وعثمان ويصوبونهم، ويقولون: هؤلاء ما دفعوا أمير المؤمنين [عليا] عن حقه ومقامه، وإنما دفعه المنافقون الذين كان القرآن يهتف بهم، فنظر هؤلاء فإذا ليس أحدٌ أحقَّ بالإمامة بعد علي منهم؛ فقاموا ذلك المقام بحق. قال هشام: ومنهم من قال: لما رأى الوصِيُّ عليٌّ بن أبي طالب المنافقين قد أزالوه عن موضعه، قدَّمَ أبا بكر واستخلفه ليكون بمكانه إلى أن يتمكن فيزيله[3].

إن هذا اللون من التشيع هو الأعمق جذورا في تاريخ الإسلام، وأصحابه هم شيعة علي ـ كرم الله وجهه ـ الأوائل الذين عرفوا بهذه التسمية وتميزوا بها عن غيرهم.

* وقد ظهر إلى جوارهم في خلافة سيدنا علي ـ رضي الله عنه ـ لون آخر فيه من الغلو ما يخرج به عن الإسلام وعقيدة التوحيد إلى الكفر والشرك. قال

---

[1] – لسان الميزان ـ 3/ 359، 360. وقد أخذت بيان الحكم على رجال الإسناد من تراجمهم بتقريب التهذيب لابن حجر، وهم جميعا من رجال الجماعة إلا أبا الزعراء الكبير من رجال الترمذي والنسائي فقط، وجل روايته عن عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ ولم يرو عنه إلا ابن أخته سلمة بن كهيل، وقد وثقه ابن سعد في الطبقات الكبرى ـ 6/ 171، والعجلي في معرفة الثقات ـ 2/ 65 وبذلك أخذ ابن حجر في التقريب، وذكره ابن حبان في الثقات ـ 5/ 14. ولعل هذا الحديث قد وقع لابن حجر في أحد مصنفات شيخ الإسلام أبي إسحاق الفزاري، وكان صاحب تصانيف، إن لم يكن نقله عن الخطيب في الكفاية ـ ص376. وقبل هذا الحديث مباشرة نقل ابن حجر رواية مسندة، وإن كانت ضعيفة الإسناد، فيها ذكر ابن سبأ عن أبي يعلى في مسنده. وقد خرجت الحديث وبينت حكمه من الصحة في ملحق تخريج الأحاديث ـ حديث رقم 3 من أحاديث الفقرة الثالثة.

[2] – نقله القاضي عبد الجبار عن أبي القاسم البلخي: تثبيت دلائل النبوة ـ 1/ 549. ثم نقلَه عن القاضي شيخُ الإسلام ابنُ تيمية في كتابه: منهاج السنة النبوية ـ 1/ 13، 14.

[3] – القاضي عبد الجبار: السابق ـ 1/ 242. وقد نقل القاضي ذلك عن كتاب الإمامة لابن الراوندي.

الحافظ ابن حجر: «وزعم أبو المظفر الإسفراييني في الملل والنحل أن الذين أحرقهم علي طائفة من الروافض ادعوا فيه الإلهية، وهم السبئية، وكان كبيرهم عبد الله بن سبأ يهوديا، ثم أظهر الإسلام وابتدع هذه المقالة. وهذا يمكن أن يكون أصله ما رويناه في الجزء الثالث من حديث أبي طاهر المخلص، من طريق عبد الله بن شريك العامري، عن أبيه قال: قيل لعلي: إن هنا قوما على باب المسجد يدَّعون أنك ربهم. فدعاهم فقال لهم: ويلكم ما تقولون؟! قالوا: أنت ربنا وخالقنا ورازقنا. فقال: ويلكم إنما أنا عبد مثلكم آكل الطعام كما تأكلون، وأشرب كما تشربون. إن أطعت الله أثابني إن شاء، وإن عصيته خشيت أن يعذبني. فاتقوا الله وارجعوا. فأبوا، فلما كان الغد غَدَوا عليه فجاء قنبر فقال: قد والله رجعوا يقولون ذلك الكلام. فقال: أدخلهم. فقالوا كذلك. فلما كان الثالث قال: لئن قلتم ذلك لأقتلنكم بأخبث قتلة. فأبوا إلا ذلك ...؛ فخَدَّ لهم أخدودا بين باب المسجد والقصر، وقال: احفروا فأبعدوا في الأرض. وجاء بالحطب فطرحه بالنار في الأخدود، وقال: إني طارحكم فيها أو ترجعوا. فأبوا أن يرجعوا؛ فقذف بهم فيها حتى إذا احترقوا قال:

إني إذا رأيت أمرا منكرا * أوقدت ناري ودعوت قنبرا**

(قال الحافظ:) وهذا سند حسن»[1].

* وإذا كنا قد عرضنا لذكر عبد الله بن سبأ؛ فلابد من بيان حقيقة القول في وجوده التاريخي، لا سيما أن هذه المسألة قد غدت من مسائل الخلاف المثارة بشكل واضح في الدراسات المعاصرة المتعلقة بنشأة التشيع واتجاهاته الباكرة.

يقال: إن عبد الله بن سبأ هو أول من أظهر الطعن في الشيخين، وألب الناس على عثمان، وأثار أبا ذر على معاوية في ولايته للشام، وقال بالوصية لعلي، ثم زعم ألوهيته، وقال برجعته بعد وفاته؛ فكان بذلك المدبر الكبير للفتنة الكبرى التي قتل فيها عثمان، وكان من مخاضها ميلاد «**التشيع**» .. هذا رأي غال جدا في ابن سبأ، وقد جُمعت أوشابه من روايات كتب التاريخ ابتداء من تاريخ الطبري الذي تتايع[2] نقل المؤرخين عنه فيما بعد، وأحسب أنه هو الذي أدى إلى تضارب الآراء حول شخصية ذلك اليهودي الخبيث؛ فهناك من يتشكك في حقيقة دوره في الفتنة، وهناك من يتردد في إثبات وجوده التاريخي، وهناك من ينكر ذلك الوجود أصلا ويثبته في عداد الأساطير المختلقة.

ولقد ذهب بعض كتاب الشيعة المعاصرين إلى أن الأصل التاريخي لشخصية ابن سبأ هو الصحابي الجليل عمار بن ياسر، الذي كانت قريش تعتبره رأس الثورة على عثمان، ولكنها لم تشأ أول الأمر أن تصرح باسمه؛ فرمزت له بابن سبأ، وتناقل الرواة هذا غافلين عما يجري وراء الستار، وجاء النواصب من أعداء البيت العلوي فحّملوا شخصية ابن سبأ الوهمية تلك العقائد الشاذة التي انتشرت وذاعت في كتب العقائد والفرق. وقد ساقَ سبعةَ أدلةٍ لإثبات هذا الرأي الدكتور علي الوردي[3].

---

[1] – ابن حجر: فتح الباري ــ 12/ 270.

[2] – التتايُع بالياء يعني: التهافت، وإلقاء النفس في الشيء بغير ثبت .. انظر الخليل بن أحمد: العين ــ مادة (تيع).

[3] – راجعه: وعاظ السلاطين ــ 274: 278 (ط بغداد 1954م).

وأضاف إليها الدكتور كامل مصطفى الشيبي دليلا ثامنا[1]. وهذه الأدلة المزعومة تتعلق بكنية عمار، ونسبه، وحبه لعلي، وما يُروَى عن نقده لصرف الخلافة عنه، وعن تحريضه على والي عثمان في مصر، وعن علاقته بأبي ذر، ودوره في وقعة الجمل. والأمر الثامن في كلام الشيبي أن الطبري كان يتحاشى ذكر عمار مع ابن السوداء.

ومن العجيب أن الدكتور الشيبي يرى أن هذه الأدلة مقنعة ومنطقية، ولكنها في حاجة إلى بعض النصوص التي تسند تسمية عمار بن ياسر بابن السوداء وابن سبأ، ولقد تَبَرَّع بتقديم هذه النصوص التي وصفها ــ للأسف دون تَبَيُّن ــ الدكتور علي سامي النَّشَّار بأنها وثائق جديدة تُبَيِّنُ التطابقَ التَّامَّ بين شخصيتي عبد الله بن سبأ وعمار بن ياسر[2].

ولَعَمْرِي إنها لأكثر تهافتا في الدلالة على المطلوب من دلائل الدكتور الوردي؛ فالشيبي ينقل عن تفسير شيعي قديم لأبي الحسن علي بن إبراهيم القمي (ت329هـ) سبب نزول قوله ـ تعالى ـ: **[يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُل لا تَمُنُّوا عَلَيَّ إِسْلامَكُم بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلإِيمَانِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ]** الحجرات/ 17. فذكر أن هذه الآية نزلت في «**عثكن بن معاوية**» يوم الخندق، وذلك أنه مر بعمار يوم الخندق وقد ارتفع الغبار من الحفر، فوضع عثكن كُمَّه على أنفه ومر؛ فقال عمار:

لا يستوي من يبتني المساجدا * يظل فيها راكعا وساجدا**
ومن يمر بالغبار حايدا * يعرض عنه جاحدا معاندا**

فالتفت إليه عثكن فقال: يابن السوداء، إياي تعني. ثم أتى رسول الله فقال له: لم ندخل معك لسب أعراضنا. فقال له الرسول: قد أقلتك إسلامك فاذهب؛ فأنزل الله ـ عز وجل ـ: **[يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا]**.

وهذا كذب وتلفيق ظاهر، والرواية موضوعة بلا شك؛ فقد نزل أول الحجرات في أعراب بني تميم، ونزلت هذه الآية آخرها في بني أسد الذين قال وفدهم، وفيه طليحة، لرسول الله ــ صلى الله عليه وآله وسلم ــ: يا رسول الله، أسلمنا وقاتلتك العرب ولم نقاتلك. فقال رسول الله ــ صلى الله عليه وآله وسلم ــ: «إن فقههم قليل، وإن الشيطان ينطق على ألسنتهم». ونزلت هذه الآية. وهذا مستفيض في كتب التفسير[3] .. فأين مقدم وفد بني أسد من يوم الخندق؟!.

ومَن «**عثكنُ بنُ مُعاوية**» هذا الذي نزلت فيه الآية؟! ما هذا إلا اسم مخترع، ولا وجود في كتب الطبقات والرجال المعروفة لاسم «**عثكن**». ولقد راجعت

---

[1] – راجعه: الصلة بين التصوف والتشيع ــ ص 43.

[2] – راجعه: نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام ــ 2/ 39. ورحم الله شيخنا النشار، الذي ورطته الغَفْلَةُ والعَجَلَةُ فيما نصبه الشيبي من حبالة؛ فأسرع إلى تقوية شباكها المهترئة، ولعل هذه القطعة من كتابه من إعداد بعض تلاميذه متنوعي الاتجاهات، أثبتها دون نظر فيها أو فيما ترمي إليه من مكان بعيد. غفر الله لنا وله؛ فقد كان غيورا طيب القلب، ومن يقرأ كتاب «**شجرة محمد**» الصادر ــ زعموا ــ بمشاركته لا يستبعد منا هذا الفرض.

[3] – انظر ــ على سبيل المثال ــ تفسير ابن كثير ــ 4/ 220 وما بعدها.

النسخة المطبوعة من تفسير القمي فوجدته يذكر نزول الآية في «**عثكن**» فقط، ولا أدري من أين جاء الشيبي بأنه ابن مُعاوية[1].

وفي «رجال الكشي» قصة أخرى يوجه فيها عمار بن ياسر هذا الرجز إلى عثمان بن عفان. وفيه رواية ثانية تنسب الرجز لعلي بن أبي طالب[2] .. فهل يكون ثالث الراشدين عثمان بن عفان هو الأصل التاريخي لشخصية «**عثكن**» المختلقة؟!

وهذا ما صرح به المجلسي في «**بحار الأنوار**»؛ حيث قال بعد نقل رواية القمي: «عثكن: المراد به عثمان، كما هو المصرح في بعض النسخ وسائر الأخبار»[3].

وفي كتب أهل السنة أصل لرجز عمار لا علاقة له بيوم حفر الخندق؛ ففي طبقات ابن سعد (ت230هـ): «لما بنى رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ مسجده جعل القوم يحملون، وجعل النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ يحمل هو وعمار، فجعل عمار يرتجز ويقول:

نحن المسلمون نبتني المساجدا[4]

وجعل رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ يقول: «**المساجدا**».

وقد كان عمار اشتكى قبل ذلك فقال بعض القوم: ليموتن عمار اليوم. فسمعهم رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ فنفض لبنته وقال: «**ويحك**» ولم يقل: ويلك «**يا بن سمية، تقتلك الفئة الباغية**»[5].

والدكتور الشيبي يعرف ذلك وقد أشار إلى موضعه من طبقات ابن سعد في حاشية بحثه مصرحا بأنه مُصَحَّفٌ، وهو يعني أنه مُحَرَّفٌ!!

وفي السيرة النبوية لعبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري (ت213هـ)، في الكلام عن عمار وأنه تقتله الفئة الباغية .. قال ابن هشام: «دخل عمار بن ياسر وقد أثقلوه باللَّبِنِ فقال: يا رسول الله، قتلوني يحملون علي ما لا يحملون. قالت أم سلمة زوج النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ فرأيت رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ ينفض وفرته بيده، وكان رجلا جعدا، وهو يقول: «**ويح ابن سمية ليسوا بالذين**

---

[1] – راجع علي بن إبراهيم: تفسير القمي ـ 2/ 322، 323. تصحيح حجة الاسلام العلامة السيد طيب الموسوى الجزائرى في النجف الأشرف 1387هـ. وهي منشورة على شبكة الإنترنت بموقع:
http://www.al-kawthar.com
والإصدار الثالث من برنامج «**المعجم**» يضم منه الطبعة الثالثة لمؤسسة دار الكتاب ـ قم، إيران 1404هـ، وهي مصورة عن طبعة النجف.

[2] – انظره ـ ص 33، 34.

[3] – المجلسي: بحار الأنوار ـ 20/ 243. وقد نقل الرواية المصرحة باسم عثمان في موضع لاحق؛ فراجعه ـ 30/ 173.

[4] – هكذا جاء في المطبوع، وهو مكسور من جهة الوزن العروضي، ولعل الصواب أن يكون:
نحن الذين نبتني المساجدا

[5] – ابن سعد: الطبقات الكبرى ـ 3/ 250.

يقتلونك إنما تقتلك الفئة الباغية». وارتجز علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ يومئذ:

لا يستوي من يعمر المساجدا * يدأب فيها قائمـــا وقاعـــدا**

قال ابن هشام: سألت غير واحد من أهل العلم بالشعر عن هذا الرجز، فقالوا: بلغنا أن علي بن أبي طالب ارتجز به فلا يدرى أهو قائله أم غيره؟ قال ابن إسحاق: فأخذها عمار بن ياسر فجعل يرتجز بها. قال ابن هشام: فلما أكثرَ ظَنَّ رجلٌ من أصحاب رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ أنه إنما يُعَرِّضُ به، فيما حدثنا زياد بن عبدالله البكائي عن ابن إسحاق، وقد سمى ابن إسحاق الرجل. قال ابن إسحاق: فقال قد سمعت ما تقول منذ اليوم يا ابن سمية، والله إني لأراني سأعرض هذه العصا لأنفك. قال: وفي يده عصا. قال: فغضب رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ ثم قال: **«ما لهم ولعمار، يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار. إن عمارا جلدة ما بين عيني وأنفي فإذا بلغ ذلك من الرجل فلم يستبق فاجتنبوه»**[1].

وفي السيرة الحلبية لعلي بن برهان الدين الحلبي (ت1044هـ)، جاء التصريح باسم ذلك الصحابي، وهو عثمان بن مظعون ــ رضي الله عنه ــ الذي كان رجلا متنظفا مترفها؛ فكان إذا حمل اللبنة يجافي بها عن ثوبه لئلا يصيبه التراب، فإن أصابه شيء من التراب نفضه، فنظر إليه علي بن أبي طالب ــ رضي الله تعالى عنه ـ وأنشد يقول؛ أي مباسطة مع عثمان بن مظعون لا طعنا فيه:

لا يستوي من يعمر المساجدا يدأب فيه قائمـــا وقاعـــدا

ومن يُرَى عن التـراب حـائدا

ثم ذكر عن ابن إسحاق قصة عثمان بن مظعون مع عمار الذي كان يرتجز بذلك وهو لا يدرى من يُعنَى به[2].

وفوق هذا كله لا إقالة أصلا في بيعة الإسلام؛ فقد أخرج البخاري ومسلم في صحيحيهما عن جابر بن عبد الله: أن أعرابيا بايع رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ على الإسلام، فأصاب الأعرابيَّ وَعَكٌ بالمدينة، فجاء الأعرابيُّ إلى رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ـ فقال: يا رسول الله، أقلني بيعتي. فأبى رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ـ ثم جاءه فقال: أقلني بيعتي. فأبى، ثم جاءه فقال: أقلني بيعتي. فأبى؛ فخرج الأعرابي. فقال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ: **«إنما المدينة كالكير، تنفي خبثها وتنصع طيبها»**[3].

وقال الإمام النووي في شرحه: «قال العلماء: إنما لم يُقِلْهُ النبيُّ ــ صلى الله عليه وسلم ـ بيعتَهُ؛ لأنَّه لا يجوز لمن أسلم أن يترك الإسلام، ولا لمن هاجر إلى

---

[1]- ابن هشام: السيرة النبوية ــ 3/ 25، 26.

[2]- راجع برهان الدين الحلبي: السيرة الحلبية ــ 2/ 262.

[3]- انظر صحيح البخاري ــ 2/ 655 (كتاب فضائل المدينة ــ باب المدينة تنفي الخبث)،6/ 2636 (كتاب الأحكام ــ باب بيعة الأعراب، ثم في باب من بايع ثم استقال البيعة)، ص 2638 (باب من نكث بيعته)، ص 2670 (كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ــ باب ما ذكر النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ وحض على اتفاق أهل العلم، وما اجتمع عليه الحرمان مكة والمدينة ...). وأخرجه مسلم في صحيحه ــ 2/ 1006 (كتاب الحج ــ باب المدينة تنفي شرارها).

النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ للمقام عنده أن يترك الهجرة ويذهب الى وطنه أو غيره. قالوا: وهذا الأعرابي كان ممن هاجر وبايع النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ على المقام معه. قال القاضي: ويحتمل أن بيعة هذا الأعرابي كانت بعد فتح مكة وسقوط الهجرة إليه ـ صلى الله عليه وسلم ـ وإنما بايع على الإسلام، وطلب الإقالة منه فلم يُقِلْهُ. والصحيح الأول والله أعلم» [1]. وفي شرحه بفتح الباري قال الحافظ ابن حجر: «ظاهره أنه سأل الإقالة من الإسلام، وبه جزم عياض. وقال غيره: إنما استقاله من الهجرة وإلا لكان قتله على الردة»[2].

أقول: ولو كان رفض الإقالة من الهجرة هو الثابت هنا؛ فذلك لا يدفع المعارضة لأن رفض الإقالة من الإسلام أولى، وفي روايتهم أن الرسول ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ أَقَالَ «**عثكنا**» بيعةَ الإسلام تَبَرُّعًا بغير طلب؛ فالعجب كل العجب**!!**

ويذكر الدكتور الشيبي بعد ذلك نسب عمار بن ياسر من طبقات ابن سعد وغيره، وفيه أنه من أبناء سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان. وأما كونه عبدَ الله؛ فهذا لقب عام لجميع المسلمين، وكانت كل الكتب التي تصدر عن الخلفاء والأمراء تبدأ بعبارة: «**من عبد الله فلان**» أو «**إلى عبد الله فلان**».

أهذه هي الوثائقُ الجديدةُ التي تُبَيِّنُ التطابقَ التَّامَّ بين شخصيتي عبد الله بن سبأ وعمار بن ياسر**؟!!**

لكن الدكتور النشار لا يلبث أن يقول بعد ذلك: «من المحتمل أن تكون شخصية عبد الله بن سبأ موضوعة، أو أنها رمزت إلى شخصية ابن ياسر ... إنه من المرجح أن يكون عبد الله بن سبأ هو عمار بن ياسر، ومن المرجح أن النواصب حمَّلوا كذبا عمار بن ياسر كل تلك الآراء التي لم يعرفها قط، ولم يقل بها قطعا. ولكن من المؤكد أن كثيرا من آراء السبئية قد ظهر إبَّانَ ذلك الوقت، ووجد بيئة صالحة للنمو، ولا يعنينا أبدا إذا كانت هذه الشخصية قد ظهرت أم لم تظهر. وإن ما يهمنا أن نقرره أن المجامع اليهودية من ناحية، والغنوصية من ناحية أخرى، وجدت في انقسام المسلمين إبَّانَ ذلك الوقت فرصة لا تعوض لإلقاء بذور الفتن بينهم؛ فألقت في مجتمع الكوفة والمدائن بآراء يمكننا أن نطلق عليها الآراء السبئية، سواء أكان صاحب الاسم حقيقة أم أكذوبة»[3].

والكلام عن عبد الله بن سبأ طويل الذيل جدا في الدراسات المعاصرة بين أهل السنة والشيعة، وسأكتفي في هذا المقام بالإشارة إلى بعض الدراسات، ثم أذكر ما أراه في شأنه.

أ ـ الشيخ محمد زاهد الكوثري (العالم التركي الحجة): في عدد من مقدماته؛ خاصة مقدمته لـ «**المقدمات الخمس والعشرون في إثبات وجود الله ووحدانيته من دلالة الحائرين لموسى بن ميمون**». والشيخ ـ رحمه الله ـ ممن يغالون في دور

---

[1] – الإمام النووي: شرح صحيح مسلم ـ 155/9، 156.

[2] – ابن حجر: فتح الباري ـ 4/ 97.

[3] – النشار: نشأة الفكر الفلسفي ـ 2/ 39.

ابن سبأ وإثبات أخباره، على غير المعهود في تحقيقاته العلمية التي لا تكسر له فيها قناة، ولا يجاريه فيها من المعاصرين أحد ..

ب ــ إحسان إلهي ظهير (الباحث الباكستاني السني): في كتبه الأربعة عن الشيعة: «**الشيعة والسنة ــ الشيعة والقرآن ــ الشيعة وأهل البيت ــ الشيعة والتشيع .. فرق وتاريخ**». وهو يعتمد دائما على ورود أخبار ابن سبأ في المصادر الشيعية القديمة سواء الحديثية أو المتعلقة بالتاريخ والفرق، وينسُب إليه التشيع برمّته، وكُلَّ الفتن في ذلك العهد حتى ظهور الخوارج[1].

ج ــ الدكتور سليمان بن حمد العودة (الباحث السعودي): «**عبد الله بن سبأ وأثره في أحداث الفتنة في صدر الإسلام**»[2]. وهذه الدراسة تذهب إلى إثبات ما قام به ابن سبأ في تحريك الفتن وتدبير المؤامرات في صدر تاريخ الإسلام، وإلى أن ابن سبأ لم يضطلع بهذا الدور وحده، وإنما كان حلقة في مخطط يهودي لم يقف طموحه عند إثارة الفتنة السياسية فحسب؛ بل عمد إلى إفساد العقيدة وتخريب الفكر ..

د ــ السيد مرتضى العسكري (الباحث الشيعي): «**عبد الله بن سبأ وأساطير أخرى**»[3]. وهو يرى أن سيف بن عمر التميمي المضري قد اخترع أسطورة ابن سبأ للإزراء بعرب الجنوب القحطانيين.

هـ ــ أسد حيدر (الباحث الشيعي): «**الإمام الصادق والمذاهب الأربعة**»[4]. وفي المجلد الثالث منه مناقشة مستفيضة لقضية ابن سبأ في كتابات الشيعة وأهل السنة تنتهي أيضا إلى الجزم بأن قصة ابن سبأ أسطورة اختلقها سيف بن عمر التميمي.

وهناك مجموعة من الأبحاث القصيرة والمقالات منها:

و ــ «**إنكار ابن سبأ نقش على الماء**»: للأستاذ أحمد عرفات القاضي (الباحث المصري، وهو الآن الدكتور والأستاذ المساعد بكلية دار العلوم ــ فرع الفيوم)[5].

ز ــ «**عبد الله بن سبأ .. دراسة للروايات التاريخية عن دوره في الفتنة**»: للدكتور عبد العزيز الهلابي .. أستاذ التاريخ الإسلامي بجامعة الملك سعود بالرياض[6]. وهو ينتهي إلى أن شخصية ابن سبأ وهمية, وأن الدور المنسوب إليه في إثارة الأحداث وتسييرها دور مزعوم.

ح ــ «**عبد الله بن سبأ في ميزان البحث العلمي**»: للدكتور محمد أمحزون .. أستاذ التاريخ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة «مكناس» بالمغرب، وهو عبارة

---

[1] – انظر له: الشيعة والتشيع ــ ص 41.

[2] – رسالة ماجستير بجامعة الإمام بالرياض. ط1، دار طيبة ــ الرياض، السعودية 1405هـ ــ 1985م.

[3] – ط شركة التوحيد ــ طهران، إيران 1413هـ ــ 1992م.

[4] – ط2، دار الكتاب العربي ــ بيروت، لبنان 1392هـ ــ 1971م.

[5] – في العدد 5 للسنة 63 من مجلة الأزهر الصادرة بالقاهرة في جمادى الأولى 1411هـ.

[6] – البحث منشور بالحولية الثامنة من حوليات كلية الآداب بجامعة الكويت 1986/ 1987م.

عن مناقشة موضوعية ودفع علمي رصين لرأي الدكتور الهلابي في بحثه السابق[1].

والذي أراه حقا في أمر عبد الله بن سبأ ــ بعد النظر في هذه الدراسات وغيرها، وتتبع ما جاء من الأخبار فيه ـ أنه يلزمنا التفريق بين أمرين:

أولهما: ما روي عن دور ابن سبأ في أحداث الفتنة الكبرى ومقتل سيدنا عثمان بن عفان ــ رضي الله عنه. وذلك ما تفرَّد به عند الطبري ومَنْ نَقَلَ عنه الإخباريُّ سيفُ بن عمر التميمي المتهم بالزندقة واختلاق الروايات عن الثقات، وهو ضعيف الحديث باتفاق، وقد أفحش ابن حبان ــ على تساهله ــ القول فيه كما في المجروحين[2]. ولا يُغتَرُّ بقول الشيخ الكوثري ــ رحمه الله ــ: «إنه من رجال جامع الترمذي؛ فلا يستغنى عن أنبائه، كما لا يستغنى عن أنباء الواقدي حينما لا تكون هناك تهمة»[3]. فقد وقعت لسيف رواية واحدة يتيمة عند الترمذي في كتاب المناقب، ولم يحتج بها وإنما حكم على الحديث بأنه منكر، وعلى سيف بن عمر ومن روى عنه بأنهما مجهولان. والحديث هو: «**إذا رأيتم الذين يَسُبُّونَ أصحابي؛ فقولوا لعنةُ الله على شَرِّكُمْ**»[4].

---

[1] – نشر البحث في حلقتين في العددين 80، 81 من مجلة البيان الصادرة عن المنتدى الإسلامي بلندن 1415هـ ــ 1994م.

[2] – انظره ــ 1/ 345.

[3] – الكوثري: تقديمه لـ «المقدمات الخمس والعشرون في إثبات وجود الله ووحدانيته من دلالة الحائرين لموسى بن ميمون» ــ ص 5. وفي كتاب مقدمات الإمام الكوثري ــ ص 217. ط1، دار الثريا ــ دمشق، وبيروت 1418هـ ــ 1997م.

[4] – انظر جامع الترمذي ــ 5/ 697.

ورَاوِيةُ سيفٍ هو شُعيب بن إبراهيم، وهو مجهول غير الذي ذكره بهذا الاسمِ ابنُ حِبَّان في الثقات[1]، كما رجح ابن حجر في لسان الميزان[2]، ونص فيه في ترجمة عبد الله بن سبأ على أن قصته من طريق هذا الإسناد لا تصح[3]. وإذا كان الطبري قد ذكر الإسناد وأخلى ذمته على ما بيَّن في مفتتح تاريخه؛ فإن هذا الإسناد واهٍ لا تقوم به روايةٌ بَلْهَ أن يَثبُتَ عن طريقه علم. والواجب هو التوقُّف عن ذكر دور لابن سبأ في إذكاء نار الفتنة بين صحابة رسول الله ــ صلى الله عليه وآله وسلم ــ وتجنيد بعضهم لبث أفكاره بين المسلمين، وتدبير مقتل الخليفة الراشد الثالث؛ فالخوض في ذلك كُلِّهِ ضَربٌ من الخوض في المجهول، واعتمادٌ على نسج الخيال في صياغة تاريخ الإسلام.

والأمر الثاني: ما روي عن فتنة ابن سبأ في زمان خلافة سيدنا علي ــ رضي الله عنه وكرم وجهه. وذلك مروي بطرق متعددة يُقَوِّي بعضُها بعضًا، ولها أصولها في كتب الحديث عند أهل السنة والشيعة على حد سواء، وكثر نقل أخبارها في كتب تاريخ الفرق عند الطائفتين، كما في كتاب «**السنة**» لعبد الله بن أحمد بن حنبل[4]، وفيما أورده الحافظ ابن حجر بترجمة عبد الله بن سبأ في «**لسان الميزان**»[5]، وفيما نقله ابن حجر الهيتمي عن الهروي والدارقطني في «**الصواعق المحرقة**»[6]. وفي بعض كتب الشيعة القدماء أيضا؛ مثل: كتاب «**المقالات والفرق**» لأبي خلف سعد بن عبد الله الأشعري القمي (ت299 أو 301هـ)[7]، وكتاب «**الأمالي**» لشيخ الطائفة الطوسي[8]، وكتاب «**رجال الكشي**»، وإن كان السيد مرتضى العسكري يضعف

---

[1] - انظره ــ 8/ 309.

[2] - انظره ــ 3/ 176.

[3] - انظره ــ 3/ 359.

[4] - 2/ 566.

[5] - 3/ 359 وما بعدها.

[6] - ص 63 وما بعدها.

[7] - وهو معاصر لابن جرير الطبري، وهو أيضا من أوائل من كتب في المقالات والفرق الشيعية، وقد ذكر إثارة ابن سبأ ــ وهو عنده عبد الله بن وهب الراسبي ــ للفتنة في زمان خلافة علي بن أبي طالب؛ ذاكرا أنه أول من طعن على أبي بكر وعمر وعثمان والصحابة وتبرأ منهم مدعيا أن عليا ــ عليه السلام ــ أمره بذلك، وأن التقية لا تجوز؛ فأخذه علي وسأله عن ذلك فأقر به؛ فأمر بقتله أول الأمر ثم سيره إلى المدائن لما اعترض بعض أصحابه على قتل رجل يعلن محبة أهل البيت. ونقل أيضا عن بعض أهل العلم أن ابن سبأ كان يهوديا فأسلم ووالَى عليا، ثم قال فيه بقول اليهود في يوشع بن نون وصي سيدنا موسى ــ عليه السلام. وأنه كان أول من شهد بفرض إمامة علي والبراءة من أعدائه وتكفيرهم، وأنه ذهب بعد استشهاد الإمام علي إلى إنكار موته .. راجع أبا خلف القمي: كتاب المقالات والفرق ــ ص 19: 21.

[8] - راجع الطوسي: الأمالي ــ ص 230.

روايات الكشي بأنها ليست في المجاميع الحديثية المعتمدة عند الشيعة، وبأن رجال الكشي غير معتمد صحة كل ما فيه لديهم[1].

وكذلك حال أكثر هذه الروايات في كتب أهل السنة؛ ولكنها أسانيد متعددة يجبر بعضها بعضا، وبناء على هذا نُثبِتُ الوجودَ التاريخي لشخصية عبد الله بن سبأ، ويُمكننا تَعَرُّف دوره في عهد أمير المؤمنين علي ــ رضي الله عنه. ومجمل ما أعرفه عنه أنه خاض في الشيخين وذكرهما بسوء فنفاه أمير المؤمنين إلى المدائن، وأنه قال بالوصاية لعلي ثم ادَّعَى ألوهيته فأحرق علي أتباعه بالكوفة أو جعلهم في حفرة فدخَّنَ عليهم حتى ماتوا، وأنه لما قتل علي زعم أن القتيل غيره وقال برجعته .. هذا هو عبد الله بن سبأ، وهذه هي فتنته السبئية الغالية في التشيع.

* أقول: إذن لقد كان حول سيدنا علي ــ رضي الله عنه ــ فئتان من الشيعة في الكوفة، وإن بدا أنهما طرفا نقيض؛ فهذا لا يعني أن كل فئة كانت بمعزل عن الأخرى لا تؤثر فيها ولا تتأثر بها، ولقد كانت فكرة النص والعهد إلى علي ــ رضي الله عنه ــ في أمر الإمامة ذائعة في مجالس الكوفة؛ بل انتقلت مدارسة المسألة إلى مجلس أم المؤمنين السيدة عائشة ــ رضي الله عنها ــ بالحجاز كما سبق في حديث الأسود بن يزيد الذي روى جوابها للكوفيين فيما يتبين لي من سند الحديث في الصحيحين. ولا نستطيع أن نقول: إن جواب سيدنا عليٍّ نفسِه والسيدةِ عائشةَ وغيرِهم من الصحابة ــ رضي الله عنهم ــ قد قضى بالحق على مسارب الخطأ في هذه المسألة، كما لم ينتهِ الخوضُ في التفضيل، ولا في الطعن على الشيخين وذي النورين عثمان بن عفان، ولا في تأليه علي وآل بيته من جانب الغلاة فيما بعد، برغم اشتهار التهديد الشديد؛ بل الحرق في نار قنبر [2]. وفي هذه المدارسات

---

[1] – انظر كتابه: عبد الله بن سبأ وأساطير أخرى ــ 2/ 172 وما بعدها من صفحات.

[2] – ولقد استمر رفض فكرة النص وتأكيد فضل الشيخين في البيت النبوي في أبناء الحسن والحسين ــ رضي الله عنهم. قال أبو جعفر أحمد بن عبد الله الطبري (ت694هـ) في الرياض النضرة ــ 2/ 222، 223: «ولقد أحسن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب ــ رضي الله عنهم ــ حيث قال لبعض الرافضة: لو كان الأمر كما تقولون إن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ اختار عليا لهذا الأمر والقيام على الناس بعده؛ فإن عليا أعظم الناس خطيئة وجرما إذا ترك أمر رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ أن يَقومَ به ويُعذِرَ إلى الناس. فقال له الرافضي: ألم يقل النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ: «**من كنت مولاه فعلي مولاه**». فقال: أما والله لو يعني بها رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ الإمارة والسلطان؛ لأفصح به كما أفصح بالصلاة والزكاة والحج والصيام، وقال: أيها الناس إنه الولي بعدي فاسمعوا له وأطيعوا. خرجه ابن السمان في الموافقة».

ورواه ابن حجر الهيتمي في الصواعق المحرقة ــ ص 48 بهذه السياقة وغيرها مما خرجه أبو نعيم. وروى بعده مما أخرجه الدارقطني عن أبي حنيفة أنه لما قدم المدينة سأل أبا جعفر الباقر محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ــ رضي الله عنهم ــ عن أبي بكر وعمر ــ رضي الله عنهما ــ فترحم عليهما. فقال له أبو حنيفة: إنهم يقولون عندنا بالعراق: إنك تتبرأ منهما. فقال: معاذ الله، كذبوا ورب الكعبة. ثم ذكر لأبي حنيفة تزويج علي بنته أم كلثوم بنت فاطمة من عمر، وأنه لو لم يكن أهلا لها ما زوجه إياها.

وقد نجد هذا المعنى في سياق مختلف في مؤلفات الشيعة؛ ففي رجال الكشي ــ ص 164 في ترجمة أبي جعفر الأحول محمد بن علي بن النعمان مؤمن الطاق، ذكر مناظرة له مع الإمام زيد بن علي بن الحسين في حضرة ابن

والمجالس التي تتداول الحديث عن النص والعهد يمكن أن نجد من ينكره إلى جوار من يثبته على الوصف الذي لا يتحقق إلا في علي، ومن يثبته على التصريح بتعيين علي إماما بعد الرسول ـ صلى الله عليه وآله وسلم.

وفي عام الجماعة بعد استشهاد الإمام علي ـ كرم الله وجهه ـ اختار ابنه الحسن ـ رضي الله عنه ـ أن ينزل عن الخلافة، لتبدأ الدولة الأموية عهدا جديدا بعد الراشدين ـ رضوان الله عليهم. وفي زمانها يخطو التشيع خطوات أخرى متميزة في مسيرة تطوره. وإذا جرى الأمر بسب علي والتنكيل بشيعته وقتل أبنائه ثمار الدوحة النبوية؛ فهناك التقية والتستر والأمل في الرجعة، ونصرِ الإمام ومن يحفظ عهده، والقولُ بالبداء حينما لا يُصدّقُ الواقعُ طائرَ الأمل.

إن السياسة الأموية الداخلية لم توجه تطور التشيع فحسب، وإنما كان لها دور في مسيرة الخوارج، وفي نشأة الإرجاء الغالي، والقول بالجبر أيضا، وربما في ظهور مذهب القدرية الأوائل الذين نفوا سبق العلم الإلهي بالأحداث وقالوا: الأمر أنف. ولا ننكر مع ذلك دورهم في الفتوح ونشر الإسلام والتوحيد، وبسط سلطان الدولة الإسلامية من الصين إلى الأندلس، وإن كان للجهاد نفسه دور كبير في صرف الأمة عن تقويض سلطتهم المستبدة إلى أن خلف منهم من قعدوا عن معالي الأمور؛ فزالت دولتهم.

ولئن ظهر في عصر خلافة سيدنا علي ـ رضي الله عنه ـ ما ظهر من الغلو، وهو الخليفة صاحب الأمر؛ فكيف يكون الأمر مع أبنائه وأحفاده المضيق عليهم، والمحرومين من حقوق القربى المنصوصة باتفاق في القرآن والسنة؟! إنَّ الذي يظهر في عهد الأحفاد المتعاقبين لا بد له من أن يناسب التطور الفكري والثقافي للأُمة التي اتسعت رقعتُها لتضم شعوبا جديدة، وأعرافا فكرية متنوعة. ولا بد له من أن يناسب أيضا نسق تبلور المذاهب والمدارس الكلامية الموازية التي أخذت جذورها تضرب في عمق المجتمع المسلم ..

ولقد اكتسب التشيع مظهرا حركيا بعد حادثة كربلاء التي عصرت القلوب حتى جفت وجمدت، فهب الشيعة ينضون عنهم ثياب التقية إلى حين، وانضم إليهم موالي الفرس في الكوفة والبصرة والمدائن بمعزل عن القيادة العلوية آنذاك المتمثلة في أخي الحسين لأبيه محمد ابن الحنفية بالمدينة. وقد استطاع المختار بن أبي عبيد الثقفي (ت 67هـ) أن يستغل هذه الثورة في الثأر للحسين وإقامة مذهب يتشيع لابن

أخيه الإمام أبي عبد الله جعفر الصادق بن الإمام محمد الباقر. وفيها قال الإمام زيد: يا محمد بن علي، بلغني أنك تزعم أن في آل محمد إماما مفترض الطاعة. قال: قلت: نعم، وكان أبوك علي بن الحسين أحدهم. فقال: وكيف وقد كان يؤتى بلقمة وهي حارة فيبردها ثم يلقمنيها .. أفترى أنه كان يشفق عليَّ من حر اللقمة ولا يشفق علي من حر النار؟! قال: قلت: كره أن يخبرك فتكفر؛ فلا يكون له فيك الشفاعة، ولا لله فيك المشيئة. فقال أبو عبد الله ـ عليه السلام ـ: أخذته من بين يديه ومن خلفه فلم تترك له مخرجا. انتهى. ولهذه الرواية سياق آخر عند أبي جعفر الكليني في أصول الكافي ـ 1/ 174.

الحنفية باسم «**الكيسانية**»[1]؛ ولكن هذه الكيسانية لم تخل من اضطراب فكري، خيل لأتباعها إماما باقيا منتظر العودة في جبال رَضْوَى بالمدينة عنده عسل وماء، ومنهم من قال بتناسخ روح النبي ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ في علي، ثم في الحسن، ثم في الحسين، ثم في أخيهما محمد ابن الحنفية؛ بل منهم من قال إن محمدا وَصِيُّ أبيه وقَدَّمه على الحسن والحسين، وغالى أقوام فيه حتى قالوا بتأليهه[2].

وأكثر الشيعة الذين أخمدت ثورتهم بالقوة كانوا من عجم الفرس الذين يميلون إلى أبناء الحسين؛ لجمعهم بين أفضل نسب عربي وأنقى دم فارسي، وبين هؤلاء نما مذهب الإمامية فيما بعد[3].

ولو أننا جزنا التاريخ إلى خروج زيد بن علي بن الحسين (ت122هـ) رأس فرقة الزيدية الذي رفضه أكثر أتباعه قبيل معركته الفاصلة مع جند هشام بن عبد الملك؛ فسنجد المؤرخين يرجعون سبب هذا الرفض إلى موقفه من الشيخين[4]. ولا

---

[1] – راجع ترجمة المختار بن أبي عبيد الثقفي عند الحافظ ابن حجر: الإصابة ـ 6/ 349، وما بعدها. وفي لسان الميزان ـ 6/ 7، 8. وقارن بما ذكره الدكتور النشار في كتابه: نشأة الفكر الفلسفي ـ 2/ 47، وما بعدها حيث يراه رجلا تقيا ممتازا في دينه، مقاتلا في سبيل أهل البيت، ويرى أن الزبيرية والأموية هم الذين شوهوا عن عمد حركته وأضفوا عليها الصبغة السبئية، وخلطوا عن سوء قصد بينه وبين صاحب شرطته كيسان أبي عمرة الذي كان غاليا في محبة أهل البيت ...

[2] – راجع أبا خلف سعد بن عبد الله القمي: المقالات والفرق ـ ص 25: 34.

[3] – أشار إلى ذلك أيضا الدكتور النشار: نشأة الفكر الفلسفي ـ 2/ 111، 112 ونقل شعرا لأبي الأسود الدؤلي الديلمي في زين العابدين علي بن الحسين يقول فيه:

وإن وليدا بين كسرى وهاشم * لأكرم مَن نيطت عليه التمائم**

هو النور نور الله موضع سره * ومنبع ينبوع الإمامة عالم**

وروى محمد بن الحسن بن فروخ الصفار (ت290هـ) في بصائر الدرجات الكبرى ـ ص 355 «عن أبي جعفر ـ عليه السلام ـ قال: لما قُدِمَ بابنة يزدجرد على عمر وأدخلت المدينة؛ أشرف لها عذارى المدينة، وأشرق المسجد بضوء وجهها. فلما دخلت المسجد ورأت عمر غطت وجهها، وقالت: آه بيروزباد اهرمز [أي: لِيَنتَصِر الهُرمُزَان]. قال: فغضب عمر وقال: تشتمني هذه. وهمَّ بها، فقال له أمير المؤمنين [علي بن أبي طالب]: ليس لك ذلك. اعرض عليها أن تختار رجلا من المسلمين ثم احسبها بفيئه عليه. فقال عمر: اختاري. قال: فجاءت حتى وضعت يدها على رأس الحسين بن علي ـ عليه السلام. فقال أمير المؤمنين: ما اسمك؟ قالت: جهان شاه [أي: ملكة العالم]. فقال: بل شهر بَانُويه [أي سيدة البلد = الملكة]. ثم نظر إلى الحسين ـ عليه السلام ـ فقال: يا أبا عبد الله لَيُولَدَنَّ لك منها غُلامٌ خيرُ أهلِ الأرض».

[4] – راجع محمد بن جرير الطبري في تاريخه ـ 4/ 204. حيث يقول: «فلما رأى أصحاب زيد بن علي الذين بايعوه أن يوسف بن عمر قد بلغه أمر زيد، وأنه يدس إليه ويستبحث عن أمره، اجتمعت إليه جماعة من رؤوسهم فقالوا: رحمك الله، ما قولك في أبي بكر وعمر؟ قال زيد: رحمهما الله وغفر لهما، ما سمعت أحدا من أهل بيتي يتبرأ منهما، ولا يقول فيهما إلا خيرا. قالوا: فلم تطلب إذا بدم أهل هذا البيت إلا أن وثبا على سلطانكم فنزعاه من أيديكم؟ فقال لهم زيد: إن أشد ما أقول فيما ذكرتم أنا كنا أحق بسلطان رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ من الناس أجمعين، وإن القوم استأثروا علينا ودفعونا عنه، ولم يبلغ ذلك عندنا بهم كفرا، وقد ولوا فعدلوا في الناس وعملوا بالكتاب والسنة. قالوا: فلم يظلمك هؤلاء، وإن كان أولئك لم يظلموك فلم تدعو إلى قتال قوم ليسوا لك بظالمين؟ فقال: وإن هؤلاء ليسوا

يستطيع الباحث أن يغفل رأي الإمام زيد في الإمامة وجعلها لمن ثار مطالبا بالحق من أبناء فاطمة لا أبناء الحسين خاصة؛ خلافا لما آثره الإمامية من اعتقاد جريان الإمامة في أبناء الحسين فقط. ويوافق ذلك ويرشحه ما يرى من استقرار الشيعة الزيدية، دولة وسلطانا أو مذهبا فحسب، بعيدا عن أرض فارس في المغرب العربي، ثم في جنوب شبه الجزيرة العربية باليمن، بينما لم يبق للزيود طويلا دولة ولا مذهب بأرض الديلم وطبرستان[1]، وقد استقرت الإمامية بين الفرس إلى يومنا هذا[2].

نعم هي آراء جديدة، ومذاهب مختلفة؛ لكنها تخالط شيئا من الموروث القديم بجميع ألوانه التي أشرت إليها من قريب، وتضيف إليه من نسج الكلام في مجالس النظر والمذاكرة، وفي ميادين الجدل والمناظرة ما شاء الله أن يكون من آراء تقترب حينا من الحق الصريح، وتبتعد حينا آخر، في صور متفاوتة بين الصواب المقبول والخطأ البَيِّن .. وقد انتهى أمر الشيعة عامة وفق ما يقرره الشيخ المفيد إلى كتلتين أو مذهبين: الإمامية، والزيدية. أما الإمامية فيعتمدون في الإمامة على النص وتعيين السابق للاحق، وأما الزيدية فيراعون في الإمامة بعد علي والحسن والحسين الدعوة والجهاد[3].

والكلام عن الإمامية في عصر الأئمة بحث في تاريخ الفرق طويل؛ فالفرق كثيرة وكذلك أخبارها وآراؤها، وعند وفاة أكثر الأئمة «**واقفة**» ينتظرون إمامهم بعد وفاته ويزعمون أنه القائم الغائب، وفي تعيين صاحب النص من أبنائهم أيضا خلاف آخر نشأت به فرق ذهب بها التاريخ، ولم يبق من بينهم حتى الآن غير طوائف الاثنا عشرية، والإسماعيلية الذين زعموا انتقال الإمامة بعد الإمام السادس

كأولئك. إن هؤلاء ظالمون لي ولكم ولأنفسهم؛ وإنما ندعوكم إلى كتاب الله وسنة نبيه ــ صلى الله عليه وسلم ــ وإلى السنن أن تحيا، وإلى البدع أن تطفأ؛ فإن أنتم أجبتمونا سعدتم، وإن أنتم أبيتم فلست عليكم بوكيل. ففارقوه ونكثوا بيعته».

[1] – بدأت دولة الزيدية في طبرستان بقيادة الداعي الكبير الحسن بن زيد الحسني العلوي في عام 250هـ، وأسقطها السامانيون في عام 287هـ، وقتلوا أمير الديلم محمد بن زيد واستولوا عليها إلى أن قام الناصر الكبير الحسن بن علي الأطروش الحسيني (ت 304هـ) في عام 301هـ في جيلان واسترد أرض الديلم، ثم انقرضت الدولة الزيدية في هذه المنطقة بقتل الداعي العلوي محمد بن القاسم الحسيني في عام 316هـ. راجع الحافظ ابن كثير: البداية والنهاية ــ 11/ 6، 83، 158. وراجع الشيخ محمد كاظم: مقدمة تحقيقه للمسائل الجارودية للشيخ المفيد ــ ص 7، 8. وقارن السيوطي: تاريخ الخلفاء ــ ص 525، 526. الذي ذكر أنه قد تعاقب على هذه الدولة ستة خلفاء: ثلاثة من الحَسَنيين، ثم ثلاثة من الحُسَيْنيين آخرهم الثائر لدين الله جعفر بن محمد بن الحسن بن عمر الأشرف الذي انقرضت الدولة بموته عام 345هـ.

[2] – انظر بحثي: تطور مفهوم الوحدة الإلهية ــ ص 43، 44. وإني لا أقصد بذلك أن الإمامية بوجه عام، أو الاثنا عشرية على وجه الخصوص ليس لهم وجود خارج إطار الفرس؛ لكنني أشير فحسب إلى أثر الموروث الفكري في نشأة المذهب، دون أن أذهب إلى القول بأنه هو المؤثر المنفرد في نشأته وحركة تطوره.

[3] – راجع الشيخ المفيد: الإرشاد ــ 2/ 363 في الكلام عن أبناء الحسن، وبيان أن أكبرهم زيدا لم يدع الإمامة ولم يدعها له أحد، وقد صرح فيه بأن النصوص معدومة في ولد الحسن باتفاق منهم.

جعفر الصادق إلى ولده إسماعيل ثم ابنه محمد، وأنها جرت في أبنائه المستورين إلى إظهار الدولة الفاطمية في المغرب العربي ..

زمان ظهور المذهب الإمامي الاثنا عشري:

* كلامنا في هذا المقام عن الإمامية الاثنا عشرية، وقد سبق التعريف بهم فيما نقلته عن الشيخ المفيد، وأزيد عليه هنا أن هذه الطائفة اعتقدت في ثبوت الإمامة بعد الرسول ــ صلى الله عليه وآله وسلم ــ بالنص لاثني عشر إماما: أولهم: أمير المؤمنين أبو الحسن (المرتضى) علي بن أبي طالب (ت40هـ)، والثاني: السبط المجتبى أبو محمد الحسن بن علي (ت50هـ)، والثالث: السبط المفدى (الشهيد) أبو عبد الله الحسين بن علي (ت61هـ)، والرابع: الإمام السجاد أبو محمد علي زين العابدين بن الحسين (ت95هـ)، والخامس: الإمام الباقر أبو جعفر محمد بن علي (ت114هـ)، والسادس: الإمام الصادق أبو عبد الله جعفر بن محمد (ت148هـ)، والسابع: الإمام الكاظم أبو الحسن موسى بن جعفر (ت183هـ)، والثامن: الإمام الرضا أبو الحسن علي بن موسى (ت203هـ)، والتاسع: الإمام الجواد (التقي) أبو جعفر محمد بن علي (ت220هـ)، والعاشر: الإمام الهادي (النقي) أبو الحسن علي بن محمد (ت254هـ)، والحادي عشر: الإمام العسكري (الزكي) أبو محمد الحسن بن علي (ت260هـ)، والثاني عشر: هو ابنه سَمِيُّ النبي والمكنى بكنيته الحجة القائم المهدي المنتظر المولود في عام 255هـ، وله غيبتان إحداهما أطول من الأخرى. وقد انتهت الصغرى أو القصرى منهما بانقطاع السفارة بينه وبين شيعته من طريق السفراء وهم أربعة: أولهم: أبو عمرو عثمان بن سعيد العمري (ت264هـ)، والثاني: أبو جعفر محمد ابن عثمان بن سعيد العمري (ت304هـ)، والثالث: أبو القاسم الحسين بن روح النوبختي (ت326هـ)، وآخر السفراء في هذه الغيبة هو: أبو الحسن علي بن محمد السَّمُرِيّ (ت329هـ). وهم يعتقدون ابتداء الغيبة الكبرى أو الطولى بانقطاع سفارة أبي الحسن السَّمُرِيّ، وأنها ممتدة ــ ما شاء الله تعالى ــ إلى ظهور القائم المهدي في آخر الزمان.

* وأنا أرى أن فكرة الوقفِ على الإمام الثاني عشر باعتبارِه القائمَ المهديَّ من آل محمد، الذي تقف عنده سلسلة الأئمة ويستمر وجوده في غيبته ليظهر في آخر الزمان ــ قد ظهرت وأخذت تتبلور على هذا النحو خلال فترة الغيبة الصغرى، وأن تاريخ إعلان الغيبة الكبرى هو بداية ظهور الشكل المُحَدَّد والختم الرسمي للمذهب الإمامي الاثنا عشري؛ فبعيدا عما ينسُبونه إلى كتاب سُليم بن قيس الهلالي[1]، وعن الروايات الحديثية عن الأئمة من طريق سُليم وغيره في مؤلفاتهم التي كُتبت أو ظهرت بعد ابتداء زمان غيبة الإمام الثاني عشر بالفعل ــ فيما يعتقدون ــ لم أر عُنوانَ رسالةٍ ولا كتابٍ ثابت يُوَثِّقُ ظهور هذه الفكرة عند متكلميهم في عصر الأئمة، فيما يذكر من مؤلفاتهم أو مناظراتهم للمخالفين في الإمامة.

---

[1] – قال المؤرخ الشيعي المسعودي (ت346هـ) في كلامه عن فرق الشيعة في «**التنبيه والأشراف**» ــ ص 198: «والقطعية بالإمامة، الاثنا عشرية منهم، الذين أصلهم في حصر العدد ما ذكره سليم بن قيس الهلالي في كتابه». ولقد خصصت هذا الكتاب ببحث مستقل أسميته «**كتاب سليم بن قيس بين الحقيقة والتلفيق**».

وقد أشرت من قبل إلى وجود واقفة بعد أكثر الأئمة يزعمون أن إمامهم هو القائم الغائب. وبعد وفاة الإمام الحادي عشر نجد في مؤلفات تاريخ الفرق ــ التي كتبها بعض الاثنا عشرية خلال فترة الغيبة الصغرى ــ ما يؤكد افتراق أصحابه بعد وفاته إلى خمس عشرة فرقة، منها اثنتان وقفت عليه فزعمت أولاهما أنه لم يمت وأنه هو نفسه الغائب القائم، وزعمت الثانية أنه مات وقام حيا بعد موته فغاب واستتر. وأكثر الفرق الثلاث عشرة الباقية على نفي صرف الإمامة لابنه الثاني عشر[1].

وذكر النديم أن أبا سهل إسماعيل بن علي النوبختي، وهو من كبار الشيعة في هذه الفترة، كان يقول: «إنَّ الإمامَ، محمَّدُ بنُ الحسن؛ ولكنَّه مات في الغيبة وقام بالأمر ابنه، وكذلك فيما بعد من ولده إلى أن يُنفذَ الله حُكمَه في إظهاره»[2].

---

[1] – راجع أبا خلف سعد بن عبد الله الأشعري القمي (ت 299 أو 301هـ): المقالات والفرق ــ ص 102: 116. وقد عد النوبختي تلك الفرق في كتابه فرق الشيعة أربع عشرة فرقة، ونقل ذلك الشيخ المفيد في كتابه العيون والمحاسن، ثم اختاره الشريف المرتضى في كتابه: الفصول المختارة من العيون والمحاسن ــ ص 318: 321 وذكر أن الشيخ المفيد قد بين أن هذه الفرق لم يبق منها رسم ولا عين في زمانه سنة 373هـ إلا الإمامية الاثنا عشرية، وهم أكثر الشيعة عددا وعلماء ومتكلمين ...، وهم وجه الإمامية ورؤساء جماعتهم والمعتمد عليهم في الديانة.

وقارن ذلك بما أورده الشهرستاني الذي عد الفرق بعد موت الإمام العسكري إحدى عشرة فرقة .. راجع الملل والنحل ــ 1/ 151: 153..

[2] – النديم: الفهرست ــ ص 225.

* وإذا كان ما يزعمونه من رواية النص على الاثني عشر إماما مع ذكر جميع أسمائهم بعد ذلك ثابتا في النقل، متداولا بين الإمامية في زمان الأئمة[1]؛ فلماذا جهله كبار متكلميهم ورُوِيَ توقُّفُهم في معرفة الإمام واختلافُهم في تعيينه، كما جاء في الكلام عن زُرارة[2]، وصاحب الطاق، وهشام بن سالم من خلال المصادر الشيعية، وهم أصحاب الأئمة وأجلة الرواة عنهم؟! ولماذا تحير المتحيرون بعد وفاة الإمام الحادي عشر؟! وقد يبلغ العجب مداه إذا عرفنا أن من هؤلاء المتحيرين أبا جعفر أحمد بن محمد بن خالد البرقي (تـ274 أو 280هـ) [3]، وهو راوي حديث بيان الخضر للأئمة بأسمائهم عند الكليني[4].

---

[1]- راجع ــ على سبيل المثال ــ أبا جعفر محمد بن يعقوب الكليني (ت329هـ): أصول الكافي ــ 1/ 525: 535 (كتاب الحجة باب ما جاء في الاثني عشر والنص عليهم). أخرج فيه عشرين حديثا في الحديث الأول والثاني منها الرواية عن الإمام التاسع أبي جعفر الثاني محمد الجواد ببيان الأئمة الاثني عشر على لسان الخضر في حضرة أمير المؤمنين علي بأسمائهم؛ إلا القائم من ولد الحسن العسكري؛ فهو لا يكنى ولا يسمى حتى يظهر أمره فيملأها عدلا كما ملئت جورا. وفي الحديث الثالث الرواية عن الإمام السادس أبي عبد الله جعفر الصادق بأن أباه الباقر لقي الصحابي جابر بن عبد الله الأنصاري فتذاكر معه أمر اللوح الذي أهداه الرسول ــ صلى الله عليه وآله وسلم ــ للسيدة فاطمة وفيه أسماء الأئمة الاثني عشر جميعا.

[2]- راجع الكليني: أصول الكافي ــ ص 531 الحديث السابع يرويه الكليني بإسناده عَنْ زُرَارَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ (عليه السلام) يَقُولُ: الاثْنَا عَشَرَ الإِمَامَ مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ (عليهم السلام) كُلُّهُمْ مُحَدَّثٌ مِنْ وُلْدِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وآله) وَمِنْ وُلْدِ عَلِيٍّ، وَرَسُولُ اللَّهِ وَعَلِيٌّ (عليهما السلام) هُمَا الْوَالِدَانِ. انتهى. وإن لم يكن في هذه الرواية تعيين أسماء الأئمة؛ فزرارة عندهم من خواص الإمام أبي جعفر الباقر، الذي يروي الكليني أنه ذاكر الصحابي جابر بن عبد الله نص اللوح الذي أهداه الرسول ــ صلى الله عليه وآله وسلم ــ للسيدة فاطمة ــ عليها السلام ــ وفيه أسماء الأئمة. والسؤال: لماذا تحير زرارة وتوقف في تعيين الإمام بعد الصادق، وأرسل ابنه إلى المدينة ليتحرى له عن الإمام الجديد؟!

[3]- راجع السيدة/ نبيلة عبد المنعم داود: نَشأة الشّيعة الإماميّة ــ ص 29.

[4]- انظر الكليني: السابق نفسه في الحديثين الأول والثاني. وفي الحديث الثاني يروي الكليني عن محمد بن يحيى، عن محمد ابن الحسن الصفار، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن أبي هاشم داود بن القاسم الجعفري، عن الإمام أبي جعفر الثاني محمد الجواد. ويذكر أن محمد بن يحيى قال للصفار: يَا أَبَا جَعْفَرٍ، وَدِدْتُ أَنَّ هَذَا الْخَبَرَ جَاءَ مِنْ غَيْرِ جِهَةِ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ. قَالَ: فَقَالَ: لَقَدْ حَدَّثَنِي قَبْلَ الْحَيْرَةِ بِعَشْرِ سِنِينَ.

وقد ذهب عدد من علماء الاثنا عشرية إلى اعتبار هذه الرواية ذمًّا في البرقي باعتباره من المتحيرين، ومنهم علي أكبر الغفاري محقق كتاب الكافي؛ لكن الشيخ أبا القاسم الخوئي حاول دفع ذلك في ترجمة البرقي بمعجم رجال الحديث ــ 3/ 54 قائلا: إن محمد بن يحيى احتمل أن رواية أحمد بن أبي عبد الله كانت بعد وقوع الناس في حيرة من أمر الإمامة، حيث كان جماعة يقولون بأن الحسن العسكري ــ عليه السلام ــ لم يكن له ولد، وكان الشيعة يعتقدون بوجود الحجة ــ سلام الله عليه ــ وأنه الإمام بعد أبيه، فودَّ محمد بن يحيى أن يكون راوي هذه الرواية شخصا آخر، أي رجلا كان من السابقين على زمان الحيرة، ليكون إخباره إخبارا عن المُغَيَّب، قبل وقوعه، فأجابه محمد بن الحسن بأن إخبار أحمد بن أبي عبد الله كان قبل الحيرة بعشر سنين، يعني أنه كان قبل ولادة الحجة بخمس سنين، وعلى ذلك فليس في الرواية ما يدلُّ على ذَمِّ أحمد بن أبي عبد الله أصلا.

* والسؤال الذي ينبغي طرحه هنا ومحاولة الجواب عنه: هل الخبر الذي رواه الكليني من طريق البرقي مشتملا على حصر الإمامة في اثني عشر إماما من آل محمد مفصلة أسماؤهم جميعا ـ موجود في كتاب «**المحاسن**» للبرقي؟!

والجواب: أن الخبر له أصل في كتاب «**المحاسن**»، لكنه يخالف ما أورده الكليني إسنادا ومتنا؛ فالكليني يروي بإسناده عن أحمد بن محمد البرقي، عن أبي هاشم داود بن القاسم الجعفري، عن الإمام أبي جعفر الجواد، وهو تاسع الأئمة. والبرقي في كتاب «**المحاسن**» يروي بواسطة أبيه محمد بن خالد، عن أبي هاشم

أقول: بل هذا الكلام لا يرفع الإشكال أصلا؛ لأن محمد بن الحسن الصفار (ت290هـ) نفسه مثل البرقي عاش في زمان الإمام العسكري وتوفي في فترة الغيبة الصغرى، ولو وجهنا كلام محمد بن يحيى عن البرقي على قصد هذا المعني؛ لكان شيخه الصفار أولى باعتراضه من البرقي. وقائل هذا الكلام يُسأل ــ على فرض التسليم بصحة هذا الإسناد وقبوله ــ: كيف يمكن أن تنتقل الرواية من الإمام التاسع محمد الجواد إلى محمد بن يحيى شيخ الكليني دون أن يتحملها رواة عاشوا في زمان الإمام العسكري وفي فترة الحيرة؟! ولماذا كان السؤال عن البرقي ولم يكن عن شيخه أبي هاشم داود بن القاسم الجعفري الذي سمع الخبر من الإمام الجواد؟! وقد قال الشيخ الطوسي في ترجمته في «**الفهرست**» ــ ص 124: «شاهد جماعة منهم: الرضا، والجواد، والهادي، والعسكري، وصاحب الأمر. وروى عنهم كلهم ــ عليهم السلام». وعده ابن طاووس في «**ربيع الشيعة**» من سفراء الصاحب ــ عليه السلام ــ والأبواب المعروفين الذين لا يختلف الشيعة فيهم، كما قال السيد مصطفى التفرشي في «**نقد الرجال**» ــ 2/ 219. وأبو القاسم الخوئي في «**معجم رجال الحديث**» ــ 8/ 123. وهذا يعني أن أبا هاشم عاش في زمان الحيرة أيضا!!

وقد حاول محقق كتاب «**المحاسن**» السيد جلال الدين الحسيني أن يدرأ عن البرقي أيضا تهمة التحير في معرفة الإمام؛ فحكى عن أسلافه عددا من الآراء في بيان معنى الحيرة المذكورة في الخبر؛ مثل: تحير البرقي في المذهب، والقول بخرافته وتغيره في آخر عمره، وحيرة البرقي بعد إخراجه من قُم، أو تحير الناس فيه بعد ذلك، وأظهرها ما أشار إليه المولى محمد صالح، وفصله السيد محمد صدر الدين العاملي، وهو أن سؤال محمد بن يحيى لم يكن يعني به الطعن في البرقي، وإنما كان يريد أن تنقل هذه الرواية عن طريق عدد معه لتبلغ رتبة التواتر أو الاستفاضة؛ ليكون الاحتجاج بها ملزما للمخالف في مسألة الإمامة. وأما ذكر الحيرة؛ فلأنها لقب لفترة الغيبة، وليس في ذلك دلالة على أن البرقي تحير في أمر الإمام. وقد ذكر الصفار أنه سمع الخبر من البرقي قبل الحيرة أو الغيبة بعشر سنين؛ فيكون الإعجاز في الإخبار عن المُغَيَّبِ وتَحَقُّقِه بمنزلة التواتر والاستفاضة في الدلالة على إلزام المخالف. ولقد أقر الحسيني بأنَّ الحيرة تعني زمان الغيبة بعد وفاة الإمام العسكري في لغة أكثر الرواة، وانتقد توجيه سؤال محمد بن يحيى نحو طلب الاستكثار من طرق الخبر بأن العبارة لا تفيده والجواب لا يلائمه إلا بتكلف. ورجع إلى ترجيح الرأي الذي سبق ذكره عن أبي القاسم الخوئي من توجه سؤال محمد ابن يحيى على إرادة كون الرواية عن رجل لم يدرك زمان الحيرة؛ فلا يبقى ــ بعد استبعاد السيد جلال الدين لتغير البرقي واختلاطه في آخر عمره، أو تحير الناس فيه بعد إخراجه لما قذف به في قم، وظهور بُعدِ ما ذهب إليه مع الشيخ الخوئي ــ إلا أن سؤال محمد بن يحيى وجواب شيخه الصفار كانا متعلقين بحيرة البرقي أو تحيره في أمر الإمام وتعيينه على ما ذهب إليه بعض علمائهم، وإن ذكروا أن البرقي رجع إلى الاعتقاد في صاحب الأمر الثاني عشر. وهذا لا يتناسب أبدا مع روايته لخبر تعيين أسماء الأئمة الاثني عشر قبل زمان الغيبة، ولئن كانت تلك الرواية ــ على فرض ثبوتها ــ لم ترفع شكه ولا حيرته؛ فغيره من المخالفين أولى بذلك منه!!

وراجع مقدمة تحقيق جلال الدين الحسيني لكتاب المحاسن ــ 1/ 14، 20، 21. ط دار الكتب الإسلامية ــ طهران، إيران 1370، وهو ضمن الإصدار الثالث من برنامج المعجم.

الجعفري، رفع الحديث قال: قال أبو عبد الله ـ عليه السلام. وهذه كنية الإمام جعفر الصادق سادس الأئمة.

ومتن رواية الكليني: « عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الثَّانِي ـ عليه السلام ـ قَالَ: أَقْبَلَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ـ عليه السلام ـ ومَعَهُ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ ـ عليه السلام ـ وهُوَ مُتَّكِئٌ عَلَى يَدِ سَلْمَانَ، فَدَخَلَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ فَجَلَسَ إِذْ أَقْبَلَ رَجُلٌ حَسَنُ الْهَيْئَةِ واللِّبَاسِ فَسَلَّمَ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ؛ فَرَدَّ عَلَيْهِ السَّلامَ فَجَلَسَ ثُمَّ قَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَسْأَلُكَ عَنْ ثَلاثِ مَسَائِلَ إِنْ أَخْبَرْتَنِي بِهِنَّ عَلِمْتُ أَنَّ الْقَوْمَ رَكِبُوا مِنْ أَمْرِكَ مَا قُضِيَ عَلَيْهِمْ، وأَنْ لَيْسُوا بِمَأْمُونِينَ فِي دُنْيَاهُمْ وآخِرَتِهِمْ، وإِنْ تَكُنِ الأُخْرَى عَلِمْتُ أَنَّكَ وهُمْ شَرَعٌ سَوَاءٌ. فَقَالَ لَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ـ عليه السلام ـ: سَلْنِي عَمَّا بَدَا لَكَ. قَالَ: أَخْبِرْنِي عَنِ الرَّجُلِ إِذَا نَامَ أَيْنَ تَذْهَبُ رُوحُهُ؟ وعَنِ الرَّجُلِ كَيْفَ يَذْكُرُ ويَنْسَى؟ وعَنِ الرَّجُلِ كَيْفَ يُشْبِهُ وَلَدُهُ الأَعْمَامَ والأَخْوَالَ؟ فَالْتَفَتَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ـ عليه السلام ـ إِلَى الْحَسَنِ فَقَالَ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، أَجِبْهُ. قَالَ: فَأَجَابَهُ الْحَسَنُ ـ عليه السلام ـ فَقَالَ الرَّجُلُ: أَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلا اللَّهُ ولَمْ أَزَلْ أَشْهَدُ بِهَا، وأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ اللَّهِ ولَمْ أَزَلْ أَشْهَدُ بِذَلِكَ، وأَشْهَدُ أَنَّكَ وَصِيُّ رَسُولِ اللَّهِ ـ صلى الله عليه وآله ـ والْقَائِمُ بِحُجَّتِهِ ـ وأَشَارَ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ـ ولَمْ أَزَلْ أَشْهَدُ بِهَا، وأَشْهَدُ أَنَّكَ وَصِيُّهُ والْقَائِمُ بِحُجَّتِهِ ـ وأَشَارَ إِلَى الْحَسَنِ عليه السلام ـ، وأَشْهَدُ أَنَّ الْحُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ وَصِيُّ أَخِيهِ والْقَائِمُ بِحُجَّتِهِ بَعْدَهُ، وأَشْهَدُ عَلَى عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ أَنَّهُ الْقَائِمُ بِأَمْرِ الْحُسَيْنِ بَعْدَهُ، وأَشْهَدُ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ أَنَّهُ الْقَائِمُ بِأَمْرِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، وأَشْهَدُ عَلَى جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بِأَنَّهُ الْقَائِمُ بِأَمْرِ مُحَمَّدٍ، وأَشْهَدُ عَلَى مُوسَى أَنَّهُ الْقَائِمُ بِأَمْرِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، وأَشْهَدُ عَلَى عَلِيِّ بْنِ مُوسَى أَنَّهُ الْقَائِمُ بِأَمْرِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ، وأَشْهَدُ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ أَنَّهُ الْقَائِمُ بِأَمْرِ عَلِيِّ بْنِ مُوسَى، وأَشْهَدُ عَلَى عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ بِأَنَّهُ الْقَائِمُ بِأَمْرِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، وأَشْهَدُ عَلَى الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بِأَنَّهُ الْقَائِمُ بِأَمْرِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ، وأَشْهَدُ عَلَى رَجُلٍ مِنْ وُلْدِ الْحَسَنِ لا يُكَنَّى ولا يُسَمَّى؛ حَتَّى يَظْهَرَ أَمْرُهُ فَيَمْلأَهَا عَدْلا كَمَا مُلِئَتْ جَوْراً، والسَّلامُ عَلَيْكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ورَحْمَةُ اللَّهِ وبَرَكَاتُهُ. ثُمَّ قَامَ فَمَضَى فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ اتْبَعْهُ فَانْظُرْ أَيْنَ يَقْصِدُ؟ فَخَرَجَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ ـ عليه السلام ـ فَقَالَ: مَا كَانَ إِلا أَنْ وَضَعَ رِجْلَهُ خَارِجاً مِنَ الْمَسْجِدِ فَمَا دَرَيْتُ أَيْنَ أَخَذَ مِنْ أَرْضِ اللَّهِ، فَرَجَعْتُ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ـ عليه السلام ـ فَأَعْلَمْتُهُ، فَقَالَ يَا أَبَا مُحَمَّدٍ: أَتَعْرِفُهُ؟ قُلْتُ اللَّهُ ورَسُولُهُ وأَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ أَعْلَمُ. قَالَ: هُوَ الْخَضِرُ ـ عليه السلام»[1].

أما رواية البرقي في المحاسن؛ فيذكر فيها الإمام الصادق دخول أمير المؤمنين ومعه الحسن المسجد دون تعيين له بأنه المسجد الحرام، وليس فيها ذكر سلمان، ولا بيان هيئة الرجل السائل، ولا مقدمة سؤاله. وهي تشتمل بعد ذلك على ذكر تفصيل جواب الحسن على الأسئلة الثلاثة، وفيها أن الرجل يقول بعد سماع جواب الحسن: «أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، وأشهد أن أباك أمير المؤمنين وصي محمد حقا حقا، ولم أزل أقوله، وأشهد أنك وصيه،

[1] – الكليني: الكافي ـ 1/ 525، 526 كتاب الحجة ـ باب ما جاء في الاثني عشر والنص عليهم، حديث رقم1.

وأشهد أن الحسين وصيك. حتى أتى على آخرهم. قال: قلت لأبي عبد الله ــ عليه السلام ـ: فمن كان الرجل؟ قال: الخضر ــ عليه السلام»[1].

ليس في متن رواية البرقي تفصيل ذكر أسماء الأئمة ولا ذكر أنهم اثنا عشر فقط. وقد يقال: إن البرقي فصل جواب الحسن ــ عليه السلام ــ في روايته بحكم إيرادها في «**كتاب العلل**» ولم يفصل ذكر الأئمة الذين ذكروا في رواية الكليني بحكم إيرادها في «**كتاب الحجة ــ باب ما جاء في الاثني عشر والنص عليهم**»؛ لكن هذا الكلام قد يكون له وجه معقول لو كان البرقي يعتمد في منهجه أن يذكر من الروايات ما يوافق التراجم فحسب، وقد يكون ذلك الوجه مقبولا لو أن البرقي ذكر في سائر كتابه رواية تحصر الأئمة في اثني عشر إماما فقط بعد الرسول ــ صلى الله عليه وآله وسلم ــ مع أن في الكتاب أبوابا عن آل محمد وفضل موالاتهم والبراءة من أعدائهم، وحكم من أنكر إمامتهم أو مات ولم يعرف إمامه منهم، وهذه الأبواب تحتمل ذلك التعيين لو كان معروفا عند البرقي في زمان تأليفه للمحاسن.

وقد روى الكليني بعد ذلك من طريق البرقي عن أبيه بإسناده، عن أبي الطفيل ـ رضي الله عنه ــ أنه حضر جنازة أبي بكر ــ رضي الله عنه ــ وشهد عمر ــ رضي الله عنه ـ يوم بويع. فأقبل غلام يهودي يسأل عمر فقال: «يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَنْتَ أَعْلَمُ هَذِهِ الأُمَّةِ بِكِتَابِهِمْ وأَمْرِ نَبِيِّهِمْ؟ قَالَ: فَطَأْطَأَ عُمَرُ رَأْسَهُ. فَقَالَ: إِيَّاكَ أَعْنِي. وأَعَادَ عَلَيْهِ الْقَوْلَ فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: لِمَ ذاكَ؟ قَالَ: إِنِّي جِئْتُكَ مُرْتَاداً لِنَفْسِي شَاكّاً فِي دِينِي. فَقَالَ: دُونَكَ هَذَا الشَّابَّ. قَالَ: ومَنْ هَذَا الشَّابُّ؟ قَالَ: هَذَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ابْنُ عَمِّ رَسُولِ اللَّهِ ـ صلى الله عليه وآله ـ وهَذَا أَبُو الْحَسَنِ والْحُسَيْنِ ابْنَيْ رَسُولِ اللَّهِ ـ صلى الله عليه وآله ـ وهَذَا زَوْجُ فَاطِمَةَ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ ــ صلى الله عليه وآله». فأقبل اليهودي عليه فسأله عن أشياء منها: «أَخْبِرْنِي عَنْ مُحَمَّدٍ كَمْ لَهُ مِنْ إِمَامِ عَدْلٍ؟ وفِي أَيِّ جَنَّةٍ يَكُونُ؟ ومَنْ سَاكَنَهُ مَعَهُ فِي جَنَّتِهِ؟ فَقَالَ: يَا هَارُونِيُّ، **إِنَّ لِمُحَمَّدٍ اثْنَيْ عَشَرَ إِمَامَ عَدْلٍ** لا يَضُرُّهُمْ خِذْلانُ مَنْ خَذَلَهُمْ، ولا يَسْتَوْحِشُونَ بِخِلافِ مَنْ خَالَفَهُمْ، وإِنَّهُمْ فِي الدِّينِ أَرْسَبُ مِنَ الْجِبَالِ الرَّوَاسِي فِي الأَرْضِ. ومَسْكَنُ مُحَمَّدٍ فِي جَنَّتِهِ **مَعَهُ أُولَئِكَ الاثْنَيْ عَشَرَ الإِمَامَ الْعَدْلَ**[2]. فَقَالَ: صَدَقْتَ واللَّهِ الَّذِي لا إِلَهَ إِلا هُوَ إِنِّي لأَجِدُهَا فِي كُتُبِ أَبِي هَارُونَ كَتَبَهُ بِيَدِهِ وأَمْلاهُ مُوسَى عَمِّي ـ عليه السلام»[3].

---

[1] – راجع البرقي: المحاسن ــ 2/ 332، 333 كتاب العلل حديث رقم 99.

[2] – هكذا في المصدر، ولعل الصواب بحذف الهاء: **مع أولئك الاثني عشر**. وجواب السؤال الثاني، وهو أنه في جنة عدن، ذكره الكليني في رواية الخبر عينه بإسناد آخر عن أبي سعيد الخدري ــ رضي الله عنه ــ حديث رقم 8.

[3] – الكليني: السابق ــ ص 529، 530 حديث رقم 5. ورواه أبو جعفر الصدوق بطريق آخر عن البرقي: كمال الدين وتمام النعمة ــ ص 299، 300. ورواه أحمد بن عبيد الله بن عياش الجوهري (تـ401هـ) من غير طريق البرقي أصلا، بإسناد له عن عمر بن سلمة، ففصل فيه الأجوبة عن جميع ما سأل عنه اليهودي .. راجع له: مقتضب الأثر في النص على الأئمة الاثني عشر ــ ص 14: 17. ط المطبعة العلمية، ونشر مكتبة الطباطبائي ــ قم، إيران (ضمن الإصدار الثالث من المعجم). ورواه أبو الفتح الكراجكي من طريق كتاب «**الكافي**» للكليني؛ لكنه ذكر فيه تفصيل رواية ابن عياش الجواهري .. راجع له: الاستنصار في النص على الأئمة الأطهار ــ ص 14: 16. ط2، دار الأضواء ــ

وهذا الخبر لم أجد لـه عينا ولا أثرا في المطبوع من محاسن البرقي. ولئن قال شيخ الطائفة الطوسي في «**الفهرست**»: «قد زِيدَ في المحاسن ونُقِصَ»[1]، وجاء من يدعي أن هناك يدا مغرضة نقصت من كتاب البرقي؛ فكلام الطوسي محمول عند القوم على أبواب كتاب «**المحاسن**» التي بلغ الطوسيَّ منها ما لم يبلغ النجاشيَّ، وبلغ النجاشيَّ منها ما لم يبلغ الطوسيَّ، لا على أسانيد الأحاديث ومتونها؛ وفق ما ذكره المحدث السيد جلال الدين الحسيني [2]، وفي الأبواب التي بين أيدينا من كتاب المحاسن ما يحتمل هذا الحديث أيضا، وفيه روايات كثيرة عن القائم وشدته في عقاب المخالفين وعن أجر من يموت منتظرا له[3]؛ لكنه لم يذكر شيئا عن تعيينه بأنه الثاني عشر ابن الحسن العسكري**!!**

* ومثل ذلك ما رواه الشيخ أبو جعفر الصدوق عن الفضل بن شاذان النيسابوري (ت260هـ) في «**عيون أخبار الرضا** (ع)» في (باب ما كتبه الرضا ـ عليه السلام ـ إلى المأمون في محض الإسلام وشرائع الدين) .. قال: «حدثنا **عبد الواحد بن محمد بن عبدوس النيسابوري العطار** ـ رضي الله عنه ـ بنيسابور، في شعبان سنة اثنتين وخمسين وثلاثمائة قال: حدثنا علي بن قتيبة النيسابوري، عن الفضل بن شاذان قال: سأل المأمون عليَّ بن موسى الرضا ـ عليهما السلام ـ أن يكتب له محض الإسلام على سبيل الإيجاز والاختصار. فكتب ـ عليه السلام ـ له: أن محض الإسلام: شهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له إلها واحدا أحدا فردا صمدا ...، وأن محمدا عبده ورسوله ...، وأن جميع ما جاء به محمد بن عبد الله هو الحق المبين، والتصديق به وبجميع من مضى قبله من رسل الله وأنبيائه وحججه، والتصديق بكتابه الصادق العزيز ...، وأن الدليل بعده والحجة على المؤمنين والقائم بأمر المسلمين والناطق عن القرآن والعالم بأحكامه، أخوه وخليفته ووصيه ووليه، والذي كان منه بمنزلة هارون من موسى، علي بن أبي طالب ـ عليه السلام ـ أمير المؤمنين ...، وبعده الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة، ثم علي بن الحسين زين العابدين، ثم محمد بن علي باقرِ عِلْمِ النبيين، ثم جعفر بن محمد الصادق وارث علم الوصيين، ثم موسى بن جعفر الكاظِم، ثم علي بن موسى الرضا، ثم محمد بن علي، ثم علي ابن محمد، ثم الحسن بن علي، ثم الحجة القائم المنتظر ـ صلوات الله عليهم أجمعين ـ أشهد لهم بالوصية والإمامة وأن الأرض لا تخلو من حجة الله ـ تعالى ـ على خلقه في كل عصر وأوان، وأنهم العروة الوثقى وأئمة الهدى والحجة على أهل الدنيا إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، وأن كل من خالفهم ضال مضل باطل تارك للحق والهدى، وأنهم المعبرون عن القرآن والناطقون عن

بيروت، لبنان 1405هـ. وكذلك فعل الفضل بن الحسن الطبرسي (ت548هـ) في كتابه: إعلام الورى بأعلام الهدى ـ 2/ 167: 171. ط1، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث ـ قم، إيران 1417هـ.

[1] – الطوسي: الفهرست ـ ص 62.

[2] – راجع مقدمة تحقيقه للمحاسن ـ 1/ 22.

[3] – راجع البرقي: المحاسن ـ 1/ 88 حديث رقم 29. ص 156 حديث رقم 85. ص 173، 174 الأحاديث من رقم 145: 151. وفي المجلد الثاني ـ ص 320 حديث رقم 55. ص 339 حديث رقم 126.

الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) بالبيان. ومن مات ولم يعرفهم مات ميتة جاهلية ...»[1].

والثابت لدى القوم أن الفضل توفي عام 260هـ، وأن أبا محمد الحسن العسكري ترحَّم عليه، ومعنى هذا أن الرجل صرح بهذه الرواية في حياة الإمام الحادي عشر، وقد ذكرت من قبل أن فكرة حصر الإمامة في اثني عشر إماما من آل محمد إنما ظهرت بعد وفاته، وتبلورت خلال ما يزعمونه من فترة الغيبة الصغرى. وعندي على ذلك ــ فيما يتعلق بهذا الموضع ــ شاهدان مما هو معتمد عند القوم في مصادرهم، وإن كان تعيين الأئمة ـ فيما أقطع به ـ باطلا أصلا بفساد النص الأول الذي ينسبونه إلى النبي ــ صلى الله عليه وآله وسلم ــ في الإمامة ابتداء.

والشاهد الأول ما رواه الشيخ أبو محمد الحسن بن علي بن الحسين بن شعبة الحراني، معاصر الشيخ الصدوق، في كتابه «**تحف العقول عن آل الرسول**»، وهو من الكتب المعتبرة المعتمدة عند أكثر المحدثين الاثنا عشرية برغم حذفه لأسانيد مروياته [2]. وقد روى أن المأمون بعث الفضل بن سهل ذا الرياستين إلى الإمام الرضا فقال له: «إني أحب أن تجمع لي من الحلال والحرام، والفرائض والسنن». فأملى عليه بعد البسملة: «حسبنا شهادة أن لا إله إلا الله أحدا صمدا ...، وأن محمدا عبده ورسوله ...، وأن جميع ما جاء به محمد ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ أنه هو الحق المبين، نصدق به وبجميع من مضى قبله من رسل الله وأنبيائه وحججه، ونصدق بكتابه الصادق ...، وأن الدليل والحجة من بعده على المؤمنين، والقائم بأمور المسلمين، والناطق عن القرآن والعالم بأحكامه، أخوه وخليفته ووصيه، والذي كان منه بمنزلة هارون من موسى، علي بن أبي طالب ـ عليه السلام ــ أمير المؤمنين ...، وبعده الحسن والحسين ـ عليهما السلام ـ **واحدا بعد واحد إلى يومنا هذا**. عترة الرسول، وأعلمهم بالكتاب والسنة، وأعدلهم بالقضية، وأولاهم بالإمامة في كل عصر وزمان، وأنهم العروة الوثقى وأئمة الهدى والحجة على أهل الدنيا ...، وأن كل من خالفهم ضال مضل تارك للحق والهدى، وأنهم المعبرون عن القرآن، الناطقون عن الرسول بالبيان. من مات ولم يعرفهم بأسمائهم وأسماء آبائهم مات ميتة جاهلية ...»[3].

---

[1] – الشيخ أبو جعفر الصدوق: عيون أخبار الرضا ــ 1/ 129، 130. تحقيق الشيخ حسين الأعلمي. ط1، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ــ بيروت، لبنان 1404هـ. وقد ذكر الصدوق بعد ذلك لهذا الخبر إسنادين آخرين عن الفضل بن شاذان ــ ص 134، 135 حديث أحدهما مثل حديث عبد الواحد، وذكر الخلاف بينه وبين الثاني، وقال: «وحديث عبد الواحد بن محمد بن عبدوس ــ رضي الله عنه ــ عندي أصح».

[2] – راجع ما ذكره الأستاذ علي أكبر الغفاري من أقوالهم عن ابن شعبة الحراني وكتابه في مقدمة تحقيقه لتحف العقول ــ 9: 11. ط5، مؤسسة النشر الإسلامي لجماعة المدرسين ــ قم، إيران 1417هـ.

[3] – ابن شعبة الحراني: تحف العقول ــ ص 415، 416.

وهذه الرواية تؤكد ـ على أقل ما تشير إليه ـ أن الرواة المتأخرين يتبرعون بإدراج أسماء من اعتقدوا إمامتهم جيلا بعد جيل، إلى أن بلغت مرويات القوم هذا المبلغ الذي نجده في مؤلفاتهم الحديثية التي تم تدوينها بعد وفاة الإمام الحادي عشر.

ولئن تمسك من يعارض في هذا بكلام الشيخ أبي القاسم الخوئي الذي قرره تلميذه محمد علي التوحيدي في صدر كتابه «**مصباح الفقاهة**» قائلا: إن كتاب ابن شعبة الحراني «**تحف العقول**» لا يعتمد عليه في الاحتجاج لحذفه أسانيد مروياته[1]. فنقول له: إن الشيخ أبا القاسم الخوئي نفسه قد جزم بضعف طريق الشيخ الصدوق إلى الفضل بن شاذان من جهة **عبد الواحد بن محمد بن عبدوس النيسابوري العطار** الذي قدم الصدوق روايته على الطريق الثاني مما ذكره[2]**!!**

والشاهدُ الثاني: أنَّ للفضلِ بنِ شاذان بين أيدينا كتابَ «**الإيضاح**»[3]، وهو كتاب كبير في معارضة «**أهل السنة**» فيما يأخذونه على «**الشيعة الإمامية**» ويتهمونهم به في أبواب العقائد والفروع الفقهية. وأصل منهج الفضل بن شاذان في هذا الكتاب أنه يذكر ما يأخذه «**أهل السنة**» على طائفته ويتهمونهم به؛ مثل: تفضيل سيدنا علي وعصمته وتقديمه في رياسة الأمة، والطعن في الصحابة وسبهم، وتحريف القرآن، والقول بإثبات الرجعة في الدنيا، ونكاح المتعة، ومنع إيقاع الطلاق البدعي ... إلى غير ذلك من مسائل الأصول والفروع، ثم يورد من روايات «**أهل السنة**» وأخبارهم ما يدَّعِي به أنهم أولى بالتهمة والشناعة من «**الشيعة الإمامية**» في كل مسألة، وقد صرح بأن كل ما في كتابه من المرويات من طريق «**أهل السنة**» دون «**الشيعة**»[4]. وبرغم تكرار تعرض الفضل بن شاذان لمسائل الإمامة، وطول احتجاجة بالغث والسمين، وخلطه الخرز بالدر الثمين من أخبار «**أهل السنة**»، فإنه لم يتعرض من قريب ولا بعيد لفكرة حصر الإمامة في اثني عشر إماما قط. ولو كانت الفكرة موضع نقاش وجدل أو كان لها وجود في زمانه؛ لفعل ابن شاذان ما فعله متكلمو الاثنا عشرية ابتداء من القرن الرابع في الاحتجاج بمرويات «**أهل السنة**» عن الخلفاء الاثني عشر القرشيين الذين يَبقى الإسلام في

---

[1] – راجع التوحيدي: مصباح الفقاهة ــ 1/ 5: 7. ط3، مطبعة غدير ــ إيران 1371هـ ش. وقد أبى الشيخ الخوئي الحكم بانجبار ضعف مرويات «**تحف العقول**» المحذوفة الأسانيد باشتهار العمل بما فيه واعتماد علماء الطائفة له، وصرح بأن هذه الدعوى فاسدة وباطلة كبرى وصغرى.

[2] – انظر الخوئي: معجم رجال الحديث: 14/ 318 من ترجمة الفضل بن شاذان.

[3] – تحقيق المحدث السيد جلال الدين الحسيني. ط (مؤسسة وجاب دانشگاه تهران) جامعة طهران، إيران 1363هـ. وهو غير كتاب «**إيضاح دفائن النواصب**» لأبي الحسن محمد بن أحمد بن علي بن الحسن بن شاذان، الذي روى عنه الكراجكي سنة 412هـ بمكة فيما ذكره في «**كنز الفوائد**» ــ 2/ 142. وقد نقل الطهراني عنه أنه مشتمل على أخبار تتضمن النص على الأئمة الاثني عشر .. الذريعة ــ 19/ 3. وقد ذكر الطهراني كتاب الفضل ووصفه ونقل منه في الذريعة ــ 2/ 491.

[4] – انظر الفضل: الإيضاح ــ ص 92، 93.

زمانهم عزيزا حصينا[1]، وما كان ابن شاذان ــ مع سعة معرفته بمرويات «**أهل السنة**» كما يظهر من كتابه ــ ليجهل تلك المرويات مع اشتهارها ووجودها في دواوين السنة قبل البخاري ومسلم المُعَاصِرَيْن له[2].

ثم إني وجدت صاحب «**الذريعة إلى تصانيف الشيعة**» قد ذكر كتاب «**إثبات الرجعة**» للفضل بن شاذان، وبين أنه مفقود وأن الموجود منه مختصره بعنوان «**منتخب إثبات الرجعة**»، وهو الذي كتب عليه الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي (تـ1104هـ) بخطه: «هذا ما وجدناه منقولا من رسالة «**إثبات الرجعة**» للفضل بن شاذان، بخط بعض فضلاء المحدثين»[3] .. وقال الشيخ آقا بزرگ الطهراني: «وفي «**مختصر إثبات الرجعة في الغيبة**» لفضل بن شاذان المتوفى سنة (260) حدثنا محمد بن إسماعيل بن بزيغ قال: حدثنا حماد ابن عيسى المتوفى سنة (208) قال: حدثنا إبراهيم بن عمر اليماني من أصحاب الباقر والصادق والكاظم ــ عليهم السلام ــ قال: حدثنا أبان بن أبي عياش قال: حدثنا سليم بن قيس الهلالي قال: قلت لأمير المؤمنين ــ عليه السلام ــ: إني سمعت من سلمان والمقداد وأبي ذر شيئا من تفسير القرآن. إلى قوله: فقال علي ــ عليه السلام ــ في الجواب: إن في أيدي الناس حقا وباطلا، وصدقا وكذبا، وناسخا ومنسوخا ــ إلى آخر الحديث الذي فيه تسمية الأئمة واحدا بعد واحد. وفي آخره قال محمد بن إسماعيل: ثم قال حماد بن عيسى: قد ذكرت هذا الحديث عند مولاي أبي عبد الله ــ عليه السلام ــ فبكى وقال: صدق سليم، فقد روى لي هذا الحديث أبي، عن أبيه علي بن الحسين، عن أبيه الحسين بن علي قال: سمعت هذا الحديث من أمير المؤمنين ــ عليه السلام ــ حين سأله سليم بن قيس»[4].

---

[1]- راجع (من أعلام الاثنا عشرية في القرن الرابع الهجري) محمد بن إبراهيم النعماني: الغيبة ــ ص 102 وما بعدها. وراجع علي بن محمد بن علي الخزاز القمي: كفاية الأثر في النص على الأئمة الاثني عشر ــ ص 49: 52. تحقيق السيد عبد اللطيف الحسيني. ط مطبعة الخيام ــ قم، إيران 1401هـ.

[2]- الحديث من طريق جابر بن سمرة ــ رضي الله عنهما ــ **متفق عليه:** أخرجه الإمام البخاري في صحيحه ــ 6/ 2640 (كتاب الأحكام ــ باب الاستخلاف) بإسناده عن عبد الملك سمعت جابر بن سمرة قال سمعت النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ يقول: «**يكون اثنا عشر أميرا**». فقال كلمة لم أسمعها فقال أبي إنه قال: «**كلهم من قريش**». وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه من طرق ــ 3/ 1452: 1454 (كتاب الإمارة ــ باب الناس تبع لقريش، والخلافة في قريش). ومن ألفاظ الحديث عنده: «**لا يزال الدين قائما حتى تقوم الساعة أو يكون عليكم اثنا عشر خليفة كلهم من قريش**». وقد فصلت تخريج روايات هذا الحديث في الفقرة الرابعة من ملحق تخريج الأحاديث، وذكرت طرفا من آراء أهل السنة في تفسيره، ثم بينت أنه ليس للشيعة الاثنا عشرية في روايات الحديث عند أهل السنة حجة يثبت بها مذهبهم في الإمامة.

[3]- راجع الشيخ آقا بزرگ الطهراني: الذريعة إلى تصانيف الشيعة ــ 1/ 93، 22/ 367.

[4]- الشيخ بزرگ الطهراني: الذريعة ــ 2/ 152، 153.

وقد نُشِرَ هذا المختصر اعتمادا على نسخة الحر العاملي نفسها بعنوان «**مختصر إثبات الرجعة**» للفضل بن شاذان [1]، وهو يضُمُّ عشرين حديثا، أولها هذا الحديث الذي يتضمن أسماء الأئمة الاثني عشر مفصلة من أمير المؤمنين علي بن أبي طالب إلى الحجة القائم خاتم الأوصياء والخلفاء ابن الحسن الزكي. وقد مر بنا أن حديث سليم بن قيس الهلالي في كتابه يشتمل على بيان ذكر أسماء الأئمة إلى محمد الباقر فقط[2].

ولا يخلو حديثٌ من الأول إلى الثاني عشر من ذلك المختصر من توثيق حصر الإمامة في اثني عشر إماما آخرهم الحجة القائم ابن الحسن العسكري[3].

وذكر الشيخ آقا بزرگ الطهراني كتابا آخر للفضل بن شاذان بعنوان «**الرجعة وأحاديثها**»، وقال: «وهو غير «**إثبات الرجعة**» له أيضا. وهذا الذي يعبر عنه بكتاب «**الغيبة**» كما يأتي بتصريح النجاشي، وكان عند الميرلوحي الأصفهاني[4] على ما ينقل عنه في كتابه الأربعين الموسوم «**كفاية المهتدي**»، وقد ضن في إعطائه للعلامة المجلسي على ما ذكره شيخنا في «**خاتمة المستدرك**» و«**النجم الثاقب**»وغيرهما»[5].

وكرر هذا الكلام تحت عنوان كتاب «**الغيبة**»، وذكر ما يفيد أن العلامة المجلسي والشيخ النوري كانا ينقلان عن كتاب «**الغيبة**» لابن شاذان بواسطة الميرلوحي الأصفهاني، ثم أضاف: «وقال الحاج ميرزا إبراهيم أمين الواعظين الأصفهاني: إن نسخة منه موجودة عندي بأصفهان». وعلق الشيخ الطهراني على ذلك بقوله: «ولعله مختصر غيبته الآتي في (الميم)» [6]. وفي (حرف الميم) ذكر مختصر غيبة الفضل، ونسبه للسيد بهاء الدين علي بن غياث الدين عبد الكريم بن عبد الحميد النيلي النجفي[7]، ونقل عن كاتب نسخته السيد عبد المطلب بن محمد العلواني أنه كتبه عن خط من نقل عن خط مؤلفه السيد علي بن عبد الحميد، وفرغ

---

[1] – بتحقيق السيد باسم الموسوي، ضمن العدد الخامس عشر من مجلة «**تراثنا**» (نشرة فصلية تصدرها مؤسسة آل البيت لإحياء التراث) السنة الرابعة، جمادى الآخرة ــ بيروت، لبنان 1409هـ:
http://www.rafed.net/books/turathona/15/

[2] – راجع الحديث العاشر من كتاب سليم ــ ص 181: 190. وقارنه بأول أحاديث المختصر ــ ص 201: 206.

[3] – راجع المختصر ــ ص 201: 212.

[4] – هو السيد محمد بن محمد بن ميرلوحي الحسيني الموسوي السبزاوي، وكان معاصرا للعلامة المجلسي (تـ1111هـ).

[5] – الشيخ آقا بزرگ الطهراني: الذريعة ــ 10/ 162، 163. وشيخه المذكور هو الحاج ميرزا حسين النوري الطبرسي (تـ1320هـ)، وهو صاحب كتاب «**مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل**»، وكتاب «**النجم الثاقب في أحوال الإمام الغائب**»، وكتاب «**فصل الخطاب في تحريف الكتاب**».

[6] – الشيخ آقا بزرگ الطهراني: الذريعة ــ 16/ 78.

[7] – وقد نقل عنه المجلسي من كتاب الفضل أخبارا في فضل الكوفة، كما في بحار الأنوار ــ 97/ 365. ونقل عنه النوري أيضا، كما في مستدرك الوسائل ــ 11/ 114. ط2، نشر وتحقيق مؤسسة آل البيت لإحياء التراث ــ قم، إيران 1408هـ.

من الكتابة سنة 1222هـ. ثم قال: «ونسخة أخرى عند الشيخ محمد السماوي كتابتها 1085، ملكها الشيخ الحر، ثم ابنه الشيخ محمد رضا الحر. ثم جمع آخر من العلماء أول روايته عن محمد بن إسماعيل بن بازيغ ...، عن سليم بن قيس الهلالي. وكتب الشيخ الحر في آخره: «هذا ما وجدناه منقولا من رسالة «**إثبات الرجعة**» للفضل بن شاذان، بخط بعض فضلاء المحدثين». وذكرت هذه النسخة بعنوان «**منتخب إثبات الرجعة**» لاحتمال تعددهما»[1].

وقال الشيخ علي الكوراني العاملي في كلام له حول ثبوت عقيدة المهدي عند السنة والشيعة على حد سواء وإن اختلفوا في أنه وُلِدَ وغاب: «ولعل أقدم مؤلف سني وصل إلينا في عقيدة المهدي، هو كتاب «**الملاحم والفتن**» للحافظ نعيم بن حماد المروزي (تـ 227هـ)، وهو من شيوخ البخاري وغيره من مصنفي الصحاح ...، كما أن أقدم مؤلف شيعي وصل إلينا في عقيدة المهدي أيضا، كتاب «**الغيبة**» أو كتاب «**القائم**» للفضل بن شاذان الأزدي النيسابوري، المعاصر لنعيم بن حماد، والذي ألف كتابه قبل ولادة الإمام المهدي (ع) وغيبته. وقد كانت نسخه متداولة بين علمائنا إلى أن فقدت في هذا القرن مع الأسف؛ ولكن بقي منه ما رواه العلماء عن مؤلِّفِهِ، وما نقلوه عن كتابه في كتبهم؛ خاصة ما نقله العلامة المجلسي ـ رحمه الله ـ في موسوعته (**بحار الأنوار**)» [2]. لكن الإشارة في تحقيق «**مستدرك الوسائل**» لمؤسسة آل البيت لإحياء التراث بمدينة «**قم**» إلى أن كتاب «**الغيبة**» لابن شاذان مخطوط نادر راجعوه في مقابلة ما أورده عنه الشيخ النوري[3].

ومما أورده الشيخ النوري في «**مستدرك الوسائل**» عن كتاب «**الغيبة**» لابن شاذان أنه قال: «حدثنا محمد بن الحسن الواسطي ـ رضي الله عنه ـ قال: حدثنا زفر بن الهذيل قال: حدثنا سليمان بن مهران الأعمش قال: حدثنا مورق قال: حدثنا

---

[1] – الشيخ آقا بزرگ الطهراني: الذريعة ـ 20/ 201. وانظر له قبل ذلك في المجلد نفسه ـ ص 176 حيث ذكر عنوان «**مختصر إثبات الرجعة**» وقال: يأتي بعنوان «**مختصر الغيبة**».

[2] – الشيخ علي الكوراني: عصر الظهور ـ ص 352، 353. ط1، مكتب الإعلام الإسلامي 1408هـ (ضمن الإصدار الثالث من المعجم).

[3] – راجع حواشي تحقيق مستدرك الوسائل ـ 3/ 287، 4/ 188، 398، 14/ 354 حيث ذكر أنه مخطوط. وفي حواشي تحقيق خاتمة المستدرك ـ 4/ 134، 5/ 77 (ط1، لمؤسسة آل البيت (ع) لإحياء التراث 1416هـ) علق المحقق على ما نسبه النوري إلى كتاب «**الغيبة**» لابن شاذان، بأنه لم يعثر عليه فيه. وفي المجلد الخامس نفسه ـ ص 228 ذكر المحقق أن كتاب «**الغيبة**» لابن شاذان من المخطوطات النادرة، ونقل كلام الشيخ الطهراني في الذريعة عن تصريح أمين الواعظين بوجود نسخة منه عندَه بأصفهان. ثم قال عما ذكره النوري من رواية للفضل عن سهل بن زياد: كتاب «لم نجد رواية الفضل عن سهل بن زياد، ولم نجد من صرح بها إلا ما سبق أن صرح به المصنف ـ رحمه الله ـ عن كتاب «**الغيبة**» المذكور، وهي محتملة في نفسها؛ لكونهما من طبقة واحدة ...».

أقول: وهذا يدل على أن النسخة المخطوطة التي راجعها محقق مؤسسة آل البيت ليست هي النسخة التي كانت عند الميرلوحي الذي سبق أن ذكرتُ أن المجلسي والنوري قد نقلا عنه ما أورداه من كتاب «**الغيبة**» لابن شاذان، ولعل هذا هو السبب في ذهاب صاحب كتاب «**الذريعة**» إلى احتمال كون نسخة أمين الواعظين الأصفهاني هي مختصر غيبة الفضل، للسيد بهاء الدين علي بن عبد الكريم بن عبد الحميد النيلي النجفي ..

جابر بن عبد الله الأنصاري قال: دخل جندل بن جنادة الأنصاري على رسول الله ــ صلى الله عليه وآله ــ فقال: يا محمد أخبرني عما ليس لله، وعما ليس عند الله. إلى أن قال: رأيت البارحة في النوم موسى بن عمران ــ عليه السلام ــ فقال لي: يا جندل، أسلم على يد محمد ــ صلى الله عليه وآله ــ واستمسك بالأوصياء من بعده. فقد أسلمت ورزقني الله ذلك؛ فأخبرني بالأوصياء بعدك لأستمسك بهم. فقال ــ صلى الله عليه وآله ــ: يا جندل، أوصيائي من بعدي **بعدد نقباء بني إسرائيل**. وساق الحديث إلى أن قال: فإذا انقضت مدة علي[1] ــ عليه السلام ــ قام بالأمر بعده الحسن ــ عليه السلام ــ يدعى بالزكي، ثم يغيب عن الناس إمامهم.

قال: يارسول الله، يغيب الحسن منهم؟ قال: لا، ولكن يغيب ابنه الحجة، يغيب عنهم غيبة طويلة.

قال: فما اسمه؟ قال: لا يسمى حتى يظهره الله ــ تعالى»[2].

---

[1]- هو الإمام العاشر علي الهادي أو النقي بن محمد الجواد ..

[2]- النوري: مستدرك الوسائل ــ 279، 280. وأقدم مصدر شيعي نجد فيه هذا الحديث المرفوع إلى الرسول ــ صلى الله عليه وآله وسلم ــ هو «**كفاية الأثر في النص على الأئمة الاثني عشر**» لأبي القاسم علي بن محمد بن علي الخزاز القمي (المتوفى نحو عام 400هـ) ــ ص 57: 61. وأكثر المتأخرين ينقلون عنه كما يظهر في «**معجم أحاديث المهدي**» للشيخ علي الكوراني العاملي ــ 5/ 9، 10. وأبو القاسم الخزاز يرويه من غير طريق الفضل بن شاذان تاما بدون اختصار؛ فيذكر سؤال اليهودي عما ليس لله، وعما ليس عنده، وعما لا يعلمه. ويذكر جواب الرسول ــ صلى الله عليه وآله وسلم ــ له بأنه ليس لله شريك، وليس عنده ظلم للعباد، وأنه ــ تعالى ــ لا يعلم له ولدا. ثم يذكر إسلام اليهودي عقب سماع الجواب، كما يذكر تفصيل أسماء الأئمة وألقابهم .. ويروي الخزاز بإسناد له عن مكحول، عن واثلة بن الأسقع، عن جابر بن عبد الله الأنصاري. وفي متن الخبر بين صاحب الكفاية وما أورده النوري من كتاب «**الغيبة**» للفضل بن شاذان خلافات يسيرة. وفي متن الكفاية تناقض ظاهر سعى في رفعه العلامة المجلسي في «**بحار الأنوار**» ــ 36/ 306.

ولخبر السؤال عن تلك الأمور الثلاثة بعد ذلك صور يحسن إيرادها في هذا الموضع مثالا للزيادة في الأخبار وتحريفها؛ فأولها ما رواه الإمام زيد بن علي بن الحسين بن علي ــ عليهم السلام ــ عن أبيه «أن يهوديا سأل علي بن أبي طالب قال: أخبرني عما ليس لله، وعما ليس عند الله، وعما لا يعلمه الله. فقال علي ــ كرم الله وجهه ــ: أما ما لا يعلمه الله؛ فذلك قولكم يا معشر اليهود: عزير ابن الله. والله لا يعلم له ولدا. وأما ما ليس عند الله؛ فليس عنده ظلم للعبيد. وأما ما ليس لله؛ فليس لله شريك. وقال اليهودي: وأنا أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله» .. مسند الإمام زيد (تـ122هـ) ــ ص 442. تحقيق أحد علماء الزيدية. ط دار الحياة ــ بيروت (ضمن الإصدار الثالث من المعجم).

وهو كذلك في المصادر القديمة المعتمدة عند الاثنا عشرية؛ لكنه يروى تارة عن زين العابدين علي بن الحسين، ويروى تارة أخرى عن الحسين الشهيد .. راجع صحيفة الإمام الرضا (ع) ــ ص 259. تحقيق مؤسسة الإمام المهدي ــ قم، إيران 1408هـ. وراجع الشيخ الصدوق محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي (تـ381هـ): عيون أخبار الرضا ــ 1/ 50، 2/ 128، 129. وراجع للصدوق أيضا: التوحيد ــ ص 377. تحقيق هاشم الحسيني الطهراني. ط جماعة المدرسين بقم، إيران 1387هـ. وراجع شيخ الطائفة الطوسي (460هـ): الأمالي ــ ص 275. والمتأخرون ينقلون عنهم كما في البحار للمجلسي وغيره.

وروى النوري عنه بعد ذلك عددا من الأخبار التي يتضمنها «**مختصر إثبات الرجعة**» المطبوع[1].

والذي عندي أن هذه الروايات المتضمنة لحصر الإمامة في إثني عشر إماما، أو لتعيين الغيبة في الإمام الثاني عشر ابن الحسن العسكري، إنما أُضيفت للفضل بن شاذان في زمان متأخر، وعندي أن هذه المختصرات أو كتاب «**الغيبة**» الذي كان

وللخبر رواية أخرى عند اللغوي الأديب البصري ابن دريد أبي بكر محمد بن الحسن الأزدي (تـ321هـ) في كتابه «**المجتنى**» يرويه بإسناد له عن أنس بن مالك ــ رضي الله عنه. وخلاصة خبره أن يهوديا دخل المدينة بعد وفاة الرسول ــ صلى الله عليه وآله وسلم ــ فسأل عن وصيه فجاءوا به إلى أبي بكر فسأله عن تلك الأمور الثلاثة التي لا يعرفها إلا نبيٌّ أو وصيُّ نبيٍّ؛ فعجز عن جوابه وقال: هذه مسائل الزنادقة يا يهودي. فهم المسلمون بقتل اليهودي لولا عبد الله بن عباس الذي دلهم على علي بن أبي طالب، وأسلم اليهودي بعد أن سمع الجواب، وشهد لعلي بأنه وصي الرسول. وعندئذ قال أبو بكر والمسلمون لعلي: يا مفرج الكرب .. ابن دريد: المجتنى ــ ص 44. ط2، حيدر آباد الدكن 1362هـ. وانظر الشيخ محمد باقر المحمودي: نهج السعادة في مستدرك نهج البلاغة ــ 1/ 79: 81. ط1، دار التعارف للمطبوعات ــ بيروت، لبنان 1396هـ. وانظر الشيخ عبد الحسين الأميني: الغدير ــ 7/ 178، 179. ط3، دار الكتاب العربي ــ بيروت، لبنان 1387هـ ــ 1967م.

وكذلك أورده شاذان بن جبرائيل القمي (تـ660هـ) في كتابه «**الفضائل**» ــ ص 132، 133. ط المكتبة الحيدرية في النجف الأشرف 1381هـ ــ 1962م. لكنه زاد فيه فذكر أن اليهودي بعد أن خلصه ابن عباس من القتل في مجلس أبي بكر خرج يقول: لعن الله قوما جلسوا في غير مراتبهم، يريدون قتل النفس التي حرم الله بغير علم. وقال: يا أيها الناس ذهب الإسلام حتى لا تجيبوا عن مسألة، أين رسول الله ــ صلى الله عليه وآله ــ وأين خليفته؟! فتبعه ابن عباس فدله على علي، ولحق به أبو بكر والمسلمون في بعض الطريق فدخلوا معه على علي بن أبي طالب الذي اشترط عليه أن يسلم إذا أجابه؛ فأسلم اليهودي بعد سماع الجواب، وشهد لعلي بأنه خليفة الرسول حقا ووصيه ووارث علمه .. وعندئذ ضحك الناس وقال أبو بكر: أنت يا علي كاشف الكربات، وفارج الهم والغم. ثم خرج فرقي المنبر فقال: أقيلوني (ثلاثا)؛ فلست بخيركم وعليٌّ فيكم. فخرج عليه عمر يقول: كيف ذلك يا أبا بكر، وقد رضيناك لأنفسنا؟ فنزل.

ومثل شاذان القمي أورده معاصره صاحب «**الروضة في المعجزات والفضائل**» ــ ص 137 المطبوع آخر «**علل الشرائع**» للشيخ الصدوق. وقد أشار مؤلفه في صدره إلى أنه حضر صلاة الجمعة في السابع من ذي القعدة 651هـ. وقد أورد المجلسي هذه الرواية في «**بحار الأنوار**» ــ 10/ 26: 28 وعزاها للروضة ولفضائل شاذان القمي.

وهناك صورة ثالثة أوردها العلامة محمد باقر المجلسي في «**بحار الأنوار**» ــ 40/ 286 من كتاب «**صفوة الأخيار**» لمؤلف مجهول أيضا، وهذه الصورة استبدلت باليهودي السائل نصرانيا، وبالخليفة أبي بكر الخليفة عمر الذي اغتم حين سأله النصراني عما لا يعلمه الله، وعما ليس لله، وعما ليس عند لله. وقال للسائل: ما أتيت يا كافر إلا كفرا. فدخل علي باب مدينة علم الرسول فأجاب النصراني بأن الله لا يعلم له شريكا ولا وزيرا ولا صاحبة ولا ولدا, وتلا مصداقه من القرآن: [قُلْ أَتُنَبِّئُونَ اللّهَ بِمَا لاَ يَعْلَمُ] يونس/ 18. وأما ما ليس عند الله؛ فليس عنده ظلم للعباد. وأما ما ليس لله؛ فليس له ضد ولا ند ولا شبه ولا مثل. قال: فوثب عمر وقبّلَ ما بين عيني علي ــ عليه السلام ــ ثم قال: يا أبا حسن، منكم أخذنا العلم، وإليكم يعود، ولولا علي لهلك عمر. فما برح النصراني حتى أسلم وحسن إسلامه.

[1] – راجع ــ على سبيل المثال ــ الحديث رقم (14095) من مستدرك الوسائل ــ 12/ 280، وهو الحديث التاسع من المختصر ــ ص 211. والحديث رقم (14096) من مستدرك الوسائل ــ ص 281، وهو الحديث الثاني عشر من المختصر ــ ص 212. والحديث رقم (16654) من مستدرك الوسائل ــ 14/ 261، وهو الحديث الثامن عشر من المختصر ــ ص 216.

عند الميرلوحي وضن في إعطائه للمجلسي .. كل أولئك لا يصله بالفضل بن شاذان سبب سوى أن للفضل فيما ذكره النجاشي كتبا بعناوين «**إثبات الرجعة**»، و«**الرجعة**» أو «**الغيبة**»، و«**القائم**»[1]. وهذه العناوين تعبر عن أفكار شيعية قديمة تسبق حصر الإمامة في اثني عشر، وتسبق تعيين الغيبة في الثاني عشر منهم.

والذي يشهد لرأيي هذا أن ما ينسب إلى الفضل من ذلك في الروايات التي يضمها المختصر المطبوع أو المنقولة عن كتاب «**الغيبة**»، لا يروى من طريق الفضل بن شاذان فيما نعرفه من كتب القوم الحديثيَّةِ المتقدمة؛ مع اتساع دائرة الرواية فيها عن الفضل، وكثرة النقل عنه في المجاميع الحديثية عند أصحاب الأصول الأربعة المعول عليها عند القوم، والتي تتضمن أبوابا عن إمامة الاثني عشر، والوصية بها، وأنساب الأئمة وتواريخهم. وفي الكتب المهتمة ببيان أسس آراء القوم في النص على الأئمة وغيبة القائم الثاني عشر منهم نجد أن النعماني تلميذ الكليني وكاتبه لم يورد في كتابه «**الغيبة**» شيئا من طريق الفضل بن شاذان، وكذلك فعل أبو القاسم الخزاز القمي في كتابه «**كفاية الأثر في النص على الأئمة الاثني عشر**».

والشيخ أبو جعفر الصدوق، الذي ألف كتابه «**كمال الدين وتمام النعمة**» بما رآه في نومه من أمر القائم له عند باب الكعبة بتصنيف كتاب في الغيبة يذكر فيه غيبات الأنبياء، لم يرو فيه من طريق الفضل بن شاذان شيئا في الغيبة؛ وإنما روى عنه فقط في باب (اتصال الوصية من لدن آدم ــ عليه السلام ــ وأن الأرض لا تخلو من حجة لله ــ عز وجل ــ إلى يوم القيامة)، روى عنه أربعة أخبار من روايات حديث الثقلَينِ اللذين لن يفترقا حتى يردا على رسول الله ــ صلى الله عليه وآله وسلم ــ الحوض، وهما كتابُ اللَّهِ ــ عز وجلَّ ــ وعترةُ الرسول أهلُ بيته ــ صلوات الله عليهم وسلامه[2].

ثم روى بعد ذلك ما يبين به أن المراد من العترة أهل البيت من غير طريق الفضل بن شاذان؛ فقال: حدثنا محمد بن زياد بن جعفر الهمداني ــ رضي الله عنه ــ قال: حدثنا علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن محمد بن أبي عمير، عن غياث بن إبراهيم، عن الصادق جعفر بن محمد، عن أبيه محمد بن علي، عن أبيه علي بن الحسين، عن أبيه الحسين بن علي ــ عليهم السلام ــ قال: سئل أمير المؤمنين ــ صلوات الله عليه ــ عن معنى قول رسول الله ــ صلى الله عليه وآله ــ: « **إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي**» من العترة؟ فقال ــ عليه السلام ــ: أنا والحسن والحسين والأئمة التسعة من ولد الحسين، تاسعهم مهديهم وقائمهم، لا يفارقون كتاب الله ولا يفارقهم حتى يَرِدُوا على رسول الله ــ صلى الله عليه وآله ــ حوضه[3].

---

[1] – راجع رجال النجاشي ــ ص 306، 307 ترجمة رقم 840.

[2] – راجع الشيخ الصدوق: كمال الدين ــ ص 239، 240 الأحاديث 59، 60، 61، 62.

[3] – الشيخ الصدوق: كمال الدين ــ ص 240 حديث رقم 64. ثم تكلم فأطال عن معنى «**العترة، والآل، والأهل، والذرية، والسلالة**»؛ ليبين من جهة اللغة والمعقول أن المراد في حديث الثقلين الأئمة الاثنا عشر خاصة، وروى خلال ذلك رواية واحدة من غير طريق الفضل بن شاذان أيضا، بإسناد له عن الإمام الصادق جعفر بن محمد، عن آبائه، أن

ويمكننا أن نتصور بعد ذلك كيفية تأليف «**مختصر إثبات الرجعة**» المطبوع إذا عرفنا أن هذا الخبر السابق يرويه فيه الفضل بن شاذان، عن محمد بن أبي عمير، عن غياث بن إبراهيم، عن أبي عبد الله الإمام الصادق قال: سئل أمير المؤمنين ...[1]. ولو كان هذا الخبر في كتاب ابن شاذان، أو كان معروفا في زمان الشيخ الصدوق من طريقه؛ لكان الأولى أن يورده في هذا الموضع**!!**

وفي المختصر غير ذلك من الأخبار التي رواها الشيخ الصدوق في كتابه «**كمال الدين**» من غير طريق الفضل بن شاذان[2].

وأما كتاب «**الغيبة**» لشيخ الطائفة الطوسي؛ فقد أحصيتُ ما رواه فيه عن الفضل بن شاذان؛ فوجدته روى عنه نحو سبعة وثمانين خبرا أكثرها عن غيبة القائم وعلامات ظهوره وصفات أصحابه، وبعض هذه الأخبار مما اشتمل عليه المختصر المطبوع[3]؛ لكن ليس في شيء منها أن القائم هو الثاني عشر، ولا أن الأئمة محصورون في اثني عشر؛ بل فيما ذكره الشيخ الطوسي ما يعارض ظاهره عقيدة الاثنا عشرية، ومن ذلك ما رواه عن الفضل، عن الحسن بن محبوب، عن أبي حمزة الثمالي قال: قلت لأبي جعفر ـ عليه السلام ـ: إن عليا ـ عليه السلام ـ كان يقول: إلى السبعين بلاء. وكان يقول: بعد البلاء رخاء. وقد مضت السبعون ولم نر رخاء**!** فقال أبو جعفر ـ عليه السلام ـ: يا ثابت، إن الله ـ تعالى ـ كان وقَّت هذا الأمر في السبعين، فلما قتل الحسين ـ عليه السلام ـ اشتد غضب الله على أهل الأرض؛ فأخره إلى أربعين ومائة سنة، فحدثناكم فأذعتم الحديث، وكشفتم قناع السر؛ فأخره الله ولم يجعل له بعد ذلك عندنا وقتا ...

وروى عن الفضل بن شاذان، بإسناده عن الإمام جعفر الصادق قال: كان هذا الأمر فيَّ فأخره الله، ويفعل بعد في ذريتي ما يشاء[4].

وقد حمل الطوسيُّ ذلك ـ بعد أن فرض صحة الخبر ـ على البداء والنسخ؛ إذ لا يمتنع أن يكون الله ـ تعالى ـ قد وقَّت هذا الأمر في هذه الأوقات، فلما تجَدَّدَ ما تجَدَّدَ تغيرت المصلحةُ واقتضت تأخيره إلى وقت آخر إلى أن يجيء الوقتُ الذي لا يغيره شيء فيكون محتوما، على نحو ما يُقالُ في تأخير الأعمار عن أوقاتها عند

رسول الله ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ قال: «**إني مخلف فيكم الثقلين: كتاب الله، وعترتي أهل بيتي. فإنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض، كهاتين**» وضم بين سبابتيه. فقام إليه جابر بن عبد الله الأنصاري وقال: يا رسول الله، من عترتك؟ قال: «**علي والحسن والحسين والأئمة من أبناء الحسين إلى يوم القيامة**».

[1] – انظر الحديث السادس من المختصر (ضمن العدد الخامس عشر من مجلة «**تراثنا**») ـ ص 208.

[2] – انظر الحديث الثامن من المختصر ـ ص 209، 210، وقارنه بما رواه الصدوق بإسناده عن شيوخ الفضل من غير طريقه: كمال الدين ـ ص 319. وانظر الحديث العاشر من المختصر ـ ص 211، وقارنه بما رواه الصدوق: كمال الدين ـ ص 408.

[3] – انظر الحديث الخامس عشر من المختصر ـ ص 214، وهو عين ما رواه الطوسي عن الفضل بالإسناد نفسه في: الغيبة ـ ص 436 حديث رقم 426. وانظر الحديث السابع عشر من المختصر ـ ص 216، في غيبة الطوسي ـ ص 446 حديث رقم 443.

[4] – انظر الطوسي: الغيبة ـ ص 428، 429 الحديثان 417، 418.

الدعاء والصدقات وصلة الأرحام، أو النقص منها عند فعل الظلم وقطع الرحم. لكن الشيخ الطوسي لم يتعرض لمعارضة هذه الأخبار معارضة ظاهرة للقول بالنص في حياة الرسول ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ على إمامة اثني عشر يولد آخرهم القائم صاحب الأمر بعد منتصف القرن الثالث الهجري!!

وروى الطوسيُّ عن الفضل في سبب تسمية القائم بذلك الاسم قول الإمام الصادق: لأنه يقوم بعدما يموت[1]. وحمله على موت ذكره واعتقاد أكثر الناس أنه بليت عظامه، وقال: «على أنه لا يرجع بأخبار آحاد لا توجب علما عمَّا دلَّت العقولُ عليه، وساق الاعتبارُ الصحيح إليه، وعضده الأخبارُ المتواترةُ التي قدَّمناها، بل الواجبُ التَّوَقُّفُ في هذه والتَّمَسُّكُ بما هو معلوم، وإنما تأوَّلناها بعد تسليم صحتها على ما يُفعَلُ في نظائرها, ويُعَارِضُ هذه الأخبارَ مَا يُنَافِيهَا»[2].

والذي يظهر من نسق كتاب الشيخ الطوسي أنه بالإضافة إلى ما كان يسنده إلى الفضل بن شاذان من الروايات المتفرقة[3]، كان ينقل أيضا من كتاب له بين يديه؛ فقد كان يفتتح به الإسناد في مواضع كثيرة ثم يروي عنه عددا من الأخبار المتتابعة[4].

وإذا كان هذا هو الذي رواه المتقدمون عن الفضل، ولم يذكروا من طريقه شيئا مما هو في المختصر المطبوع أو المنسوب إلى كتابه «**الغيبة**» في حصر الإمامة في اثني عشر يكون آخرهم هو القائم الغائب؛ فكيف يكون القول فيما ظهر بعد وفاة الفضل بن شاذان بأكثر من سبعة قرون عند الميرلوحي الأصفهاني أو بهاء الدين علي بن عبد الحميد؟!

إن ذلك كله يؤكد أن فكرة حصر الإمامة في اثني عشر إماما فقط لم يكن لها وجود بين الإمامية إلى انقضاء زمان الإمام الحادي عشر الحسن العسكري (ت260هـ)، ولقد كُتب لمن زعموا أنَّ له ولدا غائبا هو الإمام من بعده الغلبةُ بعد انقراض سائر الفرق المختلفة في الإمامة بعد العسكري، وبجهودهم تطور المذهب، وسرعان ما ربطوا فكرتهم بمرويات أهل السنة عن الخلفاء الاثني عشر القرشيين، والنقباء الاثني عشر من بني إسرائيل ..

* وإنه لا يشغلني في هذا العرض التاريخي الذي يعتمد على المصادر السنية والشيعية بحث مسألة المؤثرات الأجنبية من الفلسفات القديمة، والموافقات الكونية التي حرص المستشرق الفرنسي «**هنري كوربان**» على إبراز دورها في صياغة

---

[1] – انظر السابق ــ ص 422 حديث رقم 403.

[2] – السابق ــ ص 423.

[3] – راجع السابق ــ ص 160 حديث رقم 118. ص 177 حديث رقم 134. ص 189 حديث رقم 152. ص 425 حديث رقم 411.

[4] – راجع السابق ــ ص 423، 425 الأحاديث 406، 407، 409 يقول فيها جميعا روى الفضل بن شاذان. ص 444: 451 الأحاديث 439: 455. ص 471: 478 الأحاديث 488: 503.

فكرة حصر الأئمة في اثني عشر إماما، وإكمال دائرة العصمة أربع عشرة شخصية بالرسول ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ وابنته فاطمة ـ عليها السلام[1].

وأنا أرى أن الوقف على الإمام الثاني عشر كان أولا، ثم جاء بعد ذلك تأكيدُ العدد بما يوافقه من الكونيات وغيرها من المعارف القديمة، وما من عدد إلا ويجد أصحابه ما يوافقه إن بحثوا ونقَّبوا؛ فالإسماعيلية سبعية، والبهائية يتكلمون عن العدد (تسعة عشر)، وللصوفية المتأخرين في أعداد الأذكار الخاصة بالطرق المتنوعة كلام طويل الذيل. وإنني لا أستطيع أن أتصور في نسق تاريخي الصلةَ بين ما أشار إليه «**كوربان**» من الأربعة عشر أيونا النورانية التي تكلم عنها «**أبوكاليبس آدم**» في مجموعات اللغة القبطية، والأيون الرابع عشر منها الذي تكلم عنه باعتباره صبيا غريبا وُلِدَ من النور الغامض، ثم خُطِفَ إلى مكان غير ممكن الوصول إليه؛ حيث رُبِّيَ وغُذِّي ـ وبين كلام الاثنا عشرية عن اثني عشر إماما وأربعة عشر معصوما ولد آخرهم في ظروف غامضة واختفى أو غاب بصورة غامضة في اليوم الذي غادر فيه أبوه الحياة.

ولئن كان الكلام في شأن الإمامية الاثنا عشرية بين أصل المنشأ وعهد التميز لهذه الطائفة، مثل بقية طوائف الشيعة، مما نختلف بشأنه؛ فالرأي متفق على أنها شاركت غيرها من المذاهب الكلامية الإسلامية النظر في جميع أبواب العقائد، وسلك علماؤها دروب العلوم الأخرى فأسهموا في بناء الحضارة الإسلامية إسهام غيرهم من علماء أهل السنة ومفكريهم[2].

---

[1] – راجع هنري كوربان: الشيعة الاثنا عشرية في الإسلام الإيراني جوانب روحية وفلسفية ـ ص 69: 73. ترجمة الدكتور ذوقان قرقوط. ط1، مكتبة مدبولي ـ القاهرة، مصر 1413هـ ـ 1993م.

[2] – راجع مع الاحتياط آية الله السيد حسن الصدر: تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام. وراجع الشيخ عبد الله نعمة: فلاسفة الشيعة حياتهم وآراؤهم. وراجع لآية الله جعفر السبحاني: دور الشيعة في بناء الحضارة الإسلامية وازدهار العلوم. وهو الفصل الثاني عشر من الجزء السادس من كتابه الموسوعي: بحوث في الملل والنحل.

ملحق تخريج الأحاديث النبوية

أ ــ لفظ «الشيعة» في الأحاديث النبوية:

1ـ روي أن الرسول ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ قال لعلي ــ رضي الله عنه ــ: «**أنت وشيعتك في الجنة**». وهذا له طرق في دواوين أهل السنة أكثرها في ذم الرافضة الذين يطعنون في السلف ويسبون الصحابة، ولا يحضرون الجمع والجماعات، وله روايات لا تقوم بأسانيدها حجة، منها: ـ ما روي من طريق سوار بن مصعب، عن عطية العوفي، عن أبي سعيد الخدري، عن أم سلمة زوج النبي ـ صلى الله عليه وآله وسلم ــ كما في المعجم الأوسط للطبراني ــ 6/ 355، وتاريخ بغداد لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي ـ 12/ 358. قالت كانت ليلتي من رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتته فاطمة ومعها علي ، فقال له النبى ــ صلى الله عليه وسلم ــ: «**يا علي أنت وأصحابك في الجنة، أنت وشيعتك في الجنة؛ إلا أنه ممن يزعم أنه يحبك أقوام يظهرون الإسلام بألسنتهم، يقرأون القرآن لا يجاوز تراقيهم، لهم نبز يسمون الرافضة، فإن لقيتهم فجاهدهم فإنهم مشركون**». قال: فقلت يا رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ ما علامة ذلك فيهم؟ قال: «**يتركون الجماعة ويطعنون على السلف الأول**». وفي لفظ الطبراني «**لايشهدون جمعة ولا جماعة ويطعنون على السلف الأول**».

قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن عطية عن أبي سعيد عن أم سلمة إلا سوار بن مصعب. وقال ابن الجوزي، واللفظ له، في العلل المتناهية ــ 1/ 167: هذا حديث لا يصح عن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ؛ **فعطية** قد ضعفه الثوري وهشيم وأحمد ويحيى، **وسوار** قال فيه أحمد ويحيى: متروك. وفي ترجمة سوار بن مصعب قال البخاري في التاريخ الكبير ــ 4/ 169 وفي التاريخ الصغير ــ 2/ 165: منكر الحديث. وكذلك قال أحمد وأبو حاتم. وقال النسائي وغيره: متروك. وقال أبو عبد الله الحاكم: ليس بالقوي عندهم. روى عن الأعمش وابن خالد المناكير، وعن عطية الموضوعات. كما في لسان الميزان ـ 3/ 152: 154.

وهذا الحديث في **فضائل الصحابة** للإمام أحمد بن حنبل ــ 2/ 664 من طريق سوار بن مصعب عن أبي الجحاف ـ قال أبو مكرم عقبة وكان من الشيعة ــ عن محمد بن عمرو بن الحسن بن علي بن أبي طالب، عن فاطمة الكبرى (وهي فاطمة بنت علي المتوفاة 110هـ) عن أم سلمة. ولفظه «**يا علي، أبشر فإنك وأصحابك وشيعتك في الجنة**». قال: وذكر بقية الحديث.

وقد أخرج ابن عساكر الحافظ علي بن الحسن بن هبة الله الدمشقي (ت571هـ) في تاريخ دمشق ـ 42/ 333، 334 هذا الحديث من طرق عن **سوار بن مصعب**، عن أبي الجحاف، عن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب. وفي أحدها يروي أبو الجحاف عن محمد بن عمرو. كلاهما عن فاطمة بنت علي، عن أم سلمة.

ـ ويروى مرفوعا عن علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ كما في تاريخ بغداد ـ 12/ 289 من طريق جُمَيع بن عمر البصري، حدثنا سوار، عن محمد بن جحادة، عن الشعبي، عن علي قال: قال رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ: «**أنت وشيعتك في الجنة**». وقد أخرج **ابن عساكر** في تاريخ دمشق ــ 42/ 331، 332 هذا الحديث بواسطتين عن الخطيب البغدادي، وساق إسناده ومتنه. وفي حلية الأولياء لأبي نعيم

الأصفهاني ــ 4/ 329 من طريق جُمَيع بن عمر البصري بالإسناد نفسه عن علي مرفوعا، ولفظه «**إنك وشيعتك في الجنة وسيأتي قوم لهم نبز يقال لهم الرافضة فإذا لقيتموهم فاقتلوهم فإنهم مشركون**». أقول: وهذا الإسناد لا يصح أيضا لموضع **سوار** بن مصعب. و**جُمَيعُ بن عُمر بن سوار** نَصَّ الذهبي في الميزان ــ 2/ 153 على أنه متروك، وذكر في ترجمته هذا الحديث بالإسناد نفسه وقال: ذكره ابن الجوزي في الموضوعات.

وأخرج **ابن عساكر** في تاريخ دمشق ـ 42/ 335 بإسناده عن أبي سليمان الهمداني عن عمه عن علي قال: قال رسول الله: «**يا علي أنت وشيعتك في الجنة، وإن قوما لهم نبز يقال لهم: الرافضة، فإن لقيتهم فاقتلهم فإنهم مشركون**». قال علي: ينتحلون حبنا أهل البيت وليسوا كذلك، وآية ذلك أنهم يشتمون أبا بكر وعمر. وقد قال الذهبي في ميزان الاعتدال 7/ 377: أبو سليمان الهمداني، عن أبيه عن علي: لا يدرى من هو كأبيه، وأتى بخبر منكر. وفي المغني في الضعفاء ـ 2/ 789: أبو سليمان الهمداني عن أبيه، عن علي: لا يدرى من هو، وخبره منكر.

ويروى من طريق أبي هريرة عن علي مرفوعا بلفظ: قال علي بن أبي طالب يا رسول الله أيما أحب إليك أنا أم فاطمة؟ قال: «**فاطمة أحب إلي منك، وأنت أعز علي منها، وكأني بك وأنت على حوضي تذود عنه الناس وإن عليه لأباريق مثل عدد نجوم السماء، وإني وأنت والحسن والحسين وفاطمة وعقيل وجعفر في الجنة**[1]**، إخوانا على سرر متقابلين، وأنت معي وشيعتك في الجنة**». أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط ــ 7/ 343 من طريق سلمى بن عقبة الحنفي اليمامي، ثنا عكرمة بن عمار، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة. وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ــ 9/ 173 وقال: رواه الطبراني في الأوسط وفيه سلمى بن عقبة ولم أعرفه، وبقية رجاله ثقات. أقول: ويضاف إلى ذلك أن في رواية عكرمة عن يحيى بن أبي كثير اضطرابا كما في تقريب التهذيب لابن حجر ـ ص 336.

ـ ويروى مرفوعا عن السيدة فاطمة ــ رضوان الله عليها ــ من طريق تليد بن سليمان، عن أبي الجحاف، عن محمد بن عمرو الهاشمي عن زينب بنت علي عن فاطمة أن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال: «**أما إنك يا ابن أبي طالب وشيعتك في الجنة، وسيجيء أقوام ينتحلون حبك يمرقون من الإسلام، يقال لهم الرافضة؛ فإن لقيتهم فاقتلهم فإنهم مشركون**». أورده الذهبي في الميزان ــ 3/ 30، 31 في ترجمة أبي الجحاف داود بن أبي عوف، وقال: فهذا آفته تليد فإنه متهم بالكذب، ورواه أبو الجارود وزياد بن المنذر وهو ساقط عن أبي الجحاف. انتهى. وقد قال الإمام البخاري مبينا لحال تليد بن سليمان بالتاريخ الكبير ـ 2/ 158: تكلم يحيى بن معين في تليد ورماه. وفي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ـ 2/ 447 عن يحيى بن معين أيضا أنه قال فيه: ليس حديثه بشيء. وقال أبو عبد الله الحاكم في كتابه **المدخل إلى الصحيح** ــ 1/ 125: تليد بن سليمان المحاربي وكنيته أبو إدريس: رديء المذهب منكر الحديث، روى عن أبي الجحاف أحاديث موضوعة، كذبه جماعة من أئمتنا.

أقول: والحق أن الناظر في الأسانيد المروية من طريق أبي الجحاف لهذا الحديث، وإن أغفل ما في رجاله من طامات، وأغمض عما في ألفاظه من اختلاف؛ فلن يخطئ ما في هذه الأسانيد من اضطراب ظاهر، وقد أشار إلى طرف من ذلك الحافظ **ابن عساكر**

---

[1] – هكذا نص الرواية، والصحيح في اللغة: وإني وإياك والحسن والحسين وفاطمة وعقيلا وجعفرا، في الجنة.

في تاريخ دمشق في موضعين: 42/ 333، 334 ــ 69/ 175 حيث ذكر حديث أم سلمة من طريق سوار بن مصعب، عن أبي الجحاف يرويه تارة عن الإمام الباقر محمد بن علي بن الحسين، وأخرى عن ابن عمه محمد بن عمرو بن الحسن، عن عمة أبيهما فاطمة بنت علي، عن أم سلمة، وأشار لمخالفة هاتين الروايتين معا لرواية تليد بن سليمان، عن أبي الجحاف، عن محمد بن عمرو، عن عمة أبيه زينب بنت علي، عن فاطمة بنت الرسول ــ صلى الله عليه وآله وسلم. وفي سماع السيدة زينب وروايتها عن أمها كلام، فقد كانت أصغر من سن التحمل عند وفاة أمها، كما في مجمع الزوائد للهيثمي ــ 10/ 22.

وذكر أبو الشيخ الأنصاري أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان (ت369هـ) في طبقات المحدثين بأصبهان ــ 2/ 74 لهذا الإسناد وجها آخر في ترجمة إسماعيل بن عمرو بن نجيح البجلي من طريقه، عن عثمان بن غالب، عن أبي الجحاف، عن أبي جعفر محمد بن علي، عن فاطمة الصغرى، عن فاطمة الكبرى. وفاطمة الصغرى بنت علي (ت110هـ) أمها أم ولد، وقد ولدت بعد وفاة فاطمة الكبرى بنت الرسول ــ صلى الله عليه وآله وسلم ــ بسنين. وقد مر بنا الإسناد الذي ذكره الإمام أحمد في فضائل الصحابة ــ 2/ 664 يروي فيه أبو الجحاف، عن محمد بن عمرو، عن فاطمة الكبرى جدة أبيه الذي قد ولد بعد وفاتها بسنين، عن أم سلمة.

2ــ وأما حديث جابر بن عبد الله الذي أشار إليه الدكتور شرارة في تعليقه على كلام السيد الصدر؛ فهو ما أخرجه **ابن عساكر** في تاريخ دمشق ــ 42/ 371 من طريق أبي العباس بن عقدة، بإسناد له عن جابر بن عبد الله قال: كنا عند النبي فأقبل علي بن أبي طالب فقال النبي: «**قد أتاكم أخي**» ثم التفت إلى الكعبة فضربها بيده ثم قال: «**والذي نفسي بيده إن هذا وشيعته لهم الفائزون يوم القيامة**». ثم قال: «**إنه أولكم إيمانا معي، وأوفاكم بعهد الله، وأقومكم بأمر الله، وأعدلكم في الرعية، وأقسمكم بالسوية، وأعظمكم عند الله مزية**». قال: ونزلت [**إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُوْلَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ**] البينة/ 7. قال: فكان أصحاب محمد إذا أقبل علي قالوا: قد جاء خير البرية.

وفي هذا الإسناد الحافظ أبو العباس بن عقدة أحمد بن محمد بن سعيد الهمداني، وهو على علو رتبته وفضله في الحفظ والرواية، شيعي متكلم فيه، وقد ضعفه غير واحد من أهل النقد. قال الدارقطني: لم يكن في الدين بالقوي، وأُكَذِّبُ من يتهمه بالوضع إنما بلاؤه من هذه الوجادات. وقال ابن عدي: سمعت أبا بكر بن أبي غالب يقول: ابن عقدة لا يتدين بالحديث لأنه كان يحمل شيوخا بالكوفة على الكذب، يسوي لهم نسخا ويأمرهم أن يرووها، ثم يرويها عنهم. ففي هذا أنه يضع، وقال ابن عبد الهادي شمس الدين الإمام الحنبلي في اختصار طبقات الحفاظ للذهبي: ابن عقدة لا يتعمد وضع متن لكنه يجمع الغرائب والمناكير، وكثير الرواية عن المجاهيل والله أعلم بحاله في الأسانيد. وقد ذكره ابن الجوزي في حديث رد الشمس لعلي من حديث أسماء بنت عميس فقال: هذا حديث باطل وأنا لا أتهم به إلا ابن عقدة فإنه كان رافضيا يحدث بمثالب الصحابة .. انظر ترجمته في الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث لإبراهيم بن محمد بن سبط ابن العجمي (ت841هـ) ــ ص 52. وفي لسان الميزان لابن حجر ــ 1/ 287: 290. وله ترجمة مطولة في الكامل في الضعفاء لابن عدي ــ 1/ 201.

ــ ولبعض هذا الحديث رواية عن أم سلمة أخرجها **ابن عساكر** في تاريخ دمشق ــ 42/333 من طريق أبي العباس بن عقدة أيضا، بإسناد له عن جابر بن يزيد الجعفي عن

محمد بن علي قال سألت أم سلمة زوج النبي عن علي؛ فقالت سمعت النبي يقول: «**إن عليا وشيعته هم الفائزون يوم القيامة**». أقول: أبو العباس بن عقده قد عرفنا حاله، وفي هذا الإسناد أيضا جابر بن يزيد الجعفي، والحق أن عددا من كتب الرجال نص فيها على ضعف جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي، وأنه لا يكتب حديثه إلا على وجه الاعتبار؛ بل صرح بأنه كذاب كما في **أحوال الرجال** لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني (ت259هـ) ـ ص 50. وقال أبو الحسن أحمد بن عبد الله العجلي (ت261هـ) في معرفة الثقات ــ 1/ 264: كان ضعيفا يغلو في التشيع وكان يدلس. وانتهى الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت852هـ) إلى الحكم على حاله في تقريب التهذيب ــ ص 76 بأنه ضعيف رافضي. وراجع ترجمته المطولة في تهذيب التهذيب ـ 2/ 41: 44.

لكن إلى جانب ذلك جاء في **الجرح والتعديل** لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم (ت327هـ) ـ 2/ 497 بيان توثيق عدد من الأئمة المدققين له على تدليس لا يضره إذا صرح بالسماع؛ مثل: سفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج، وأبي خيثمة زهير بن معاوية. ونقل ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين ــ 1/ 164 عن أبي داود أن أحمد بن حنبل قال: لم يتكلم في جابر في حديثه إنما تكلم فيه لرأيه. وفي ترجمته بتهذيب التهذيب المشار إليها آنفا ذكر تشيع جابر الجعفي ونسبته إلى القول بالرجعة. وقال الحافظ شمس الدين الذهبي (ت748هـ) في الكاشف ــ 1/ 288: من أكبر علماء الشيعة، وثقه شعبة فشذ، وتركه الحفاظ. قال أبو داود: ليس في كتابي له شيء سوى حديث السهو.

وعلى فرض توثيق جابر الجعفي إذا صرح بالسماع، وقد عنعن في هذا الإسناد؛ فقول أكثر علماء الحديث من أهل السنة: عدم قبول رواية المبتدع إذا تعلقت ببدعته أو كان داعيا، ولو كان غير متهم في حفظه وجملة ديانته .. راجع شرح النووي على صحيح مسلم ــ 1/ 60، 61. وراجع زيادات ابن حجر على خطبة الميزان للذهبي في لسان الميزان ـ 1/ 20، 21.

ويضاف إلى ذلك أن هذا الإسناد فيه انقطاع، فمحمد بن علي شيخ جابر هو الإمام الباقر المولود في عام ستة أو سبعة وخمسين، وأم المؤمنين أم سلمة توفيت في آخر عام واحد وستين كما قال ابن حبان ورجحه ابن حجر في الإصابة ــ 8/ 150، ونقل في هذه الترجمة قول الواقدي: إنها توفيت عام تسعة وخمسين، وقد تبعه جماعة من أهل العلم. وقد نَصَّ الذهبي في تذكرة الحفاظ ـ 1/ 124 على أن الإمام الباقر روى عن أبيه، وجابر بن عبد الله، وأبي سعيد، وابن عمر، وعبد الله بن جعفر، وعدة. وأرسل عن عائشة، وأم سلمة، وابن عباس. وبناء على هذا يبطل أن يقال: قال محمد بن علي: سألت أم سلمة.

ـ وأخرج **ابن عساكر** في تاريخ دمشق ــ 333/42 هذا الحديث من طريق أبي هارون عن أبي سعيد الخدري قال نظر النبي إلى علي فقال: «**هذا وشيعته هم الفائزون يوم القيامة**». وفي هذا الإسناد أبو هارون العبدي، واسمه عمارة بن جوين، وهو متروك كما في تقريب التهذيب ـ ص 347. وقال عنه ابن حبان في المجروحين ـ 2/ 177: كان رافضيا يروي عن أبي سعيد ما ليس من حديثه لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب.

3ـ وأما حديث «**ستقدم أنت وشيعتك راضين مرضيين ...**»؛ فأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط ــ 187/4. وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ــ 131/9 في حديث طويل من طريق جابر الجعفي، عن أبي الطفيل، عن عبد الله بن أبي نجي أن عليا أُتيَ يوم البصرة بذهب وفضة فنكته وقال: ابْيَضِّي واصْفَرِّي وغُرِّي غيري، غُرِّي أهل الشام غدا إذا ظهروا عليك. فشق قوله ذلك على الناس، فذكر ذلك له فأَذَّنَ في الناس فدخلوا عليه، فقال: إن خليلي ــ صلى الله عليه وسلم ــ قال: «**يا علي إنك ستقدم على الله**

وشيعتُك راضين مرضيين، ويقدم عليه عدوك غضابا مقمحين»، ثم جمع علي يده إلى عنقه يريهم كيف الإقماح. وقال الهيثمي: رواه الطبراني في الأوسط وفيه جابر الجعفي وهو ضعيف. انتهى. وقد سبق الكلام عن بيان حال جابر بن يزيد الجعفي.

4 ـ وقد ورد لفظ «**الشيعة**» في فضائل الصحابة لابن حنبل ـ 2/ 664 قال: حدثنا محمد ابن يونس، ثنا عبيد الله بن عائشة قال أنا إسماعيل بن عمرو، عن عمر بن موسى، عن زيد بن علي بن حسين، عن أبيه، عن جده، عن علي بن أبي طالب قال: شكوت إلى رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ حسد الناس إياي فقال: «**أما ترضى أن تكون رابع أربعة: أول من يدخل الجنة أنا وأنت والحسن والحسين، وأزواجنا عن أيماننا وعن شمائلنا، وذرارينا خلف أزواجنا، وشيعتنا من ورائنا**». وهذا الإسناد فيه إسماعيل بن عمرو بن نجيح البجلي (ت227هـ)، وهو مختلف فيه، وحاله إلى الضعف أقرب، كما يظهر في تهذيب التهذيب ـ 1/ 279، 280. وفي لسان الميزان لابن حجر ـ 1/ 474، 475. وفيه عمر بن موسى الوجيهي، وهو متروك باتفاق، متهم بالكذب ووضع الحديث، كما يظهر في الكامل في الضعفاء لابن عدي 5/ 6: 8. حيث قال في ختام ترجمته: وهو بَيِّنُ الأمرِ في الضعفاء وهو في عداد من يضع الحديث متنا وإسنادا. وفي ضعفاء العقيلي ـ 3/ 183. وفي لسان الميزان ـ 4/ 382: 384.

وهذا الحديث أخرجه الطبراني بمخالفة تتعلق بأمكنة الذراري والأزواج والشيعة في المعجم الكبير 1/ 319، 3/ 41. من طريق حرب بن الحسن الطحان، ثنا يحيى بن يعلى، عن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع، عن أبيه، عن جده أن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال لعلي: «**إن أول أربعة يدخلون الجنة أنا وأنت والحسن والحسين، وذرارينا خلف ظهورنا، وأزواجنا خلف ذرارينا، وشيعتنا عن أيماننا وعن شمائلنا**». وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ـ 9/ 131، 174 وقال في الموضع الأول: رواه الطبراني من رواية حرب بن الحسن الطحان، عن يحيى بن يعلى، وكلاهما ضعيف. أقول: وكذلك محمد بن عبيد الله بن أبي رافع .. قال عنه البخاري: منكر الحديث. وهذا اللفظ من أشد ألفاظ الجرح عنده. وقال أبو حاتم: منكر الحديث جدا. وقد ترجم له الذهبي في الميزان ـ 246/6، 247 ناقلا ذلك في بيان ضعفه، وذكر الحديث بإسناد الطبراني ثم قال: وحرب أيضا متكلم فيه، والحديث باطل بهذا الإسناد.

5 ـ وذكر لفظ «**الشيعة**» فيما أخرجه الحاكم في المستدرك ـ 3/ 174 من طريق إسحاق ابن إبراهيم الدبري، أخبرنا عبد الرزاق بن همام، حدثني أبي، عن **ميناء بن أبي ميناء** مولى عبد الرحمن بن عوف قال: خذوا عني قبل أن تشاب الأحاديث بالأباطيل، سمعت رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ يقول: «**أنا الشجرة، وفاطمة فرعها، وعلي لقاحها، والحسن والحسين ثمرتها، وشيعتنا ورقها؛ وأصل الشجرة في جنة عدن، وسائر ذلك في سائر الجنة**». وقال الحاكم: هذا متن شاذ، وإن كان كذلك فإن إسحاق الدبري صدوق، وعبد الرزاق وأبوه وجده ثقات، **وميناء** مولى عبد الرحمن بن عوف قد أدرك النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ وسمع منه، والله أعلم.

وقال الذهبي في التلخيص : ما قال هذا بشرٌ سوى الحاكم، وإنما ذا تابعيٌّ ساقط. وقال ابن حجر في التقريب ـ ص 488 في ترجمة ميناء: متروك، ورمي بالرفض، وكذبه أبو حاتم ...، ووَهِلَ الحاكم فجعل له صحبة.

وقد أخرج **ابن عساكر** في تاريخ دمشق ـ 9/ 163 هذا الحديث بإسناد له من طريق عبد الرزاق، عن أبيه، عن ميناء مولى ابن عوف. ولفظه قال رسول الله: «**أنا الشجرة، وفاطمة أصلها أو فرعها، وعلي لقاحها، والحسن والحسين ثمرتها، وشيعتنا**

ورقها؛ فالشجرة أصلها في جنة عدن والأصل والفرع واللقاح والورق والثمر في الجنة». وأخرجه ـ 14/ 168 بإسناد فيه ابن زنبور الوراق محمد بن عمر بن خلف، من طريق نصر بن شعيب، نا موسى بن نعمان، نا ليث بن سعد، عن ابن جريج، عن مجاهد، عن ابن عباس، قال سمعت رسول الله بأذني وإلا فصمتا وهو يقول: «**أنا شجرة، وفاطمة حملها، وعلي لقاحها، والحسن والحسين ثمرتها، والمحبون أهلَ البيت ورقها، من الجنة حقا حقا**». أقول: ابن زنبور الوراق ترجم له الخطيب في تاريخ بغداد ــ 3/ 35 وقال: كان ضعيفا جدا. وترجمته في ميزان الاعتدال ــ 6/ 282. والمغني في الضعفاء ـ 2/ 620. ونصر بن شعيب ذكر الذهبي ضعفه في الميزان ــ 7/ 21. وفي المغني في الضعفاء ـ 2/ 695. وقال عن موسى بن النعمان في ميزان الاعتدال ــ 6/ 566: نكرة لا يعرف، روى عن الليث بن سعد خبرا باطلا. انتهى. وقد نقله ابن حجر بغير زيادة في اللسان ـ 6/ 157. لكن ذكر ابن حبان في الثقات ــ 9/ 163 راويا اسمه موسى بن النعمان، فقال: من أهل البصرة، سكن مصر، يروي عن أبي نعيم وأبي الوليد، وحدثنا عنه محمد بن المنذر بن سعيد. انتهى. ويحتمل أن يكون هو الراوي عن الليث بن سعد (ت175هـ) في هذه الرواية؛ فالحافظ محمد بن المنذر شُكْر (ت303هـ) من المُعَمَّرين، وقد روى عن محمد بن رافع (ت245هـ) وعلي بن خشرم (ت257هـ) وهذا عاش قريبا من مائة عام. وهذا يعني أن شيوخ الحافظ شُكْر في عداد تلاميذ الليث بن سعد. لكن إسناد هذه الرواية ضعيف على أية حال لمحل ابن زنبور الوراق ونصر بن شعيب.

ب ــ أحاديث من كتب أهل السنة يحتج بها الشيعة على اختصاص علي ــ عليه السلام ــ بالإمامة:

1 ــ حديث الدار: ويسمونه أيضا حديث الإنذار، هو ما يروى في نزول قوله ــ جل وعلا ــ: **[وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الأَقْرَبِين]** الشعراء/214. والرواية التي يشيرون إليها في كتب التفسير السنية هي ما أخرجه أبو جعفر الطبري في تفسيره ــ19/ 121، 122. ونقلها عنه البغوي في تفسيره معالم التنزيل ــ3/ 400. وابن كثير في تفسيره ــ3/ 352. وهي رواية محمد بن إسحاق، عن عبد الغفار بن القاسم، عن المنهال بن عمرو، عن عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب، عن عبد الله بن عباس، عن علي بن أبي طالب. وفيها أنه لما نزلت الآية دعا الرسول ــ صلى الله عليه وآله وسلم ــ بني عبد المطلب، فلما أكلوا وشربوا اللبن وكلمهم في المرة الثالثة قبل أن يبتدره أبو لهب فيصرفهم عنه .. قال: «**يا بني عبد المطلب، إني قد جئتكم بخيري الدنيا والآخرة، وقد أمرني الله ــ تعالى ــ أن أدعوكم إليه؛ فأيكم يؤازرني على أمري هذا ويكون أخي ووصيي وخليفتي فيكم؟**». وعند الطبري وابن كثير «**ويكون أخي وكذا وكذا**».

قال علي: فأحجم القوم عنها جميعا، وقلت وإني لأَحْدَثُهُمْ سنا، وأَرْمَصُهم عينا، وأعظمهم بطنا، وأخمشهم ساقا: أنا يا نبي الله أكون وزيرك. فأخذ برقبتي ثم قال: «**إن هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم ؛ فاسمعوا له وأطيعوا**». قال: فقام القوم يضحكون ويقولون لأبي طالب: قد أمرك أن تسمع لعلي وتطيع.

وقال الحافظ ابن كثير: «تفرد بهذا السياق عبد الغفار بن القاسم بن أبي مريم، وهومتروك كذاب شيعي، اتهمه على بن المديني وغيره بوضع الحديث، وضعفه الأئمة». ثم ذكر رواية لابن أبي حاتم من طريق الأعمش، عن المنهال بن عمرو، عن عبد الله بن الحارث قال: قال علي ــ رضي الله عنه. وفي سياقه بعد قصة الدعوة قال علي: فلما أكلوا وشربوا بَدَرَهُمْ رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ الكلام فقال: «**أيكم يقضي عني ديني ويكون خليفتي في أهلي؟**» قال: فسكتوا وسكت العباس خشية أن يحيط بماله. قال: وسكَتُّ أنا لسِنِّ العباس. ثم قالها مرة أخرى فسكتَ العبَّاسُ. فلما رأيت ذلك قلت: أنا يا رسول الله ...

ومن قبل ذكر ابن كثير رواية الإمام أحمد في مسنده ــ1/ 111 قال: ثنا أسود بن عامر، ثنا شريك، عن الأعمش، عن المنهال، عن عباد بن عبد الله الأسدي، عن علي ــ رضي الله عنه ــ قال: لما نزلت هذه الآية **[وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الأَقْرَبِين]** الشعراء/ 214. قال: جمع النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ من أهل بيته فاجتمع ثلاثون فأكلوا وشربوا. قال: فقال لهم: «**من يضمن عني ديني ومواعيدي؛ ويكون معي في الجنة، ويكون خليفتي من أهلي**» فقال رجل لم يسمه شريك: يا رسول الله، أنت كنت بحرا من يقوم بهذا؟! قال: ثم قال لآخر. قال: فعرض ذلك على أهل بيته فقال علي ــ رضي الله عنه ــ أنا. وقد أخرجه الإمام أحمد في فضائل الصحابة بهذا الإسناد ــ 2/ 700. ومن طريق يحيى بن عبد الحميد الحماني، عن شريك، وساق الإسناد مثله. ومن طريق أبي خيثمة، ثنا أسود بن عامر، ثنا شريك، عن الأعمش، عن المنهال بن عمرو، **عن عمرو**، عن عباد بن عبد الله الأسدي، عن علي ــ2/ 650.

ورواية الإمام أحمد هذه أخرجها أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي في الأحاديث المختارة –2/ 131. وذكرها الهيثمي في مجمع الزوائد – 9/ 113 وقال: رواه أحمد وإسناده جيد، وقد تقدمت لهذا الحديث طرق في علامات النبوة في آيته في الطعام.

2 – حديث الثقلين: هو ما أخرجه الإمام أحمد في مسنده –3/ 14، 17، 26، 59. وفي فضائل الصحابة –2/ 779 من طريق عطية، عن أبي سعيد الخدري بلفظ: «**إني تارك فيكم الثقلين أحدهما أكبر من الآخر: كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، وإنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض**». وقد قال الإمام البخاري في التاريخ الصغير –267/1: قال أحمد في حديث عبد الملك عن عطية عن أبي سعيد قال النبي – صلى الله عليه وسلم –: «**تركت فيكم الثقلين**». أحاديث الكوفيين هذه مناكير. انتهى. أقول: عطية بن سعد بن جنادة العوفي الجدلي القيسي الكوفي مضعف كما في الكاشف للذهبي –2/ 27. وقال ابن حجر في التقريب – ص 333: صدوق يخطئ كثيرا، وكان شيعيا مدلسا.انتهى. وقد روى عنه الحديث في الموضع الأول من المسند أبو إسرائيل إسماعيل بن خليفة العبسي الملائي الكوفي، وهو كما في التقريب – ص 46 صدوق سيء الحفظ نسب إلى الغلو في التشيع. وفي الموضع الثاني الأعمش سليمان بن مهران الكوفي الحافظ الثقة إلا أنه مدلس كما في التقريب – ص 195. وفي الموضعين الثالث والرابع عبد الملك بن أبي سليمان، وهو كوفي حافظ قال عنه ابن حجر في التقريب – ص 304: صدوق له أوهام.

وأخرج الإمام أحمد في مسنده – 5/ 181، وفي فضائل الصحابة –2/ 603 عن زيد بن ثابت قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: «**إنى تارك فيكم خليفتين: كتاب الله حبل ممدود ما بين السماء والأرض، أو ما بين السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، وإنهما لن يتفرقا حتى يردا عليَّ الحوض**». وقال الهيثمي في مجمع الزوائد – 9/ 163: إسناده جيد.

وأخرج الترمذي – 5/ 662 (كتاب المناقب – باب مناقب أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم) من طريق زيد بن الحسن الأنماطي، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر بن عبد الله قال: رأيت رسول الله – صلى الله عليه وسلم – في حجته يوم عرفة وهو على ناقته القصواء يخطب، فسمعته يقول: «**يا أيها الناس إني قد تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا: كتاب الله، وعترتي أهل بيتي**». قال الترمذي وفي الباب عن أبي ذر وأبي سعيد وزيد بن أرقم وحذيفة بن أسيد. قال: وهذا حديث حسن غريب من هذا الوجه. (لكن زيد بن الحسن الأنماطي ليس له في سنن الترمذي غير هذا الحديث، وقد ذكره ابن حبان في الثقات – 6/ 314. وهو ضعيف على الراجح في أقوال أهل النقد كما في الكاشف للذهبي –416/1 وفي تقريب التهذيب لابن حجر – ص 163. وقد نقل الخطيب في ترجمته بتاريخ بغداد – 442/8 قول أبي حاتم فيه: منكر الحديث. ثم ذكر رواية حديثه عند الترمذي).

وقد أخرج الترمذي –5/ 663 من طريق الأعمش، عن عطية، عن أبي سعيد. والأعمش عن حبيب بن أبي ثابت، عن زيد بن أرقم – رضي الله تعالى عنهما – قالا: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – «**إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي. أحدهما أعظم من الآخر كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، ولن يتفرقا حتى يردا علي الحوض؛ فانظروا كيف تخلفوني فيهما؟**» قال هذا حديث حسن غريب. وقال الشيخ الألباني في الموضعين: صحيح.

ومن روايات هذا الحديث عند الطبراني في المعجم الكبير ــ 3/ 180 من طريق زيد بن الحسن الأنماطي، ثنا معروف بن خربوذ، عن أبي الطفيل، عن حذيفة بن أسيد الغفاري، قال: لما صدر رسول اللــه ــ صلى اللــه عليه وسلم ــ من حجة الوداع نهى أصحابه عن شجرات بالبطحاء متقاربات أن ينزلوا تحتهن، ثم بعث إليهن فَقُمَّ ما تحتهن من الشوك، وعمد إليهن فصلى تحتهن، ثم قام فقال: «**يا أيها الناس إني قد نبأني اللطيف الخبير أنه لم يعمر نبي إلا نصف عمر الذي يليه من قبلــه، وإني لأظن أني يوشك أن أدعى فأجيب، وإني مسؤول وإنكم مسؤولون، فماذا أنتم قائلون؟**» قالوا: نشهد أنك قد بلغت وجاهدت ونصحت فجزاك اللــه خيرا. فقال: «**أليس تشهدون أن لا إلــه إلا اللــه، وأن محمدا عبده ورسولــه، وأن جنته حق، وناره حق، وأن الموت حق، وأن البعث بعد الموت حق، وأن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن اللــه يبعث من في القبور؟**» قالوا: بلى نشــهد بذلك. قال: «**اللــهم اشــهد**». ثم قال: «**أيها النــاس، إن اللــه مولاي، وأنا مولى المؤمنين، وأنا أولى بهم من أنفسهم؛ فمن كنت مولاه فهذا مولاه**»، يعني عليا، «**اللــهم وال من والاه، وعاد من عاداه**». ثم قال: «**يا أيها النــاس، إني فرطكم، وإنكم واردون علي الحوض، حوض أعرض ما بين بُصْرَى وصنعاء فيه عدد النجوم قدحان من فضة، وإني سائلكم حين تردون علي عن الثقلين فانظروا كيف تخلفوني فيهما؟ الثقل الأكبر كتاب اللــه ــ عز وجل ــ سبب طرفه بيد اللــه وطرفه بأيديكم، فاستمسكوا بــه لا تضلوا ولا تبدلوا. وعترتي أهل بيتي فإنه نبأني اللطيف الخبير أنهما لن ينقضيا حتى يردا علي الحوض**». قال الهيثمي في مجمع الزوائد ــ 9/ 165: فيه زيد بن الحسن الأنماطي قال أبو حاتم: منكر الحديث، ووثقه ابن حبان. انتهى. وقد سبقت الإشارة إلى ترجيح ضعفه.

وأخرجه في المعجم الكبير ــ 5/ 166 من طريق حكيم بن جبير عن أبي الطفيل عن زيد بن أرقم. وفيه قال النبي ــ صلى اللــه عليه وسلم ــ: «**فإني فرطكم على الحوض وأنتم واردون علي الحوض وإن عرضه أبعد ما بين صنعاء وبصرى فيه أقداح عدد النجوم من فضة، فانظروا كيف تخلفوني في الثقلين؟**» فنــادى منــاد: ومــا الثقلان يا رســول اللــه؟ قال: «**كتاب اللــه طرف بيد اللــه ــ عز وجل ــ وطرف بأيديكم؛ فاستمسكوا بــه لا تضلوا، والآخر: عترتي. وإن اللطيف الخبير نبأني أنهما لن يتفرقا حتى يردا علي الحوض، وسألت ذلك لــهما ربي؛ فلا تَقَدَّمُوهما فتهلكوا، ولا تقصروا عنهما فتهلكوا، ولا تعلموهم فإنهم أعلم منكم**». ثم أخذ بيد علي ــ رضي اللــه تعالى عنه ــ فقال: «**من كنت أولى به من نفسي فعلي وليه. اللــهم وال من والاه وعاد من عاداه**». وقد قال الــهيثمي في مجمع الزوائد ــ 9/ 164 بعد ذكر هذه الرواية: حكيم بن جبير ضعيف. انتهى. وقال عنه أبو إسحاق الجوزجاني في أحوال الرجال ــ ص 48: كذاب. وقد تركه عبد الرحمن بن مهدي لترك شــعبة لــه كما في التاريخ الصغير للبخاري ــ 2/ 14. والجرح والتعديل لابن أبي حاتم ــ 1/ 140.

وأخرج الطبراني في المعجم الكبير ــ 5/ 166 من طريق الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن **عمرو بن واثلة**، عن زيد بن أرقم قال: لما رجع رسول اللــه ــ صلى اللــه عليه وسلم ــ من حجة الوداع ونزل غدير خم، أمر بدوحات فقمت ثم قام فقال: «**كأني قد دُعِيتُ فأجبت. إني تارك فيكم الثقلين: أحدهما أكبر من الآخر: كتاب اللــه، وعترتي أهل بيتي، فانظــروا كيف تخلفوني فيهما؛ فإنهما لن يتفرقا حتى يردا علي الحــوض**». ثم قال: «**إن اللــه مولاي وأنا ولي كل مؤمن**». ثم أخذ بيد علي فقــال: «**من كنت مــولاه فهذا مولاه. اللــهم وال من والاه وعــاد من عاداه**». فقلت لزيد: أنت سمعته من رسول اللــه ــ صلى اللــه عليه وسلم؟ فقال: ما كان في الدوحات أحد إلا قد رآه بعينيه وسمعه

بأذنيه. انتهى. وهذه الرواية في السنن الكبرى للنسائي ــ 5/ 45 من طريق سليمان الأعمش قال: ثنا حبيب بن أبي ثابت، عن أبي الطفيل (وهو عامر بن واثلة؛ لكن قال ابن حجر في الإصابة ـ 4/ 696: ترجم له أبو موسى في الذيل فقال: **عمرو بن واثلة** أبو الطفيل. قلت: والمعروف في اسم أبي الطفيل عامر وقد قيل فيه: عمرو) عن زيد بن أرقم. وقد ذكر الحافظ ابن كثير رواية النسائي هذه في البداية والنهاية ــ 5/ 209 وقال: تفرد به النسائي من هذا الوجه (لعل مراده تفرد به من بين أصحاب الكتب الستة)، وقال شيخنا أبو عبد الله الذهبي: وهذا حديث صحيح. وهذه الرواية أيضا في مستدرك الحاكم ــ 3/ 118 وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بطوله، شاهده حديث سلمة بن كهيل عن أبي الطفيل أيضا صحيح على شرطهما. وقد سكت عنه الذهبي في التلخيص.

وإني لا أشك في أن حديث الثقلين له أصل ثابت وصحيح، ومن أصح رواياته وأتمها ما أخرجه الإمام مسلم في صحيحه ــ4/ 1874،1873 (كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم ــ باب من فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه) بإسناده من طرق عن زيد بن أرقم قال: قام رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ يوما فينا خطيبا بماء يدعى خما بين مكة والمدينة، فحمد الله وأثنى عليه ووعظ وذكر، ثم قال: «**أما بعد؛ ألا أيها الناس فإنما أنا بشر يوشك أن يأتي رسول ربي فأجيب، وأنا تارك فيكم ثقلين: أولهما: كتاب الله فيه الهدى والنور فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به**». فحث على كتاب الله ورغب فيه ثم قال: «**وأهل بيتي. أذكركم الله في أهل بيتي. أذكركم الله في أهل بيتي. أذكركم الله في أهل بيتي**». فقال له حصين: ومن أهل بيته يا زيد؟ أليس نساؤه من أهل بيته؟ قال: نساؤه من أهل بيته؛ ولكن أهل بيته من حُرِمَ الصدقةَ بعده. قال ومن هم؟ قال: هم آل علي، وآل عقيل، وآل جعفر، وآل عباس. قال: كل هؤلاء حرم الصدقة؟ قال: نعم. انتهى.

ولأن هذه الرواية تبين أن مقصود الحديث الوصية بأهل البيت، وتبين أن آل عقيل، وآل جعفر، وآل عباس منهم ـ تجد أن بعض علماء الشيعة اليوم لا يتورع من اتهام الإمام مسلم بالتحريف في رواية حديث الثقلين لصرفه عن إثبات الاتباع والإمامة لسيدنا علي وأبنائه ـ عليهم السلام. راجع السيد علي الحسيني الميلاني: ندوة حول «**حديث الثقلين**» ــ ص 42. وهي ضمن سلسلة ندوات ينشرها «**مركز الأبحاث العقائدية**» على شبكة الإنترنت:

http://www.aqaed.com/indexa

والحق أن الإمام مسلم بن الحجاج لم ينفرد بإخراج هذه الرواية؛ فهي من قبل في مسند أحمد ـ 4/ 366، وفي مسند عبد بن حميد ــ ص 114. ومن بعد في سنن النسائي الكبرى ـ 5/ 51، وفي صحيح ابن خزيمة ـ 4/ 62.

3 ــ حديث الغدير: هو قوله ــ صلى الله عليه وسلم ــ في طريق عودته إلى المدينة بعد حجة الوداع عند غدير خم: «**من كنت مولاه فعلي مولاه**». وهو حديث صحيح مشهور في دواوين السنة، وقد عده بعض أهل العلم من المتواتر، وإن لم يرد في الصحيحين، وكان في أفراد رواياته عدد من الأسانيد الضعيفة، وإن قال شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة ـ 7/ 319: «ليس هو في الصحاح (ولعلها «**الصحيح**» كما في إحدى نسخ التحقيق)؛ لكن هو مما رواه العلماء، وتنازع الناس في صحته، فنُقِلَ عن البخاري وإبراهيم الحربي وطائفة من أهل العلم بالحديث أنهم طعنوا فيه وضعفوه. ونُقِلَ

عن أحمد بن حنبل أنه حسنه كما حسنه الترمذي ...» ثم نَقَلَ عن ابن حزم في الفصل أنه لا يصح من طريق الثقات أصلا.

أقول: لقد حاولت تتبع ما ذكره ابن تيمية عن البخاري من الطعن في الحديث وتضعيفه، فظهر لي أنه تعميم غير صحيح، وإنما تكلم البخاري على بعض الروايات والأسانيد ولم يعمم الحكم على متن الحديث من مجموع طرقه؛ فقال ـ على سبيل المثال ـ في التاريخ الكبير ـ 1/ 375 في ترجمة إسماعيل بن نشيط العامري: سمع شهر بن حوشب وجميلا. سمع منه أبو نعيم ويونس بن بكير. قال لي عبيد: حدثنا يونس سمع إسماعيل، عن جميل بن عامر أن سالما حدثه سمع مَنْ سَمِعَ النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ يوم غدير خم: «**من كنت مولاه فعلي مولاه**». قال أبو عبد الله: في إسناده نظر. انتهى. أي في ذلك الإسناد دون أن يتعرض لغيره. وهذه الرواية أوردها ابن كثير في البداية والنهاية ـ 5/ 213 نقلا عن ابن جرير، فذكر أن سالما ـ فيما يحسب ابن جرير وليس في كتابه ـ سمع من جده عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه. وقال ابن كثير: هذا حديث غريب؛ بل منكر، وإسناده ضعيف. قال البخاري في جميل بن عمارة هذا: فيه نظر. انتهى. والكلام هنا أيضا عن هذا الإسناد فقط.

وقد عقد الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية ـ 5/ 208: 214 فصلا في إيراد عدد من روايات هذا الحديث الدال على أن الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ خطب بمكان بين مكة والمدينة مرجعه من حجة الوداع قريب من الجحفة يقال له: غدير خم، فبين في كلامه الشريف فضل علي ابن أبي طالب، وبراءة عرضه مما كان تكلم فيه بعض من كان معه بأرض اليمن، بسبب ما كان صدر منه إليهم من المَعْدَلَةِ التي ظنها بعضهم جورا وتضييقا وبخلا، والصواب كان معه في ذلك، ولهذا لما تفرغ عليه السلام من بيان المناسك ورجع إلى المدينة بين ذلك في أثناء الطريق؛ فخطب خطبة عظيمة في اليوم الثامن عشر من ذي الحجة عامئذ، وكان يوم الأحد بغدير خم تحت شجرة هناك، فبين فيها أشياء، وذكر من فضل علي وأمانته وعدله وقربه إليه ما أزاح به ما كان في نفوس كثير من الناس منه .. قال: ونحن نورد عيون الأحاديث الواردة في ذلك ونبين ما فيها من صحيح وضعيف بحول الله وقوته وعونه.

وذكر الحافظ ابن كثير أنه ممن اعتنى بأمر هذا الحديث ابن جرير الطبري صاحب التفسير، فجمع فيه مجلدين أورد فيهما طرقه وألفاظه، وساق الغث والسمين، والصحيح والسقيم، على ما جرت به عادة كثير من المحدثين يوردون ما وقع لهم في ذلك الباب من غير تمييز بين صحيحه وضعيفه. وكذلك الحافظ الكبير أبو القاسم بن عساكر أورد أحاديث كثيرة في هذه الخطبة بتاريخ دمشق.

ومما أورده ابن كثير وبين صحته ما أخرجه الإمام أحمد في مسنده ـ 5/ 347 ، وفي فضائل الصحابة ـ 2/ 584، وأحمد بن شعيب النسائي في السنن الكبرى 5/ 45 من طريق عبد الملك بن أبي غنية قال: ثنا الحكم عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، عن بريدة قال: غزوت مع علي اليمن فرأيت منه جفوة، فلما قدمت على رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ ذكرت عليا فتنقصته؛ فرأيت وجه رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ يتغير، فقال: «**يا بريدة، ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم**». قلت: بلى يا رسول الله. قال: «**من كنت مولاه فعلي مولاه**». قال ابن كثير ـ 5/ 209: وهذا إسناد جيد قوي رجاله كلهم ثقات.

وذكر رواية النسائي في السنن الكبرى ـ 5/ 45 من طريق الأعمش قال: ثنا حبيب بن أبي ثابت، عن أبي الطفيل، عن زيد بن أرقم. وقد سبق أن أشرت إليها في

الكلام عن حديث الثقلين، وذكرت نقل ابن كثير تصحيح الذهبي لـهذه الرواية. وفيها قال زيد بن أرقم ـ رضي الله عنه ـ: لما رجع رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ عن حجة الوداع، ونزل غدير خم، أمر بدوحات فقُمِمْنَ، ثم قال: «**كأني قد دعيت فأجبت ...**». ثم قال: «**إن الله مولاي وأنا ولي كل مؤمن**». ثم أخذ بيد علي فقال: «**من كنت وليه فهذا وليه. اللهم وال من والاه وعاد من عاداه**». فقلت لزيد: سمعته من رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال ما كان في الدوحات رجل إلا رآه بعينه وسمع بأذنه.

وذكر حديث مناشدة الإمام علي ـ رضي الله عنه ـ للناس في رحبة الكوفة بعدة طرق، في بعضها مجاهيل لا يعرفون، وفي بعضها رواة ضعاف لا يحتج بهم، وفي بعضها انقطاع، وبعضها قوي الإسناد مثل: ما أخرجه الإمام أحمد في مسنده ـ 4/ 370 قال: ثنا حسين بن محمد وأبو نعيم المُعَنَّى قالا: ثنا فِطْرٌ، عن أبي الطفيل قال: جمع علي ـ رضي الله عنه ـ الناس في الرحبة ثم قال لهم: أنشد الله كل امرئ مسلم سمع رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ يقول يوم غدير خم ما سمع لما قام. فقام ثلاثون من الناس. وقال أبو نعيم: فقام ناس كثير فشهدوا حين أخذه بيده فقال للناس: «**أتعلمون أني أولى بالمؤمنين من أنفسهم**». قالوا: نعم يا رسول الله. قال: «**من كنت مولاه فهذا مولاه. اللهم وال من والاه وعاد من عاداه**». قال: فخرجت وكأن في نفسي شيئا، فلقيت زيد بن أرقم فقلت له: إني سمعت عليا ـ رضي الله عنه ـ يقول كذا وكذا. قال: فما تنكر؟! قد سمعت رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ يقول ذلك له. انتهى. وقد ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ـ 9/ 104 وقال: رواه أحمد ورجاله رجال فطر بن خليفة وهو ثقة. انتهى. وهو في السنن الكبرى للنسائي ـ 5/ 134. وقد أخرجه ابن حبان في صحيحه ـ 15/ 375، 376 وزاد في آخره قال أبو نعيم: فقلت لفطر: كم بين هذا القول وبين موته؟ قال:مائة يوم. قال أبو حاتم: يريد به موت علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه. وهذه الرواية بتمامها في الأحاديث المختارة للمقدسي ـ 2/ 174.

وأورد ابن كثير ـ 5/ 213، 214 الحديث الذي روي عن أبي هريرة قال: لما أخذ رسول الله بيد علي قال: «**من كنت مولاه فعلي مولاه**». فأنزل الله ـ عز وجل ـ: **[الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي]** المائدة/ 3. قال أبو هريرة: وهو يوم غدير خم. من صام يوم ثمان عشرة من ذي الحجة كتب له صيام ستين شهرا. وقال ابن كثير: «حديث منكر جدا؛ بل كذب لمخالفته لما ثبت في الصحيحين ...، وقد قال شيخنا الحافظ أبو عبد الله الذهبي بعد إيراده هذا الحديث: هذا حديث منكر جدا ...، قال: ويروى هذا الحديث من حديث عمر بن الخطاب، ومالك بن الحويرث، وأنس بن مالك، وأبي سعيد، وغيرهم بأسانيد واهية. قال: **وصدر الحديث متواتر أتيقن أن رسول الله قاله (يعني «من كنت مولاه فعلي مولاه»)**. وأما «**اللهم وال من والاه**»؛ فزيادة قوية الإسناد. وأما هذا الصوم؛ فليس بصحيح. ولا والله ما نزلت هذه الآية إلا يوم عرفة قبل غدير خم بأيام والله تعالى أعلم».

أقول: ومن العجيب أن سياق الآية في القرآن من سورة المائدة، وفي قلب آي الأحكام، يؤكد كمال الدين وتمامه، وأن أحدا من أهل الكفر لن ينقص من جوهره وأصوله شيئا؛ فأهل التوحيد والإسلام الذين اختارهم الله ـ تعالى ـ لصحبة خير أنبيائه ـ صلوات الله عليهم جميعا ـ أولى أن لا يكتموا شيئا من تلك الأصول، وأن لا يضيعوا شيئا من فرائض الدين .. **[الْيَوْمَ يَئِسَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلامَ دِينًا]**.

4 ـ حديث المنزلة: هو الحديث المتفق عليه أخرجه الإمام البخاري في صحيحه ــ 3/ 1359 (كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ـ باب مناقب علي بن أبي طالب ...) وكرره بوجه آخر ــ 4/ 1602 (كتاب المغازي ــ باب غزوة تبوك، وهي غزوة العسرة) عن سعد بن أبي وقاص أن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ خرج إلى تبوك واستخلف عليا، فقال: أتُخَلِّفُني والنساء؟ قال: «**ألا ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه ليس نبي بعدي**».

وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه ــ 4/ 1870، 1871 (كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم ـ باب من فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه) من طرق عن سعد بن أبي وقاص. ومن رواياته ما أسنده إلى سعيد بن المسيب، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه قال: قال رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ لعلي: «**أنت مني بمنزلة هارون من موسى؛ إلا أنه لا نبي بعدي**». قال سعيد: فأحببت أن أشافه بها سعدا، فلقيت سعدا فحدثته بما حدثني عامر، فقال: أنا سمعته. فقلت: أنت سمعته؟ فوضع أصبعيه على أذنيه فقال: نعم وإلا فاستكتا.

وهذا الحديث من أصح الصحيح في فضائل سيدنا علي ـ عليه السلام ــ ومناقبه؛ بل عده الحافظ السيوطي من المتواتر في حرف الألف من كتابه «**الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة**».

5 ـ حديث الطير: من رواياته ما أخرجه الترمذي في جامعه ـ 5/ 636 من طريق **سفيان ابن وكيع**، حدثنا عبيد الله بن موسى، عن عيسى بن عمر، عن السدي، عن أنس بن مالك قال: كان عند النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ طير فقال: «**اللهم ائتني بأحب خلقك إليك يأكل معي هذا الطير**». فجاء علي فأكل معه.

قال أبو عيسى هذا حديث غريب لا نعرفه من حديث السدي إلا من هذا الوجه وقد روي من غير وجه عن أنس. وقال الشيخ الألباني: ضعيف. وهو كما قال، على الأقل من جهة سفيان بن وكيع بن الجراح شيخ الترمذي؛ فهو ساقط الحديث .. وراجع ما انتهى إليه الحافظ ابن حجر في الحكم عليه في تقريب التهذيب ـ ص 185 رقم 2456.

ومنها ما أخرجه النسائي في السنن الكبرى (وهي لا تعد في الكتب الستة) ــ 5/ 107 من طريق زكريا بن يحيى قال: حدثنا الحسن بن **حماد** قال: حدثنا مُسْهِر بن عبد الملك، عن عيسى ابن عمر، عن السدي، عن أنس بن مالك أن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ـ كان عنده طائر فقال: «**اللهم ائتني بأحب خلقك إليك يأكل معي من هذا الطير**». فجاء أبو بكر فرده، وجاء عمر فرده، وجاء علي فأذن له. وهذه الرواية أخرجها أبو يعلى في مسنده ـ 7/ 105 عن الحسن بن حماد وساق الإسناد. وقال محققه الشيخ حسين أسد: إسناده لين. وهو كما قال ؛ لأن مُسْهِر بن عبد الملك بن سَلْع ليِّنُ الحديث كما في التقريب ــ ص 464 رقم 6667. وهذه الرواية ورواية الترمذي من طريق عيسى بن عمر الكوفي، عن إسماعيل بن عبد الرحمن السدي، وفي علل الترمذي لأبي طالب القاضي ـ ص 374 قال: «سألت محمدا عن هذا الحديث فلم يعرفه من حديث السدي عن أنس، وأنكره وجعل يتعجب منه».

وفي فضائل الصحابة للإمام أحمد بن حنبل ــ 2/ 560 من طريق **مطير بن أبي خالد**، عن ثابت البجلي، عن سفينة قال: أهدت امرأة من الأنصار الى رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ طيرين بين رغيفين، فقدمت إليه الطيرين فقال رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ـ: «**اللهم ائتني بأحب خلقك إليك وإلى رسولك**». ورفع صوته، فقال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ «**من هذا؟**» فقال: علي. فقال: «**فافتح له**». ففتحت فأكل مع رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ من الطيرين حتى فنيا.

وهذا الإسناد لا يصح؛ فقد جاء في «**الجرح والتعديل**» لابن أبي حاتم ــ 8/ 394 في ترجمة مطير بن أبي خالد أن أبا زرعة قال فيه: ضعيف الحديث. وقال أبو حاتم الرازي: متروك الحديث. وعلى هذا اعتمد ابن الجوزي في بيان حكمه في «**الضعفاء والمتروكين**» ـ 3/ 125، والحافظ الذهبي في «**ميزان الاعتدال**» ـ 6/ 450.

ومن روايات الحديث بعد ذلك ما أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ــ 1/ 253 ــ 7/ 82 ــ 10/ 282. وفي المعجم الأوسط ــ 2/ 442. ولا يسلم منها شيء .. راجع الهيثمي: مجمع الزوائد ـ 9/ 125، 126.

وللحاكم في المستدرك ــ 3/ 141 رواية مطولة صححها على شرط الشيخين، وخالفه الذهبي فذكر أن في إسنادها من لا يعرفه. وأخرج الحاكم رواية ثانية ــ ص 142 من طريق إبراهيم بن ثابت البصري القصار، وهو راو ساقط الحديث كما ذكر الذهبي في التلخيص. ورواية الحاكم الأولى عن أنس بن مالك ــ رضي الله تعالى عنه ــ قال: كنت أخدم رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ـ فقدم لرسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ فرخ مشوي، فقال: «**اللهم ائتني بأحب خلقك إليك يأكل معي من هذا الطير**». قال: فقلت: اللهم اجعله رجلا من الأنصار. فجاء علي ـ رضي الله تعالى عنه ــ فقلت: إن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ على حاجة، ثم جاء فقلت: إن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم

ـ على حاجة. ثم جاء فقال رسـول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ: «**افتح**». فدخل فقال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ: «**ما حبسك علي؟**» فقال: إن هذه آخر ثلاث كرات يردني أنس يزعم أنك على حاجة فقال: «**ما حملك على ما صنعت؟**» فقلت: يا رسول الله، سمعت دعاءك فأحببت أن يكون رجلا من قومي. فقال رسول الله: «**إن الرجل قد يحب قومه**».

وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. وقد رواه عن أنس جماعة من أصحابه زيادة على ثلاثين نفسا، ثم صحت الرواية عن علي وأبي سعيد الخدري وسفينة، وفي حديث ثابت البناني عن أنس زيادة ألفاظ. انتهى.

أقول: وكلام الحاكم هنا ليس له وجه عند أهل العلم بالحديث، ففي ضعفاء العقيلي ـ 1/ 46 قال أبو جعفر محمد بن عمر: «وهذا الباب الرواية فيها لين وضعف لا نعلم فيه شيئا ثابتا. وهكذا قال محمد بن إسماعيل البخاري». وفي سؤالات البرذعي لأبي زرعة عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد الرازي (ت264هـ) ـ ص 692 قال: وشهدت أبا زرعة في كتاب أعلام النبوة على باب ما يعرف من دعاء النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ لعلي في الطائر أنه قال: «**اللهم ائتني بأحب خلقك إليك**». فلم يقرأ علينا شيئا مما في الباب، وقال: ليس فيه حديث صحيح.

ج ـ أحاديث في نفي النَّصِّ على إمامة علي ـ رضي الله عنه ـ ونفي اختصاصه بشيء يقدمه لذلك على سائر الصحابة ـ رضي الله عنهم جميعا ـ:

1 ـ حديث نفي الاستخلاف: أخرجه الإمام أحمد في مسنده ـ 1/ 156، وفي فضائل الصحابة ـ 2/ 709 بإسناده عن عبد الله بن سبع قال: خطبنا علي، فقال: والذي فلق الحبة وبرأ النسمة لتخضبن هذه من هذه. قال: قال الناس: فأعلمنا من هو؟ فوالله لنبيرنه أو لنبيرن عترته. قال: أنشدكم بالله أن يقتل غير قاتلي. قالوا: إن كنت قد علمت ذلك فاستخلف إذاً. قال: لا ولكن أكلكم إلى ما وكلكم إليه رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم. وأخرجه أبو يعلى في مسنده ـ 1/ 443 وزاد في آخره: قالوا: فما تقول لله إذا لقيته؟ قال أقول: اللهم تركتني فيهم ما بدا لك، ثم توفيتني وتركتك فيهم، فإن شئت أصلحتهم، وإن شئت أفسدتهم. وقال محققه الشيخ حسين سليم أسد: إسناده حسن. وهذه الرواية في طبقات ابن سعد ـ 3/ 34.

وفي ترجمة حشرج بن نباته في التاريخ الكبير ـ 3/ 117، والتاريخ الصغير ـ 1/ 197 أورد الإمام البخاري حديثه، عن سعيد بن جهمان، عن سفينة أن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال لأبي بكر وعمر وعثمان: «**هؤلاء الخلفاء بعدي**». ثم أعلَّه بمخالفة الأقوى الثابت عنده، فقال: وهذا لم يتابع عليه؛ لأن عمر بن الخطاب وعليا قالا: لم يستخلف النبي ـ صلى الله عليه وسلم.

2 ـ حديث الصحيفة: هو حديث مشهور في دواوين السنة، وله ثلاثة طرق في الصحيح: اتفق البخاري ومسلم على واحد منها؛ فهو من أصح الصحيح، وانفرد كل واحد منهما بطريق. وقد أخرجاه من طريق سليمان الأعمش، عن إبراهيم التيمي، عن أبيه قال: خطبنا علي ـ رضي الله عنه ـ على منبر من آجر، وعليه سيف فيه صحيفة معلقة، فقال: والله ما عندنا من كتاب يقرأ إلا كتاب الله، وما في هذه الصحيفة. فنشرها فإذا فيها: أسنان الإبل، وإذا فيها «**المدينة حرم من عَيرٍ إلى كذا؛ فمن أحدث فيها حدثا فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا**». وإذا فيه «**ذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم فمن أخفر مسلما فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا**». وإذا فيها «**من والى قوما بغير إذن مواليه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا**». أخرجه البخاري مكررا للمرة الرابعة ـ 2662/6 كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ـ باب الاقتداء بأفعال النبي صلى الله عليه وسلم. وأخرجه مسلم مرتين: مختصرا ـ 2/ 995 في كتاب الحج ـ باب فضل المدينة ...، وبنحو لفظ البخاري في كتاب العتق ـ باب تحريم تولي مواليه ـ 2/ 1147.

وأما الذي انفرد به البخاري فهو ما أخرجه أربع مرات أيضا بإسناده من طريق مُطَرِّف، عن عامر الشَّعْبي، عن أبي جحيفة السُّوائي وهب بن عبد الله بن مسلم. فمن طريق وكيع عن سفيان عن مطرف .. قال أبو جحيفة: قلت لعلي: هل عندكم كتاب؟ قال: لا، إلا كتاب الله، أو فهم أعطيه رجل مسلم، أو ما في هذه الصحيفة. قال: قلت: فما في هذه الصحيفة؟ قال: العقل، وفكاك الأسير، ولا يقتل مسلم بكافر . 1/ 53 كتاب العلم ـ باب كتابة العلم. ومن طريق زهير عن مُطَرِّف .. قال أبو جحيفة: قلت لعلي ـ رضي الله عنه ـ: هل عندكم شيء من الوحي إلا ما في كتاب الله؟ قال: والذي فلق الحبة وبرأ

النسمة ما أعلمه؛ إلا فهما يعطيه الله رجلا في القرآن، وما في هذه الصحيفة ... بنحو الأول ــ 3/ 1110 كتاب الجهاد والسير ــ باب فَكاك الأسير. ومن طريق صدقة بن الفضل، عن سفيان، عن مطرف .. قال أبو جحيفة: سألت عليا ــ رضي الله عنه ــ هل عندكم شيء ما ليس في القرآن؟ وقال مرة: ما ليس عند الناس؟ فقال: والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ما عندنا إلا ما في القرآن؛ إلا فهما يعطى رجل في كتابه، وما في الصحيفة ... بنحو الأول ــ 6/ 2531 كتاب الديات ــ باب العاقلة، وكرره بهذا الإسناد في باب لا يقتل مسلم بكافر ــ 6/ 2534.

وأما الذي انفرد به مسلم؛ فأخرجه ــ 3/ 1567 (كتاب الأضاحي ــ باب تحريم الذبح لغير الله، ولعن فاعله) بإسناده عن أبي الطفيل عامر بن واثلة قال: سئل علي: أخصكم رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ بشيء؟ فقال: ما خصنا رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ بشيء لم يعم به الناس كافة؛ إلا ما كان في قراب سيفي هذا. قال: فأخرج صحيفةً مكتوبًا فيها: «**لعن الله من ذبح لغير الله، ولعن الله من سرق منار الأرض، ولعن الله من لعن والده، ولعن الله من آوى محدثا**». وأخرج مسلم فى صدر الباب بإسناده عن أبي الطفيل قال: كنت عند علي بن أبي طالب فأتاه رجل فقال: ما كان النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ يُسَرُّ إليك؟ قال فغضب وقال: ما كان النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ يسر إلي شيئا يكتمه، غير أنه قد حدثني بكلمات أربع. قال: فقال: ما هن يا أمير المؤمنين؟ قال: قال: «**لعن الله من لعن والده، ولعن الله من ذبح لغير الله، ولعن الله من آوى محدثا، ولعن الله من سرق منار الأرض**».

وفي سنن الدارقطني ــ 3/ 98 بإسناده عن مالك الأشتر قال: أتيت عليا ــ رضي الله عنه ــ فقلت: **يا أمير المؤمنين**، إنا إذا خرجنا من عندك سمعنا أشياء؛ فهل عهد إليكم رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ شيئا سوى القرآن؟ قال: لا، إلا ما في هذه الصحيفة في علاقة سيفي. فدعا الجارية فجاءت بها فقال: «**إن إبراهيم حرم مكة، وإني أحرم المدينة؛ فهي حرام ما بين حرتيها: أن لا يعضد شوكها، ولا ينفر صيدها؛ فمن أحدث حدثا، أو آوى محدثا؛ فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين. والمؤمنون يد على من سواهم، تتكافأ دماؤهم، ويسعى بذمتهم أدناهم. لا يقتل مسلم بكافر، ولا ذو عهد في عهده**». قال حجاج: وحدثني عون بن أبي جحيفة عن علي مثله؛ إلا أن يختلف منطقها في الشيء، فأما المعنى فواحد.

3 ــ حديث نفي العهد إلى علي بقتال من قاتلهم: أخرجه أبو داود في سننه ــ 4/ 217 بإسناده عن إسماعيل بن علية، عن يونس، عن الحسن البصري، عن قيس بن عباد قال: قلت لعلي ــ رضي الله عنه ــ: أخبرنا عن مسيرك هذا أعهد عهده إليك رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ أم رأي رأيته؟ فقال: ما عهد إلي رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ بشيء، ولكنه رأي رأيته. وقال الشيخ الألباني: إسناده صحيح. وهو في مسند أحمد ــ 1/ 148 بزيادة .. قال علي لقيس حينما سأله: ما تريد إلى هذا؟ قلت: ديننا ديننا.

وفي الأحاديث المختارة لمحمد بن عبد الواحد المقدسي ــ 2/ 327 بإسنادٍ حسن عن أبي العلاء الأنعمي سالم بن عبد الواحد المرادي، عن الحسن البصري قال: لما قدم علي البصرة في أثر طلحة بن عبيدالله والزبير بن العوام يريد قتالهما، دخل عليه عبد الله بن الكواء وقيس بن عباد فقالا: يا أمير المؤمنين، حدثنا عن مسيرك هذا أوصية أوصاك بها رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ أو عهد عهد إليك، أو رأي رأيته حين تفرقت الأمة واختلفت كلمتها؟ فقال: اللهم لا عهد، ولو عهد إلي شيئا لقمت به. والله ما مات رسول الله

ـ صلى الله عليه وسلم ـ موت فجاءة، ولا قتل قتلا، ولقد مكث في مرضه كل ذلك يأتيه المؤذن يؤذنه بالصلاة، وكل ذلك أمر أبا بكر أن يصلي بالناس؛ حتى أعرضت في ذلك امرأة من نسائه فقالت: إن أبا بكر رجل رقيق لا يستطيع أن يقوم مقامك فمر عمر أن يصلي بالناس فقال لها: «**أنتن صواحب يوسف**».

وهذا الحديث أخرجه الحافظ ابن عساكر بسياقة أطول في تاريخ دمشق ــ 42/ 443، 444 من طريق الفقيه الحافظ أبي بكر البيهقي بإسناده، عن الإمام الحافظ الثقة ابن راهُويه إسحاق بن إبراهيم الحنظلي في مسنده، عن الإمام الثقة الثبت أبي محمد عبدة بن سليمان الكوفي، عن سالم المرادي أبي العلاء قال: سمعت الحسن البصري يقول: لما قدم علي البصرة في أثر طلحة وأصحابه، قام عبد الله بن الكوا وابن عباد فقالا: يا أمير المؤمنين، أخبرنا عن مسيرك أوصية أوصاك بها رسول الله، أم عهد عهده إليك، أم رأي رأيته حين تفرقت الأمة واختلفت كلمتها؟ فقال: ما أكون أول كاذب عليه. والله ما مات رسول الله فجأة، ولا قتل قتلا، ولقد مكث في مرضه كل ذلك يأتيه المؤذن يؤذنه بالصلاة فيقول: «**مروا أبا بكر ليصل بالناس**». ولقد تركني وهو يرى مكاني، ولو عهد إلي شيئا لقمت به؛ حتى عرضت في ذلك امرأة من نسائه فقالت: إن أبا بكر رجل رقيق إذا قام مقامك لا يسمع الناس، فلو أمرت عمر أن يصلي بالناس. فقال لها: «**إنكن صواحب يوسف**». فلما قبض رسول الله نظر المسلمون في أمرهم فإذا رسول الله قد ولى أبا بكر أمر دينهم؛ فولوه أمر دنياهم، فبايعه المسلمون، وبايعته معهم فكنت أغزو إذا أغزاني، وآخذ إذا أعطاني، وكنت سوطا بين يديه في إقامة الحدود. فلو كانت محاباة عند حضور موته لجعلها في ولده، فأشار بعمر ولم يأل؛ فبايعه المسلمون، وبايعته معهم؛ فكنت أغزو إذا أغزاني، وآخذ إذا أعطاني، وكنت سوطا بين يديه. وكره أن ينتخب منا معشر قريش رجلا فيوليه أمر الأمة، فلا يكون فيه إساءة لمن بعده إلا لحقت عمر في قبره؛ فاختار منا ستة أنا فيهم؛ لنختار للأمة رجلا منا. فلما اجتمعنا وثب عبد الرحمن فوهب لنا نصيبه منها على أن نعطيه مواثيقنا على أن يختار من الخمسة رجلا فيوليه أمر الأمة، فأعطيناه مواثيقنا فأخذ بيد عثمان فبايعه، ولقد عرض في نفسي عند ذلك فلما نظرت في أمري فإذا عهدي قد سبق بيعتي؛ فبايعت وسلمت؛ فكنت أغزو إذا أغزاني، وآخذ إذا أعطاني. فلما قتل عثمان نظرت في أمري، فإذا الربقة التي كانت لأبي بكر وعمر في عنقي قد انحلت، وإذا العهد لعثمان قد وفيت به، وإذا أنا رجل من المسلمين ليس لأحد عندي دعو ولا طلبة، فوثب فيها من ليس مثلي ـ يعني معاوية ــ لا قرابته كقرابتي، ولا علمه كعلمي، ولا سابقته كسابقتي، وكنت أحق بها منه.

قالا: صدقت فأخبرنا عن قتالك هذين الرجلين ــ يعنيان طلحة والزبير ــ وهما صاحباك في الهجرة، وصاحباك في بيعة الرضوان، وصاحباك في المشورة؟ قال: بايعاني بالمدينة وخلعاني بالبصرة، ولو أن رجلا ممن بايع أبا بكر خلعه؛ لقاتلناه. ولو أن رجلا ممن بايع عمر خلعه؛ لقاتلناه.

وقد أشار الحافظ ابن حجر في فتح الباري ـ 13/ 55 إلى تخريج ابن راهُويه لهذا الحديث في مسنده عن سالم المرادي عن الحسن البصري، ونقل طرفا من صدره وعجزه. وأورده المتقي الهندي في كنز العمال ــ 11/ 328، 329 وعزاه إلى مسند ابن راهُويه، وذكر أنه صُحِّح.

وأخرجه ابن عساكر ــ 42/ 342، 343 من طريق أبي بكر الهذلي عن الحسن قال: لما قدم علي البصرة قام إليه ابن الكوا وقيس بن عباد فقالا: له ألا تخبرنا عن مسيرك هذا الذي سرت فيه تتولى على الأمة تضرب بعضهم ببعض: أعهد من رسول الله

عهد إليك؛ فحدثناه فأنت الموثوق المأمون على ما سمعت؟ قال أما أن يكون عندي من النبي عهد في ذلك، ولا والله إن كنت من أول من صدق به فلا أكون أول من كذب عليه، ولو كان عندي من النبي في ذلك عهد ما تركت أخا تيم ابن مرة وعمر بن الخطاب يقومان على منبره ولقاتلتهما بيدي ولو لم أجد إلا بردي هذا؛ ولكن رسول الله لم يقتل قتلا، ولا مات فجأة ... وساق الحديث بنحو رواية سالم المرادي إلى ذكر البيعة لعلي بعد مقتل عثمان، وليس فيه ذكر منازعة معاوية، ولا قتال طلحة والزبير.

وقد أورد هذا الحديث بطوله أبو جعفر أحمد بن عبد الله بن محمد الطبري (ت694هـ) في كتابه: الرياض النضرة في مناقب العشرة ـ 1/ 291: 293 وقال: خرجه أبو أحمد حمزة بن الحارث، وأبو الفضل بن خيرون، وخرجه ابن السمان في الموافقة. وذكر من رواية ابن السمان قول علي: إن معاوية بن أبي سفيان جاء يضربني بأهل الشام، فكنت والله أحق بها منه. والله لو أن أبا بكر حين بويع نازعوه؛ لقاتل. ولو أن عمر حين بويع نوزع؛ لقاتل. فقال له: صدقت والله يا أبا الحسن، وبررت واحتججت وكنت أحق بها منه.

وأورده أيضا المحدث أحمد بن حجر الهيتمي (ت974هـ) في كتابه: الصواعق المحرقة في الرد على أهل البدع والزندقة ـــ ص 47، 48 وقال: أخرجه جمع كالدارقطني، وابن عساكر، والذهبي ...؛ وإسحاق بن راهويه من طرق أخرى، وقال الذهبي: وهذه طرق يقوي بعضها بعضا. قال: وأصحها ما رواه إسماعيل بن علية ... (يعني رواية الإمام أحمد في المسند، ورواية أبي داود في سننه، وقد سبق ذكرهما).

والكلام فيما أوردته هنا من حديث الحسن البصري الطويل على سالم بن عبد الواحد المرادي، وأبي بكر الهذلي سُلْمَى بن عبد الله.

أما سالم المرادي؛ فمختلف فيه، وقد أخرج المقدسي حديثه هذا في المختارة كما سبق، وأخرج له الترمذي حديثا واحدا مقرونا بغيره، وهو حديث حذيفة ـ رضي الله تعالى عنه ـ قال: كنا جلوسا عند النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ فقال: «**إني لا أدري ما بقائي فيكم؛ فاقتدوا باللذين من بعدي**». وأشار إلى أبي بكر وعمر. جامع الترمذي ـ 5/ 609، 610 كتاب المناقب ـ باب في مناقب أبي بكر وعمر رضي الله عنهما كليهما. وقال الألباني: صحيح. وقد ذكر أحمد بن عبد الله العجلي (ت261هـ) سالما المرادي في معرفة الثقات ـ 1/ 383 وقال: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات ـ 6/ 410. وذكره البخاري في التاريخ الكبير ـ 4/ 117 ولم يذكر فيه نقدا لأحد. وفي التهذيب لابن حجر ـ 3/ 331 قال الطحاوي: مقبول الحديث. وهذا ما انتهى إليه ابن حجر في التقريب ـ ص 167 حيث قال: مقبول، وكان شيعيا.

لكن في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ـ 4/ 186 قال عنه أبو حاتم: يكتب حديثه. وذكر في ترجمته بتهذيب الكمال لأبي الحجاج يوسف المزي ـ 10/ 160، وفي تهذيب التهذيب قول ابن معين: ضعيف الحديث. وقال الذهبي في الميزان ـ 3/ 166: ضعفه ابن معين والنسائي، وقال أبو حاتم يكتب حديثه. وفي الكاشف ـ 1/ 423 قال: ضعف وقد وثق. وهو يشير بالتوثيق إلى الترمذي وابن حبان.

أقول: خلاصة ذلك كله حكمُ الحافظ ابن حجر في التقريب بأنه «**مقبول**»، وهو في اصطلاحه يطلق على من ليس له من الحديث إلا القليل (وهذا ما نقله في ترجمة سالم المرادي بالتهذيب عن ابن عدي)، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله؛ فهو مقبول حيث يتابع، وإلا فلين الحديث.

أما أبو بكر الهذلي سُلْمَى بن عبد الله؛ فهو ممن يكتب حديثه، ولا يحتج به لضعفه، كما في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ـ 4/ 313. وقد ذكره البخاري في التاريخ الكبير ـ 4/ 198 فقال: ليس بالحافظ عندهم. قال عمرو بن علي: عدلت عن أبي بكر الهذلي عمدا. وفي الضعفاء الصغير ــ ص 57. وانتهى الحافظ ابن حجر في التقريب ــ ص 552 إلى أنه أخباري «**متروك الحديث**». وهو في اصطلاحه يطلق على من لم يوثق ألبتة، وضعف مع ذلك بقادح.

وإني لم أذكر رواية أبي بكر الهذلي احتجاجا بها، وإنما لبيان أن سالم بن عبد الواحد لم ينفرد برواية الحديث في سياقه الطويل عن الحسن البصري؛ فيكون حديثه حسنا صالحا للاحتجاج، ولعله يتقوى بأن أكثر ما فيه قد روي في الصحيحين وفي غيرهما من كتب السنن من طرق تشهد لثبوت هذه الرواية التي ثبت صدرها في مسند أحمد وسنن أبي داود. وبهذا يرجع الكلام إلى مجرد تفصيل ما قاله الحافظ الذهبي فيما نقله عنه ابن حجر الهيتمي في الصواعق المحرقة ـ ص 48.

4 ــ حديث سويد بن غفلة في فضل أبي بكر وعمر ومعاقبة من ينال منهما أو يفضل عليهما أحدا بعد النبي ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ:

أورده ابن حجر في لسان الميزان ــ 3/ 359، 360، وبالإسناد الذي ذكره ابن حجر وجدت الحديث مخرجا من طريق أبي إسحاق الفزاري عند الخطيب البغدادي: الكفاية في علم الرواية ـ ص 376 باب في الراوي يقول: ثنا فلان أو فلان. هل يصح الاحتجاج بحديثه ذلك؟ والحديث هو مثال الباب، وليس فيه التصريح بقصة عبد الله بن سبأ، وإنما قال سويد: إني مررت بنفر يذكرون أبا بكر وعمر بغير الذي هما له أهل من الإسلام ... وذكر حديث خطبة علي ــ رضي الله عنه ــ وكلامه في أبي بكر وعمر ــ رضي الله عنهما ـ وقوله في آخره: **ألا ولن يبلغني عن أحد يفضلني عليهما إلا جلدته حد المفترى**.

وقال الخطيب: قال أبو عبد الله البوشنجي هذا الحديث الذي سقناه وروينا من الأخبار الثابتة؛ لأمانة حماله، وثقة رجاله، وإتقان آثريه، وشهرتهم بالعلم في كل عصر من أعصارهم إلى حيث بلغ من نقله إلى الإمام الهادي علي بن أبي طالب ــ رضي الله عنه ـ حتى كأنك شاهد حول المنبر وعليٌّ فوقَه، وليس مما يدخل إسنادَه وهمٌ ولا ضعفٌ؛ لقول الراوي عن أبي الزعراء أو عن زيد بن وهب، لما لعله توهمه شكا فيه، وليس مثل هذا الشك يُوَهِّنُ الخبر، ولا يَضْعُفُ به الأثر؛ لأنه حكاه عن أحد الرجلين وكل منهما ثقة مأمون، وبالعلم مشهور؛ إنما لو كان الشك فيه أن يقول: عن أبي الزعراء أو عن غيره. كان الوهن يدخله؛ إذ لا يُعْلَمُ الغير من هو. فأما إذا صرح الراوي وأفصح بالناقلين أنه عن أحدهما؛ فليس هذا بموضع ارتياب. انتهى.

وقد أورد القاضي عبد الجبار حديث سويد بلا إسناد بنحو لفظ الخطيب، ثم قال: فإن قالوا: لا نصدق بهذا. قلنا: العجب أنكم تصدقون قوله عليه السلام: «**من كنت مولاه فعلي مولاه**». ولا تصدقون بهذا ومجيئه أقوى من مجيء ذاك .. راجع كتابه: تثبيت دلائل النبوة ـ 2/ 546: 548. وكلام القاضي هنا فيه نظر فحديث الغدير عند بعض المحدثين من أهل السنة متواتر، ولعل كلام القاضي على ما وقع له من الطرق الضعيفة التي سبقت الإشارة إليها في تخريج الحديث، والله أعلم.

وفي طبقات المحدثين بأصبهان ــ 3/ 425 لأبي محمد الأنصاري عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان (ت369هـ). من طريق جرير بن عبد الحميد، عن عبد الملك بن عمير، عن سويد ابن غفلة قال: سمعت عليا يقول: بلغني أن أقواما يفضلونني على أبي بكر وعمر، ولو كنت تقدمت فيه لعاقبت، ولا إلا بعد التقدمة. ألا فمن أُتِيتُ به بعد هذا فعليه ما على المفتري. ألا إن خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر، ثم عمر، ولو شئت أخبركم بالثالث لفعلت.

ووجدت الحديث بطوله مفصلا عند أسلم بن سهل الرزاز الواسطي (ت292هـ): تاريخ واسط ـ ص 166: 168، وعند خيثمة بن سليمان القرشي (ت343هـ): من حديث خيثمة ـ ص 122: 124 من طريق الحسن بن عمارة، عن المنهال بن عمرو، عن سويد بن غفلة. ولكن الحسن ابن عمارة كذاب متروك الحديث كما في الجرح والتعديل ــ 3/ 27، والتقريب لابن حجر ـ ص 102.

وقد روي هذا الحديث من طرق في كتب السنة لا تبلغ رتبة إسناد أبي إسحاق الفزاري، وفيها الحسن كالذي أخرجه الإمام أحمد في فضائل الصحابة ــ 1/ 336، وابن أبي عاصم في السنة ــ 2/ 480 من طريق إبراهيم النخعي، عن علقمة بن قيس قال: سمعت عليا على المنبر، فضرب بيده على منبر الكوفة، يقول: بلغني أن قوما يفضلونني على أبي بكر وعمر، ولو كنت تقدمت في ذلك لعاقبت فيه، ولكني قبل التقدمة. من قال شيئا من هذا فهو مفتر عليه ما على المفتري. إن خيرة الناس رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ـ وبعد رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ أبو بكر، ثم عمر. وقد أحدثنا أحداثا يقضي الله فيها ما أحب. وعند الإمام أحمد زيادة: ثم قال: أحبب حبيبك هونا ما؛ عسى أن يكون بغيضك يوما ما، وأبغض بغيضك هونا ما؛ عسى أن يكون حبيبك يوما ما.

وقال الشيخ الألباني في تحقيقه لكتاب السنة: إسناده حسن، ورجاله ثقات على خلاف شهاب بن خراش من قبل حفظه، وقد رمز الذهبي لحديثه بالصحة وقال: صدوق مشهور له ما يستنكر. وقال الحافظ: صدوق يخطئ.

د ــ حديث الاثني عشر خليفة في كتب السنة:

الحديث أخرجه أبو الحسن علي بن الجعد (ت230هـ) في مسنده ــ ص 390 عن جابر بن سمرة ــ رضي الله عنهما ــ مرفوعا، وإحدى روايتيه بلفظ: «**يكون بعدي اثنا عشر خليفة كلهم من قريش**». قال: ثم رجعت إلى منزلي فقالوا: ثم يكون ماذا؟ قال: «**ثم يكون الهرج**». وهذه الرواية إسنادا ومتنا إحدى روايات الإمام أحمد بن حنبل (ت241هـ) في مسنده ــ 5/ 92. ومن رواياته عن جابر في المسند ــ 5/ 90 قال سمعت رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ يقول في حجة الوداع: «**لا يزال هذا الدين ظاهرا على من ناواه لا يضره مخالف ولا مفارق حتى يمضي من أمتي اثنا عشر أميرا كلهم من قريش**». قال: ثم خفيَ عليَّ قولُ رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم. قال: وكان أبي أقرب إلى راحلة رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ منى فقلت يا أبتاه ما الذي خفي علي من قول رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ؟ قال: يقول: «**كلهم من قريش**». قال: فأشهد على إفهام أبي إياي قال: «**كلهم من قريش**». وعنه ــ ص 93 قال: خطبنا رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ فقال: «**إن هذا الدين لا يزال عزيزا إلى اثني عشر خليفة**». وعنه ــ ص 93 وكرره ص 96 قال: خطبنا رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ بعرفات فقال: «**لا يزال هذا الأمر عزيزا منيعا ظاهرا على من ناواه حتى يملك اثنا عشر كلهم**». قال: فلم أفهم ما بعدُ. قال: فقلت لأبي: ما قال بعدما قال: «**كلهم**»؟ قال: «**كلهم من قريش**». وعنه ــ ص 97 قال: جئت أنا وأبي إلى النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ وهو يقول: «**لا يزال هذا الأمر صالحا حتى يكون اثنا عشر أميرا**». ثم قال كلمة لم أفهمها، فقلت لأبي: ما قال؟ قال: «**كلهم من قريش**». وعنه ــ ص 98: «**لا يزال هذا الأمر عزيزا منيعا يُنصرون على من ناوأهم عليه إلى اثني عشر خليفة**». ثم قال كلمة أصمنيها الناس فقلت لأبي: ما قال؟ قال: «**كلهم من قريش**». وعنه ــ ص 107: «**لا يزال هذا الأمر مؤاتيا أو مقاربا حتى يقوم اثنا عشر خليفة كلهم من قريش**».

وأخرجه الإمام أحمد في مسنده ــ 1/ 398، 409 عن مسروق قال: كنا جلوسا عند عبد الله [بن مسعود ــ رضي الله عنه ــ] وهو يُقرئنا القرآن، فقال رجل: يا أبا عبد الرحمن، هل سألتم رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ كم يملك هذه الأمة من خليفة؟ فقال عبد الله: ما سألني عنها أحد مذ قدمت العراق قبلك. ثم قال: نعم، ولقد سألنا رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ فقال: «**اثنا عشر كعدة نقباء بني إسرائيل**». وهذه الرواية في إسنادها كلام .. قال الهيثمي في مجمع الزوائد ــ 5/ 190 بعد إيراده هذه الرواية للحديث: «رواه أحمد وأبو يعلى والبزار، وفيه مجالد بن سعيد وثقه النسائي وضعفه الجمهور، وبقية رجاله ثقات». وقد حَسَّنَه الحافظ ابن حجر في فتح الباري ــ 13/ 212. وفي البداية والنهاية ــ 6/ 249 ذكر الحافظ ابن كثير هذه الرواية ثم قال: «وقد روي مثل هذا الحديث عن عبد الله بن عمر، وحذيفة، وابن عباس، وكعب الأحبار من قولهم». يعني موقوفا غير مرفوع.

والحديث من طريق جابر بن سمرة ــ رضي الله عنهما ــ **متفق عليه**: أخرجه الإمام البخاري في صحيحه ــ 6/ 2640 (كتاب الأحكام ــ باب الاستخلاف) بإسناده عن عبد الملك سمعت جابر بن سمرة قال سمعت النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ يقول: «**يكون اثنا عشر أميرا**». فقال كلمة لم أسمعها فقال أبي إنه قال: «**كلهم من قريش**». وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه من طرق ــ 3/ 1452: 1454 (كتاب الإمارة ــ باب الناس تبع لقريش، والخلافة في قريش). ومن ألفاظ الحديث عنده: «**إن هذا الأمر لا**

ينقضي حتى يمضي فيهم اثنا عشر خليفة». قال [جابر بن سمرة]: ثم تكلم بكلام خفي علي. قال: فقلت لأبي: ما قال؟ قال: «**كلهم من قريش»**. ومنها: «**لا يزال أمر الناس ماضيا ما وليهم اثنا عشر رجلا»**. ومنها: «**لا يزال الإسلام عزيزا إلى اثني عشر خليفة»**. ومنها: «**لا يزال هذا الدين عزيزا منيعا إلى اثني عشر خليفة»**. ومنها: سمعت رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ يوم جمعة عشية رجم الأسلمي يقول «**لا يزال الدين قائما حتى تقوم الساعة أو يكون عليكم اثنا عشر خليفة كلهم من قريش»**.

وأخرجه أبو داود في سننه ـ 4/ 106 عن جابر قال سمعت رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ـ يقول: «**لا يزال هذا الدين قائما حتى يكون عليكم اثنا عشر خليفة كلهم تجتمع عليه الأمة»**. فسمعت كلاما من النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ لم أفهمه قلت لأبي: ما يقول؟ قال: «**كلهم من قريش»**. وقال الشيخ الألباني: صحيح دون قوله: «**تجتمع عليه الأمة»**. ثم أخرجه عن جابر، وزاد فيه: فلما رجع إلى منزله أتته قريش فقالوا: ثم يكون ماذا؟ قال: «**ثم يكون الهرج»**. وقال الشيخ الألباني: صحيح دون قوله: فلما رجع ...

وأخرجه الترمذي في جامعه ـ 4/ 501 عن جابر بن سمرة قال: قال رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ـ: «**يكون من بعدي اثنا عشر أميرا»**. قال: ثم تكلم بشيء لم أفهمه فسألت الذي يليني فقال: قال: «**كلهم من قريش»**. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح ...، وفي الباب عن ابن مسعود، وعبد الله بن عمرو. انتهى. وقد مر بنا حديث ابن مسعود من مسند الإمام أحمد، وأما حديث عبد الله بن عمرو؛ فقد قال المباركفوري في تحفة الأحوذي ـ 6/ 394: «أخرجه الطبراني عنه مرفوعا: «**إذا ملك اثنا عشر من بني كعب بن لؤي كان النقف والنقاف»**. قال الحافظ والنقف ظهر لي أنه بفتح النون وسكون القاف وهو كسر الهامة عن الدماغ والنقاف بوزن فعال منه وكني بذلك عن القتل والقتال. ويؤيده قوله في بعض طرق جابر بن سمرة: «**ثم يكون الهرج»**.

وفي كتاب الفتن لنعيم بن حماد (288هـ) ـ 1/ 95: 97 في باب: عدة ما يذكر من الخلفاء بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذه الأمة حديث مسروق عن عبد الله بن مسعود ـ رضى الله عنه ـ قال: قال رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ـ: «**يكون بعدي من الخلفاء عدة نقباء موسى»**. وحديث الشعبي عن جابر بن سمرة ــ رضى الله عنه ــ قال: قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ: «**لا يزال هذا الأمر عزيزا إلى اثني عشر خليفة كلهم من قريش»**. وحديث أبي الطفيل قال: أخذ عبد الله بن عمرو بيدي فقال: يا عامر بن واثلة اثنا عشر خليفة من كعب بن لؤي ثم النقف والنقاف. لن يجتمع أمر الناس على إمام حتى تقوم الساعة. وحديث طلحة بن عبد الله بن عوف قال: سمعت عبد الله بن عمرو ــ رضي الله عنهما ــ يقول ونحن عنده نفر من قريش: كلنا من بني كعب بن لؤي؟ فقال: سيكون منكم يا بني كعب اثنا عشر خليفة. وحديث سعيد بن جبير عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ أنهم ذكروا عنده اثنا عشر خليفة ثم الأمير. فقال ابن عباس: والله إن منا بعد ذلك السفاح والمنصور والمهدي يدفعها إلى عيسى بن مريم. وحديث خالد بن أبي عمران، عن حذيفة بن اليمان ـ رضي الله عنه ـ قال: يكون بعد عثمان ــ رضي الله عنه ـ اثنا عشر ملكا من بني أمية. قيل له: خلفاء؟ قال: بل ملوك. وفيه عن سرج اليرموكي قال: أجد في التوراة أن هذه الأمة اثنا عشر رِبِّيًا أحدهم نبيهم، فإذا وفت العدة طغوا وبغوا ووقع بأسهم بينهم. وفيه عن كعب قال: إن الله ـ تعالى ـ وهب لإسماعيل ــ عليه السلام ــ من صلبه اثني عشر قيما أفضلهم وأخيرهم أبو بكر وعمر وعثمان ــ

رضي الله عنهم. وفيه أن كعبا سئل عن عدة ملوك هذه الأمة، فقال: أجد في التوراة اثني عشر ربيا.

أقول: الله أعلم بمراده ومراد رسوله ــ صلى الله عليه وآله وسلم ــ في حديث الاثني عشر خليفة أو أميرا. وإن أكثر وجوه تفسيره المذكورة في الشروح السنية لا يكاد أحدها يخلو من معارضة في الرواية، أو الدراية بكونه مجرد احتمال غير قاطع، أو بكونه غير مقبول عقلا لعَدِّه بعضَ ملوك الجور ومغتصبي السلطان بغير حق في مقام خلافة الرسول ــ صلى الله عليه وآله وسلم ــ بدعوى تسلطهم على كل الأمة وانقيادها لبيعتهم؛ اعتمادا على رواية لأبي داود في سننه ــ 4/ 106 «**كلهم تجتمع عليه الأمة**»، ومثل هذا الرأي يلزم معه خروج عليِّ بنِ أبي طالب وابنِهِ الحسن اللذين لم يبايعهما أهل الشام بكمالهم كما قال الحافظ ابن كثير، على حين أنه يُدخِلُ عبدَ الملك بنَ مروان وأبناءه ومن بعدهم يزيد بن الوليد!! ولقد جمع الحافظ ابن حجر طائفة من هذه الآراء وبَيَّنَ بعض وجوه الاعتراض عليها في فتح الباري ــ 211: 215 ومنها احتمال أن بعضهم قد ملك وسيملك سائرهم قبل يوم القيامة، وهو الرأي الذي حكاه القاضي عياض فيما يحتمله لفظ الحديث كما في شرح النووي على صحيح مسلم ــ 12/ 202، وقطع به شيخ الإسلام ابن تيمية كما نقل الحافظ ابن كثير ورجحه عند نفسه في البداية والنهاية ــ 6/ 250.

وقد نقل الحافظ ابن حجر عن بعض قدامى شُرَّاح صحيح البخاري أنه قال: لم ألق أحدا يقطع في هذا الحديث يعني بشيء معين، فقوم قالوا: يكونون بتوالي إمارتهم، وقوم قالوا: يكونون في زمن واحد كلهم يدعي الإمارة. قال: والذي يغلب على الظن أنه ــ عليه الصلاة والسلام ــ أخبر بأعاجيب تكون بعده من الفتن حتى يفترق الناس في وقت واحد على اثنى عشر أميرا. انتهى. ونقل الحافظ عن ابن الجوزي من كتابه «**كشف المشكل**» أنه قال: قد أطلت البحث عن معنى هذا الحديث وتطلبت مظانه وسألت عنه، فلم أقع على المقصود به؛ لأن ألفاظه مختلفة، ولا أشك أن التخليط فيها من الرواة. انتهى. ثم صرح الحافظ برأي هو في البعد عن الصواب أعجب مما ترك؛ فعَدَّ الراشدين الأربعة ــ رضي الله عنهم ــ، ثم معاوية وابنه يزيد، ثم عبد الملك بن مروان وأبناءه الأربعة وبينهم أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز، ثم الوليد بن يزيد بن عبد الملك .. قال: واجتمع الناس عليه لما مات عمه هشام فولي نحو أربع سنين، ثم قاموا عليه فقتلوه وانتشرت الفتن وتغيرت الأحوال من يومئذ ولم يتفق أن يجتمع الناس على خليفة بعد ذلك. انتهى. وبغض النظر عما في هؤلاء من ملوك جور غصبوا ولاية الأمر بغير شورى؛ فهؤلاء الذين عدهم الحافظ ثلاثة عشر أميرا!! وهذا الرأي الذي اختاره الحافظ عبارة عن تفصيل منه لكلام البيهقي على روايات أبي داود كما نقله ابن كثير وبالغ في نقده وبيان فساده في البداية والنهاية ــ 6/ 249؛ حيث قال: «فهذا الذي سلكه البيهقي وقد وافقه عليه جماعة من أن المراد بالخلفاء الاثني عشر المذكورين في هذا الحديث هم المتتابعون إلى زمن الوليد بن يزيد بن عبد الملك الفاسق الذي قدمنا الحديث فيه بالذم والوعيد، فإنه مسلك فيه نظر ...».

وأيما كان الأمر فإنه على وجه اليقين ليس للشيعة الاثنا عشرية في روايات الحديث عند أهل السنة حجة يثبت بها مذهبهم في الإمامة ؛ لوجوه منها: أنه لم يل أمر المسلمين ولم يملك على وجه الخلافة من الاثني عشر إماما عندهم إلا سيدنا عليٌّ وابنُه الحسن ـ عليهما السلام. ولا يقال هنا إن المقصود الخلافة بالاستحقاق لا بالسلطة الظاهرية؛ لأن أمر عزة الدين وبقائه حصينا منيعا ماضيا إنما يُرتَهَنُ بهذه السلطة الظاهرة، التي تعقد ألوية الجهاد، وتنفذ الأوامر في الأغوار والأنجاد؛ فتنشر الدين وتحفظ حقوق العباد.

وأكثر الأئمة عندهم محاصرون مضيق عليهم، مع اعتقادهم أن الثاني عشر إنما غاب كل هذه الغيبة الطويلة فرارا من طلب السلطان وتعقبه له واغتصابه حقه. ولو كانت الخلافة المعنية هنا هي ما يكون بالاستحقاق والنص لحفظ التشريع الديني؛ فعلام يخالف الشيعة غيرهم من المسلمين الذين يسلمون لأئمة آل البيت بالفضل والعلم؟ ولماذا يتهمون من نالوا سلطان الأمة باغتصاب حق الأئمة فيه؟!

والثاني: أن ظاهر هذه الروايات دال على قسمة الزمان بعد النبي ــ صلى الله عليه وآله وسلم ــ فيما يتعلق بأحوال الأمة والدين إلى نوعين: نوع يستقيم فيه أمر الدين طوال مدة ولاية الخلفاء الاثني عشر، ونوع يكون خلاف ذلك. والزمان بعد النبي ــ صلى الله عليه وآله وسلم ــ عند الشيعة الاثنا عشرية هو زمان أئمتهم إلى الشروع في إظهار العلامات الكبرى للقيامة؛ فإذا ارتفعت حجة الله من الأرض بموت آخر الأئمة ساخت وقضي الأمر.

والثالث: أن هذه الروايات تنسب الأئمة إلى قريش عامة، لا إلى آل محمد ــ صلى الله عليه وآله وسلم ــ خاصة، وهذه النسبة جاءت للبيان والتمييز؛ فلو كانوا هم أئمة الاثنا عشرية لوجب التخصيص ورفع الإيهام .. راجع أصل هذه الوجوه في كلام العلامة حسن بن أحمد عاكش الذي نقله الشيخ صديق بن حسن القنوجي في كتابه: السراج الوهاج من كشف مطالب مسلم بن الحجاج ــ 7/ 247: 249. وقارن ذلك بكلام آية الله جعفر السبحاني: بحوث في الملل والنحل ــ 6/ 65، 66.

ثبت المصادر والمراجع[1]

ـ **أحوال الرجال**: للإمام إبراهيم بن يعقوب (أبو إسحاق الجوزجاني تـ259هـ). تحقيق صبحي البدري السامرائي. ط1، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، لبنان 1405هـ.

ـ **أصل الشيعة وأصولها:** للشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء. من منشورات مكتبة الشريف الرضي ـ قم، إيران 1413هـ. وهي مصورة عن طبعة المكتبة الحيدرية ـ النجف الأشرف، العراق 1385هـ ـ 1965م.

ـ **افتراق الأمة**: لمحمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (تـ 1182هـ). تحقيق سعد بن عبد الله بن سعيد السعدان. ط1، دار العاصمة ـ الرياض، السعودية 1415هـ.

ـ **الأحاديث المختارة:** لأبي عبد الله محمد بن عبد الواحد بن أحمد (أبو عبد الله الحنبلي المقدسي تـ 643هـ). تحقيق عبد الملك بن عبد الله بن دهيش. ط1، مكتبة النهضة الحديثة ـ مكة المكرمة، السعودية 1410هـ (عشرة أجزاء).

ـ **الإسلام والشيعة الإمامية في أساسها التاريخي وكيانها الاعتقادي**. لمحمود الشهابي الخوراساني من منشورات جامعة طهران برقم 1614. إيران (ب ـ ت).

ـ **الإصابة**: للحافظ أحمد بن علي بن حجر (أبو الفضل العسقلاني تـ 852هـ). تحقيق علي محمد البجاوي. ط1، دار الجيل ـ بيروت، لبنان 1394هـ (ثمانية عشر جزءا).

ـ **الأصول من الكافي:** لأبي جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازي (تـ328هـ). تحقيق علي أكبر الغفاري. ط3، دار الكتب الإسلامية ـ طهران، إيران 1388هـ.

ـ **الاقتصاد الهادي إلى طريق الرشاد**: لشيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن بن علي ابن الحسن الطوسي (تـ460هـ). منشورات مكتبة جامع جهلستون بطهران. طبع مطبعة الخيام ـ قم، إيران 1400هـ.

ـ **الإيضاح:** للفضل بن شاذان النيسابوري (تـ260هـ). تحقيق السيد جلال الدين الحسيني الأورموي. ط جامعة طهران، إيران 1363هـ.

ـ **البداية والنهاية:** للحافظ إسماعيل بن عمر بن كثير (أبو الفداء الدمشقي تـ 774هـ). ط مكتبة المعارف ـ بيروت، لبنان (أربعة عشر جزءا).

ـ **البيعة في الفكر السياسي الإسلامي:** للدكتور محمود الخالدي. ط1، مكتبة الرسالة الحديثة ـ عمان، الأردن 1405هـ ـ 1985م.

ـ **التاريخ الصغير**: للإمام محمد بن إسماعيل بن إبراهيم (أبو عبد الله البخاري الجعفي تـ 256هـ). تحقيق محمود إبراهيم زايد. ط1، دار الوعي ـ حلب، سوريا؛ ومكتبة دار التراث ـ القاهرة، مصر 1397هـ ـ 1977م (جزآن).

ـ **التاريخ الكبير**: للإمام محمد بن إسماعيل بن إبراهيم (أبو عبد الله البخاري الجعفي تـ 256هـ). تحقيق السيد هاشم الندوي. ط دار الفكر ـ بيروت، لبنان (ثمانية أجزاء).

ـ **التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية من الهالكين:** لأبي المظفر طاهر بن محمد الإسفراييني (تـ471هـ). تحقيق الشيخ محمد زاهد الكوثري. مكتبة الخانجي بالقاهرة، ومكتبة المثنى ببغداد 1374هـ ـ 1955م.

[1] – يلاحظ أن الحاسوب قد رتب الكتب ترتيبا تصاعديا يعتبر حرفي الألف واللام في بداية أسماء الكتب.

ـ **التدوين في أخبار قزوين**: للقزويني عبد الكريم بن محمد الرافعي. تحقيق عزيز الله العطاردي. ط دار الكتب العلمية ـ بيروت، لبنان 1987م (أربعة أجزاء).
ـ **التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع**: لأبي الحسين محمد بن أحمد بن عبد الرحمن الملطي (تـ377هـ). تحقيق الشيخ محمد زاهد الكوثري. ط المكتبة الأزهرية للتراث ــ القاهرة، مصر 1413هـ ـ 1993م.
ـ **الثقات**: للإمام محمد بن حبان بن أحمد (أبو حاتم التميمي البستي تـ 354هـ). تحقيق السيد شرف الدين أحمد. ط1، دار الفكر ــ بيروت، لبنان 1395هـ ــ 1975م (تسعة أجزاء).
ـ **الجرح والتعديل**: للإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس (أبو محمد الرازي التميمي تـ 327هـ). ط1، دار إحياء التراث العربي ــ بيروت، لبنان 1371هـ ــ 1952م (تسعة مجلدات).
ـ **الرسائل العشر**: لشيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي (تـ460هـ). ط2، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم. إيران 1414هـ.
ـ **الرياض النضرة في مناقب العشرة**: لأبي جعفر أحمد بن عبد الله بن محمد الطبري (ت694هـ). تحقيق عيسى عبد الله محمد مانع الحميري. ط1، دار الغرب الإسلامي ــ بيروت، لبنان 1996م.
ـ **السراج الوهاج من كشف مطالب مسلم بن الحجاج** للشيخ صديق بن حسن القنوجي. تحقيق عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، وعبد التواب هيكل. ط دار إحياء التراث الإسلامي ـ الدوحة، قطر 1988م.
ـ **السنة**: لابن أبي عاصم عمرو بن الضحاك الشيباني (تـ 287هـ). تحقيق الشيخ محمد ناصر الدين الألباني. ط1، المكتب الإسلامي ـ بيروت، لبنان 1400هـ (جزآن).
ـ **السنن الكبرى**: للإمام أحمد بن شعيب (أبو عبد الرحمن النسائي تـ 303هـ). تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري، وسيد كسروي حسن. ط1، دار الكتب العلمية ــ بيروت، لبنان 1411هـ ـ 1991م (ستة أجزاء).
ـ **السنن الكبرى**: للإمام الحافظ أحمد بن الحسين بن علي (أبو بكر البيهقي تـ 458هـ). تحقيق عبد القادر عطا. ط مكتبة دار الباز ـ مكة المكرمة، السعودية 1414هـ ــ 1984م (عشرة أجزاء).
ـ **السيرة النبوية**: لمحمد بن عبد الملك بن هشام. تحقيق مصطفى السقا بالاشتراك. ط2، شركة مكتبة ومطبعة مصطفىالبابي الحلبي وأولاده بمصر 1375هـ ـ 1955م.
ــ **الشافي في الإمامة**: للشريف المرتضى أبي القاسم علي بن الحسين بن موسى (تـ436هـ). تحقيق السيد عبد الزهراء الحسيني الخطيب. مراجعة السيد فاضل الميلاني. نشر مؤسسة الإمام الصادق بطهران. ط2، مؤسسة إسماعيليان ـ قم، إيران 1410هـ.
ــ **الشيعة الاثنا عشرية في الإسلام الإيراني .. جوانب روحية وفلسفية**: للمستشرق هنري كوربان. ترجمة الدكتور ذوقان قرقوط. ط1، مكتبة مدبولي ــ القاهرة، مصر 1413هـ ـ 1993م.
ــ **الشيعة والتشيع**: للشيخ إحسان إلهي ظهير. ط2، إدارة ترجمان السنة ــ لاهور، باكستان 1404هـ ـ 1984م.
ــ **الشيعة والسنة**: للشيخ إحسان إلهي ظهير. ط22، إدارة ترجمان السنة ــ لاهور، باكستان 1404هـ ـ 1983م.

ـ **الشيعة والقرآن:** للشيخ إحسان إلهي ظهير. ط3، إدارة ترجمان السنة ـ لاهور، باكستان 1403هـ ـ 1983م.
ـ **الشيعة وأهل البيت:** للشيخ إحسان إلهي ظهير. ط2، إدارة ترجمان السنة ـ لاهور، باكستان 1403هـ ـ 1983م.
ـ **الشيعة:** لآية الله محمد حسين الطباطبائي (نص الحوار مع المستشرق كوربان). ترجمة جواد علي كسار. ط2، مؤسسة أم القرى للتحقيق والنشر ـ بيروت، لبنان 1418هـ.
ـ **الصلة بين التصوف والتشيع:** للدكتور مصطفى كامل الشيبي. ط2، دار المعارف ـ القاهرة، مصر 1969م.
ـ **الصواعق المحرقة في الرد على أهل البدع والزندقة**: للمحدث أحمد بن حجر الهيتمي (ت974هـ). تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف. ط2، مكتبة القاهرة، بمصر 1385هـ ـ 1965م.
ـ **الضعفاء الصغير**: للإمام محمد بن إسماعيل بن إبراهيم (أبو عبد الله البخاري الجعفي تـ 256هـ). تحقيق محمود إبراهيم زايد. ط1، دار الوعي ـ حلب، سوريا 1396هـ.
ـ **الضعفاء الكبير**: للإمام محمد بن عمر بن موسى (أبو جعفر العقيلي تـ 322هـ). تحقيق الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي. ط1، دار الكتب العلمية ـ بيروت، لبنان 1404هـ ـ 1984م (أربعة أجزاء).
ـ **الضعفاء والمتروكين**: للإمام أحمد بن شعيب (أبو عبد الرحمن النسائي تـ 303هـ). تحقيق محمود إبراهيم زايد. ط1، دار الوعي ـ حلب، سوريا 1369هـ.
ـ **الضعفاء والمتروكين**: للإمام الحافظ عبد الرحمن بن علي (ابن الجوزي تـ 597هـ). تحقيق عبد الله القاضي. ط1، دار الكتب العلمية ـ بيروت، لبنان 1406 (جزآن).
ـ **العقيدة الإسلامية على ضوء مدرسة أهل البيت**: لآية الله جعفر سبحاني. نقله إلى العربية جعفر الهادي. نشر مؤسسة الإمام الصادق. ط1، مطبعة اعتماد ـ قم، إيران 1419هـ.
ـ **العلل المتناهية**: للإمام الحافظ عبد الرحمن بن علي (ابن الجوزي تـ 597هـ). تحقيق خليل الميس. ط1، دار الكتب العلمية ـ بيروت، لبنان 1403هـ (جزآن).
ـ **العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم**: للإمام محمد بن إبراهيم (أبو عبد الله بن الوزير اليماني تـ 840هـ). تحقيق شعيب الأرناؤوط. ط1 مؤسسة الرسالة ـ بيروت 1412هـ ـ 1992م (ثلاثة أجزاء).
ـ **الغيبة:** لابن أبي زينب محمد بن إبراهيم النعماني. تحقيق علي أكبر الغفاري. طبعة مكتبة الصدوق. طهران ـ إيران (ب ـ ت).
ـ **الغيبة:** لشيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن بن علي ابن الحسن الطوسي (تـ460هـ).. تحقيق الشيخ عبد الله الطهراني، والشيخ علي أحمد ناصح. نشر مؤسسة المعارف الإسلامية بقم. ط2، طبع مطبعة بهمن ـ قم، إيران 1417هـ.
ـ **الفردوس بمأثور الخطاب**: للإمام شيرويه بن شهردار (أبو شجاع الديلمي تـ 509هـ). تحقيق السعيد بن بسيوني زغلول. ط1، دار الكتب العلمية ـ بيروت، لبنان 1986م.
ـ **الفرق بين الفرق:** لعبد القاهر بن طاهر البغدادي (تـ423هـ). تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. دار المعرفة للطباعة والنشر ـ بيروت، لبنان (ب ـ ت).
ـ **الفصل في الملل والأهواء والنحل:** للإمام علي بن أحمد بن سعيد ابن حزم الظاهري القرطبي (تـ456هـ). ط مكتبة السلام العالمية ـ القاهرة، مصر (ب ـ ت).

ـ **الفكر الكلامي الاثنا عشري خلال القرن الخامس الهجري .. دراسة مقارنة بآراء أهل السنة**: لمصعب الخير إدريس. رسالة دكتوراه بمكتبة كلية دار العلوم 2005م.
ـ **الفهرست:** لشيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن بن علي ابن الحسن الطوسي (تـ460هـ).. تحقيق ونشر مؤسسة نشر الفقاهة. ط1، مؤسسة النشر الإسلامي ــ قم، إيران 1417هـ.
ـ **الفهرست:** لمحمد بن إسحاق النديم. تحقيق رضا تجدد. طهران، إيران 1971م.
ـ **القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد**: للحافظ أحمد بن علي بن حجر (أبو الفضل العسقلاني تـ 852هـ). ط1، مكتبة ابن تيمية ـ القاهرة، مصر 1401هـ.
ـ **الكاشف عمن له رواية في الكتب الستة**: للحافظ محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (شمس الدين الذهبي تـ 748هـ). تحقيق محمد عوامة. ط1، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ودار علو ـ جدة، السعودية 1419هـ ـ 1992م (جزآن).
ـ **الكامل في ضعفاء الرجال**: للإمام عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد (أبو أحمد الجرجاني تـ 365هـ). تحقيق يحيى مختار غزاوي. ط3، دار الفكر ــ بيروت، لبنان 1409هـ ـ 1988م (سبعة أجزاء).
ـ **الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث**: للحافظ إبراهيم بن محمد بن سبط ابن العجمي (أبو الوفا الحلبي الطرابلسي تـ 841هـ). تحقيق صبحي السامرائي. ط1، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية ـ بيروت، لبنان 1407هـ ـ 1987م.
ـ **الكنى والأسماء**: للإمام مسلم بن الحجاج (أبو الحسين القشيري النيسابوري تـ 261هـ). تحقيق عبد الرحيم محمد أحمد القشقري. ط1، الجامعة الإسلامية ــ المدينة المنورة، السعودية 1404هـ (جزآن).
ـ **المدخل إلى الصحيح**: للحافظ محمد بن عبد الله بن حمدويه (أبو عبد الله الحاكم النيسابوري تـ 405هـ). تحقيق الدكتور هادي ربيع عمير المدخلي. ط1، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، لبنان 1404هـ.
ـ **المستدرك على الصحيحين**: للحافظ محمد بن عبد الله بن حمدويه (أبو عبد الله الحاكم النيسابوري تـ 405هـ). تحقيق مصطفى عبد القادر عطا. ط1، دار الكتب العلمية ــ بيروت، لبنان 1411هـ ـ 1990م (أربعة أجزاء).
ـ **المسترشد في إمامة أمير المؤمنين:** لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري الشيعي (تـ400هـ). تحقيق الشيخ أحمد المحمودي. نشر مؤسسة الثقافة الإسلامية. ط1، مطبعة سلمان الفارسي ـ قم، إيران 1415هـ.
ـ **المعجم الأوسط**: للحافظ سليمان بن أحمد بن أيوب (أبو القاسم الطبراني تـ 360هـ). تحقيق طارق بن عوض الله محمد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني. ط دار الحرمين ــ القاهرة، مصر 1415هـ (عشرة أجزاء).
ـ **المعجم الصغير**: لأبي القاسم الطبراني. تحقيق محمد شكور محمود. ط1، المكتب الإسلامي ـ بيروت، لبنان؛ ودار عمار ـ عمان، الأردن 1405هـ ـ 1985م (جزآن).
ـ **المعجم الكبير**: لأبي القاسم الطبراني. تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي. ط2، مكتبة العلوم والحكم ـ الموصل، العراق 1404هـ ـ 1983م (عشرون جزءا).
ـ **المغني في أبواب التوحيد والعدل:** لقاضي القضاة أبي الحسن عبد الجبار بن أحمد (تـ415هـ). طبعة مصورة عن أصل نشرة المؤسسة المصرية العامة للتأليف ــ الدار المصرية للتأليف والترجمة ـ القاهرة، مصر.

ـ **المغني في الضعفاء** : للحافظ محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (شمس الدين الذهبي تـ 748هـ). تحقيق نور الدين عتر. ضمن موسوعة المكتبة الألفية للسنة النبوية إصدار مركز التراث لأعمال الحاسب الآلي ـ عمان، الأردن 1419هـ ـ 1999م.
ـ **المقالات والفرق**: لسعد بن عبد الله الأشعري القمي (ت 299 أو 301هـ). تحقيق الدكتور محمد جواد مشكور. ط2، مركز انتشارات علمي وفرهنگي إيران 1360هـ ش.
ـ **الواقفية .. دراسة تحليلية**: لرياض محمد حبيب الناصري. نشر المؤتمر العالمي للإمام الرضا عليه السلام بمشهد. ط1، مطبعة مهر ـ قم، إيران 1409هـ.
ـ **بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار**: للعلامة محمد باقر المجلسي (تـ1110هـ). ط2، مؤسسة الوفاء ـ بيروت، لبنان 1403هـ ـ 1983م.
ـ **بحوث في الملل والنحل**: لآية الله جعفر سبحاني. من الجزء الأول إلى السادس. طبع ونشر مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، إيران 1416، 1417هـ. والجزآن السابع والثامن نشر مؤسسة الإمام الصادق ط1، مطبعة اعتماد ـ قم، إيران 1416، 1418هـ.
ـ **بصائر الدرجات الكبرى:** لأبي جعفر محمد بن حسن بن فروخ الصفار (تـ290هـ). تحقيق الحاج ميرزا محسن. ط2، مؤسسة العلمي ـ طهران، إيران 1374هـ.
ـ **تاريخ الطبري** (تاريخ الأمم والملوك): للإمام محمد بن جرير بن يزيد بن خالد (أبو جعفر الطبري تـ 310هـ). ط1، دار الكتب العلمية ـ بيروت، لبنان 1407هـ.
ـ **تاريخ بغداد:** للحافظ أحمد بن علي (أبو بكر الخطيب البغدادي تـ 463هـ). ط دار الكتب العلمية ـ بيروت، لبنان (أربعة عشر جزءا).
ـ **تاريخ دمشق** (تاريخ مدينة دمشق وأخبارها ومن حلَّها أو وردها): للحافظ علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر (أبو القاسم الدمشقي تـ 571هـ). والكتاب سبعون جزءا يتضمنها برنامج تاريخ دمشق. الإصدار الأول، إعداد شركة الخطيب للإنتاج والتسويق، بإشراف علمي من مركز التراث لأعمال الحاسب الآلي ـ عمان، الأردن 1998م.
ـ **تاريخ واسط**: للإمام أسلم بن سهل الرزاز الواسطي (تـ 292هـ). تحقيق كوركيس عواد. ط1، عالم الكتب ـ بيروت، لبنان 1406هـ.
ـ **تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام:** لآية الله حسن الصدر. منشورات الأعلمي ـ طهران، إيران (ب ـ ت).
ـ **تثبيت دلائل النبوة:** لقاضي القضاة المعتزلي أبي الحسن عبد الجبار بن أحمد الهمداني (تـ415هـ).. تحقيق الدكتور عبد الكريم عثمان. ط دار العربية للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت، لبنان (ب ـ ت).
ـ **تحفة الأحوذي**: للشيخ محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم (أبو العلا المباركفوري تـ 1353هـ). ط دار الكتب العلمية ـ بيروت، لبنان (عشرة أجزاء).
ـ **تطور مفهوم الوحدة الإلهية بين المتكلمين والصوفية حتى نهاية القرن الخامس الهجري**: لمصعب الخير إدريس. رسالة ماجستير بمكتبة كلية دار العلوم 1997م.
ـ **تفسير الطبري** (جامع البيان عن تأويل آي القرآن): للإمام محمد بن جرير بن يزيد ابن خالد (أبو جعفر الطبري تـ 310هـ). ط دار الفكر ـ بيروت، لبنان 1405هـ (ثلاثون جزءا).
ـ **تفسير القرآن العظيم**: للحافظ إسماعيل بن عمر بن كثير (أبو الفداء الدمشقي تـ 774هـ). ط دار الفكر ـ بيروت، لبنان 1405هـ (أربعة أجزاء).

ـ **تقريب التهذيب**: للحافظ أحمد بن علي بن حجر (أبو الفضل العسقلاني تـ 852هـ). بعناية عادل مرشد. ط1، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، لبنان 1416هـ ـ 1996م.
ـ **تقريب المعارف في الكلام:** لتقي الدين أبي الصلاح الحلبي (تـ447هـ). تحقيق الشيخ رضا الأستاذي. مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، إيران 1404هـ.
ـ **تمهيد الأصول في علم الكلام:** لشيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن بن علي بن الحسن الطوسي (تـ460هـ). تصحيح الدكتور عبد المحسن مشكوة الديني. نشر جامعة طهران برقم 1835، إيران 1362هـ.
ـ **تنزيه الأنبياء**: للشريف المرتضى أبي القاسم علي بن الحسين بن موسى (تـ436هـ). نشر انتشارات الشريف الرضي. ط1، مطبعة أمير ـ قم، إيران 1376هـ.
ـ **تهذيب التهذيب**: للحافظ أحمد بن علي بن حجر (أبو الفضل العسقلاني تـ 852هـ). ط1، دار الفكر ـ بيروت، لبنان 1404هـ ـ 1984م (أربعة عشر جزءا).
ـ **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: للحافظ جمال الدين يوسف بن الزكي عبد الرحمن (أبو الحجاج المزي المتوفى 742هـ). تحقيق الدكتور بشار عواد معروف. ط1، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، لبنان 1405هـ ـ 1985م (خمسة وثلاثون جزءا).
ـ **جامع الترمذي**: للإمام محمد بن عيسى (أبو عيسى الترمذي السلمي تـ 279هـ). تحقيق أحمد محمد شاكر، وآخرين. دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، لبنان (خمسة أجزاء).
ـ **حلية الأولياء**: للحافظ أحمد بن عبد الله (أبو نعيم الأصفهاني تـ 430هـ). ط4، دار الكتاب العربي ـ بيروت، لبنان 1405هـ (عشرة أجزاء).
ـ **خصائص الأئمة عليهم السلام:** للشريف الرضي أبي الحسن محمد بن الحسين بن موسى (تـ406هـ). تحقيق الدكتور محمد هادي الأميني. نشر مجمع البحوث الإسلامية. ط مؤسسة طبع ونشر الآستانة الرضوية المقدسة ـ مشهد، إيران 1406هـ.
ـ **دلائل الإمامة:** لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري الشيعي (تـ400هـ). ط3، منشورات الرضي ـ قم،إيران 1336هـ.
ـ **راحة العقل:** لداعي العراقين أحمد حميد الدين الكرماني (تـ411هـ). تحقيق الدكتور مصطفى غالب. ط2، دار الأندلس ـ بيروت، لبنان 1983م.
ـ **رسائل الشريف المرتضى** أبي القاسم علي بن الحسين بن موسى (تـ436هـ). قدم لها السيد أحمد الحسيني، وأعدها السيد مهدي الرجائي. نشر دار القرآن الكريم. ط مطبعة سيد الشهداء ـ قم، إيران 1405هـ.
ـ **رسائل ومقالات**: لآية الله جعفر سبحاني. نشر مؤسسة الإمام الصادق. ط1، مطبعة اعتماد ـ قم، إيران 1419هـ.
ـ **روضة الكافي:** لأبي جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازي (تـ328هـ). تحقيق علي أكبر الغفاري. ط دار الأضواء ـ بيروت، لبنان (ب ـ ت).
ـ **سؤالات البرذعي لأبي زرعة** عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد الرازي (ت264هـ). تحقيق الدكتور سعدي الهاشمي. ط2، دار الوفاء ـ المنصورة، مصر 1409هـ.
ـ **سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد:** لأبي عبد الله محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي (تـ413هـ). ط2، دار المفيد ـ بيروت، لبنان 1414هـ.
ـ **سنن ابن ماجه**: للإمام محمد بن يزيد بن ماجه (أبو عبد الله القزويني تـ 273هـ). تحقيق الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي. ط دار الفكر ـ بيروت، لبنان (جزآن).
ـ **سنن أبي داود**: للإمام سليمان بن الأشعث (أبو داود السجستاني الأزدي تـ 275هـ). تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد. ط دار الفكر ـ بيروت، لبنان (أربعة أجزاء).

ـ **سنن النسائي (المجتبى)**: للإمام أحمد بن شعيب (أبو عبد الرحمن النسائي تـ 303هـ). تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة. ط2، مكتب المطبوعات الإسلامية ــ حلب، سوريا 1406هـ ـ 1986م (ثمانية أجزاء).
ــ **شرح الأصول الخمسة:** لقاضي القضاة المعتزلي أبي الحسن عبد الجبار بن أحمد الهمداني (تـ415هـ). تعليق الإمام أحمد بن الحسين بن أبي هاشم (مانكديم). تحقيق الدكتور عبد الكريم عثمان. ط2، مكتبة وهبة ـ القاهرة، مصر 1988م.
ـ **شرح النووي على صحيح مسلم**. للإمام يحيى بن شرف بن مري (أبو زكريا النووي تـ 676هـ). ط2، دار إحياء التراث العربي ــ بيروت، لبنان 1412هـ ــ 1992م (ثمانية أجزاء).
ـ **شرح جمل العلم والعمل:** للشريف المرتضى أبي القاسم علي بن الحسين بن موسى (تـ436هـ). صححه وعلق عليه الشيخ يعقوب الجعفري المراغي. ط2، دار الأسوة للطباعة والنشر التابعة لمنظمة الأوقاف ـ طهران، إيران 1419هـ.
ـ **شعب الإيمان:** للإمام الحافظ أحمد بن الحسين بن علي (أبو بكر البيهقي تـ 458هـ). تحقيق محمد اليد بسيوني زغلول. ط1، دار الكتب العلمية ــ بيروت، لبنان 1410هـ (ثمانية أجزاء).
ـ **صحيح ابن حبان**: للإمام محمد بن حبان بن أحمد (أبو حاتم التميمي البستي تـ 354هـ). تحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط. ط2، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، لبنان 1414هـ ـ 1993م (ثمانية عشر جزءا).
ـ **صحيح البخاري**: للإمام محمد بن إسماعيل بن إبراهيم (أبو عبد الله البخاري الجعفي تـ 256هـ). تحقيق الدكتور مصطفى ديب البغا. ط3، دار ابن كثير ــ بيروت، لبنان 1407هـ ـ 1987م (ستة أجزاء).
ـ **صحيح مسلم**: للإمام مسلم بن الحجاج (أبو الحسين القشيري النيسابوري تـ 261هـ). تحقيق الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي. ط دار إحياء التراث ــ بيروت، لبنان (خمسة أجزاء).
ـ **طبقات المحدثين بأصبهان**: للإمام عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان (أبو محمد الأنصاري تـ 369هـ). تحقيق عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي. ط2، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، لبنان 1412هـ ـ 1992م (أربعة أجزاء).
ــ **عقيدة الشيعة** (كتاب عن تاريخ الإسلام في إيران والعراق) للدكتور دوايت م. رونلدس. تعريب: ع.م. ط2، مؤسسة المفيد ـ بيروت، لبنان 1410هـ ـ1990م.
ــ **فتح الباري شرح صحيح البخاري**: للحافظ أحمد بن علي بن حجر (أبو الفضل العسقلاني تـ 852هـ). ط دار المعرفة ـ بيروت، لبنان 1379هـ (ثلاثة عشر جزءا).
ــ **فضائل الصحابة:** للإمام أحمد بن حنبل (أبو عبد الله الشيباني تـ 241هـ). تحقيق الدكتور وصي الله عباس. ط1، مؤسسة الرسالة ــ بيروت، لبنان 1403هـ ــ 1983م (جزآن).
ـ **فلاسفة الشيعة .. حياتهم وآراؤهم:** لعبد الله نعمة. قدم له الشيخ محمد جواد مغنية. ط1، دار الكتاب الإسلامي ـ قم، إيران 1987م.
ــ **كتاب الفتن**: لنعيم بن حماد (أبو عبد الله المروزي تـ 288هـ). تحقيق سمير أمين الزهيري. ط1، مكتبة التوحيد ـ القاهرة، مصر 1412هـ (جزآن).

ـ **كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس**: للشيخ إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي (ت1162هـ). ط مؤسسة مناهل العرفان ببيروت، ومكتبة الغزالي بدمشق (جزآن).
ـ **كفاية الأثر في النص على الأئمة الاثني عشر:** لأبي القاسم علي بن محمد بن علي الخزاز القمي الرازي. تحقيق السيد عبد اللطيف الحسيني الكوه كمري الخوئي. نشر بَدَّار. ط مطبعة الخيام ـ قم، إيران 1401هـ.
ـ **كمال الدين وتمام النعمة:** للشيخ الصدوق أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي (تـ381هـ). تحقيق علي أكبر الغفاري. ط مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين ـ قم، إيران 1405هـ.
ـ **كنز الفوائد:** أبو الفتح محمد بن علي بن عثمان الكراجكي (تـ449هـ). تحقيق الشيخ عبد الله نعمة. نشر دار الذخائر. ط1، مطبعة أمير ـ قم، إيران 1410هـ.
ـ **لسان الميزان**: للحافظ أحمد بن علي بن حجر (أبو الفضل العسقلاني تـ 852هـ). ط، دار الفكر ـ بيروت، لبنان 1408هـ ـ 1988م (ثمانية أجزاء).
ـ **مجمع الزوائد**: للحافظ علي بن أبي بكر الهيثمي (تـ 807هـ). ط دار الريان للتراث ـ القاهرة، مصر؛ ودار الكتاب العربي ـ بيروت، لبنان 1407هـ (عشرة أجزاء).
ـ **مسند أبي يعلى**: للإمام أحمد بن علي بن المثنى (أبو يعلى الموصلي التميمي تـ 307هـ). تحقيق حسين سليم أسد. ط1، دار المأمون للتراث ـ دمشق، سوريا 1404هـ ـ 1984م (ثلاثة عشر جزءا).
ـ **مسند أحمد**: للإمام أحمد بن حنبل (أبو عبد الله الشيباني تـ 241هـ). ط مؤسسة قرطبة، مصر (ستة أجزاء).
ـ **مصباح الزجاجة**: لأحمد بن أبي بكر بن إسماعيل الكناني (ت840هـ). تحقيق محمد المنتقي الكشناوي. ط2، دار العربية ـ بيروت، لبنان 1403هـ.
ـ **مع الشيعة الإمامية في عقائدهم**: لآية الله جعفر سبحاني. ط1، معاونية شؤون التعليم والبحوث الإسلامية ـ إيران 1413هـ.
ـ **معالم التنزيل**: للإمام الحسين بن مسعود الفراء (أبو محمد البغوي تـ 516هـ). تحقيق خالد العك، ومروان سوار. ط دار المعرفة ـ بيروت، لبنان 1407هـ ـ 1987م (أربعة أجزاء).
ـ **معجم رجال الحديث:** لأبي القاسم بن علي أكبر الموسوي الخوئي. ط5، عام 1413هـ ـ 1992م.
ـ **معرفة الثقات**: للإمام أحمد بن عبد الله بن صالح (أبو الحسن العجلي ت261هـ). تحقيق عبد العليم عبد العظيم البستوي. ط1، مكتبة الدار ـ المدينة المنورة، السعودية 1405هـ ـ 1985م (جزآن).
ـ **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين:** للإمام أبي الحسن **علي بن إسماعيل** الأشعري (تـ324هـ). تحقيق الشيخ محيي الدين عبد الحميد. ط2، مكتبة النهضة المصرية ـ القاهرة، مصر 1969م.
ـ **مقالات الكوثري**. للشيخ محمد زاهد الكوثري ط1، ايجو كيشنل بريس ـ كراتشي، باكستان 1372هـ.
ـ **مقدمات الإمام الكوثري**: للشيخ محمد زاهد الكوثري . ط1، دار الثريا ـ دمشق، وبيروت 1418هـ ـ 1997م.

ـ **مقدمة ابن الصلاح**. للإمام الحافظ عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان (أبو عمرو الشهرزوري تـ 643هـ). تحقيق الدكتورة عائشة عبد الرحمن. ط دار المعارف ـ القاهرة، مصر.
ـ **من حديث خيثمة**: للإمام خيثمة بن سليمان القرشي (تـ 343هـ). تحقيق الدكتور عمر عبد السلام. ط1، دار الكتاب العربي ـ بيروت، لبنان 1400هـ ـ 1989م.
ـ **من هو المهدي (ع)؟**: لأبي طالب التجليل التبريزي. ط3، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، إيران 1417هـ.
ـ **منهاج السنة النبوية:** لشيخ الإسلام أبي العباس أحمد بن عبد الحيم بن تيمية (تـ728هـ). تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم. ط1، جامعة الإمام محمد بن سعود ـ الرياض، السعودية 1406هـ ـ 1986م.
ـ **مواقف الشيعة**: لعلي الأحمدي الميانجي. ط1، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، إيران 1416هـ.
ـ **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**: للحافظ محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (شمس الدين الذهبي تـ 748هـ). تحقيق الشيخ علي محمد معوض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود. ط1، دار الكتب العلمية ـ بيروت، لبنان 1995م (ثمانية أجزاء).
ـ **نشأة الشّيعة الإماميّة:** لنبيلة عبد المنعم داود. ط1، دَارُ المؤرّخ العَرَبي ـ بيروت، لبنان 1415هـ ـ 1994م.
ـ **نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام:** للدكتور علي سامي النشار. دار المعارف ـ القاهرة، مصر ج 1 ـ ط8، 1981م. ج 2 ـ ط7، 1977م. ج 3 ـ ط8، 1980م.
ـ **نظرة إلى الغدير** (يحتوي على أربعمائة وألف بيت لأربعين شاعرا): لعبد الحسين أحمد الأميني النجفي. إعداد وتنسيق علي أصغر المروجي الخراساني. ط1، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، إيران 1416هـ.
ـ **نظرية الإمامة لدى الشيعة الاثني عشرية** (تحليل فلسفي للعقيدة): للدكتور أحمد محمود صبحي. ط دار المعارف ـ القاهرة، مصر 1969م.

الفهرست

الموضوع	رقم الصفحة
توطئة	1
مفهوم التشيع وزمان ظهوره	2 – 6
استدلال السيد محمد باقر الصدر	6 – 23
سبب الخلاف في الكلام عن نشأة التشيع	7
تخطيط الرسول ــ صلى الله عليه وآله وسلم ــ لمستقبل الدعوة والدولة	10
بيان بطلان الموقف السلبي	11
بيان بطلان إعداد الأمة على أساس نظام الشورى	14
وجوب إعداد من يقود الأمّة وتنصيبه إماما	19
الأدلة التقليدية على إمامة سيدنا علي	20
وجوه دفع استدلال الصدر على وجه المناظرة	22
مناقشة فكرة النص على إمامة سيدنا علي	24 – 46
فكرة النص لم تكن معروفة زمان وفاة الرسول ــ صلى الله عليه وآله وسلم	24
الكلام عن الوصية لسيدنا علي	25
سيدنا علي يرى نفسه أحق بالخلافة	26
مبايعة علي لمن سبقه من الخلفاء وتقديمه للشيخين ــ رضي الله عنهم	29
جوهر التشيع وأوله	31
التشيع الغالي	32
الوجود التاريخي لعبد الله بن سبأ رأس التشيع الغالي	33
ظهور فكرة النص على إمامة سيدنا علي وأسباب ذيوعها	42

الموضوع	رقم الصفحة
الكلام عن ظهور المذهب الإمامي الاثنا عشري	47 – 67
الأئمة الاثنا عشر والسفراء الأربعة	47
زمان ظهور المذهب وتبلوره في صورته الختم	47
رواية النص على الاثني عشر إماما بتفصيل جميع أسمائهم	49
رواية البرقي لخبر النص على الاثني عشر إماما	50
رواية الفضـل بن شــاذان لخبر النص على الاثني عشر إماما	54
«هنري كوربان» ورد ظهور المذهب الاثنا عشري إلى مؤثر أجنبي قديم	66
ملحق تخريج الأحاديث النبوية	68 – 103
أ ـ لفظ «الشيعة» في الأحاديث النبوية عند أهل السنة	68 – 74
بـ ـ أحاديث من كتب أهل السنة يحتج بها الشيعة على اختصاص علي بالإمامة	75 – 84
1ـ حديث الدار	75
2ـ حديث الثقلين	76
3ـ حديث الغدير	79
4ـ حديث المنزلة	82
5ـ حديث الطير	83
ج ـ أحاديث في نفي النص على الإمامة	85 – 91
1ـ حديث نفي الاستخلاف	85
2ـ حديث الصحيفة	85

3ـ حديث نفي العهد 87

4ـ حديث سويد بن غفلة في فضل أبي بكر وعمر ـ رضي الله عنهما. 90

د ـ حديث الاثني عشر خليفة في كتب أهل السنة 92 : 96

ثبت المصادر والمراجع 97 : 107